الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة بوسعادة -

من إعداد:

– عبلي البشير

إشراف الأستاذة:

د. دخان أمال

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
	أستاذ	جامعة محمد بوضياف –المسيلة	رئيسا
د. دخان أمال	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف –المسيلة	مشرفا ومقررا
	أستاذ	جامعة محمد بوضياف –المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021–2022

شكر وعرفان

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك , لك الحمد ربي حتى ترضي ولك الحمد اذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا .
الحمد الله الذي من علينا بإتمام دراستنا وانجاز هذا العمل , فان أصبنا فبتوفيق من الله , وان أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان , وصل اللهم وسلم على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وبعد :
أتقدم بخالص الشكر والعرفان وبالفضل لأهل الفضل , لكل أساتذتنا الكرام الذي منحونا الكثير من معارفهم وعلومهم ووقتهم الثمين , ونخص بالذكر سيدتي دخان أمال الذي حظيت بإشرافها ,تقديرها وعرفانها لكل ما قدمته لي في مشواري العلمي , ولا ننسى الشكرإبنت أختي عقيلة أتمنى لها التوفيق والسداد والمزيد من الاستحقاقات , ونشكر كل من ساعدنا كثيرا على انجاز هذا العمل (موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بوسعادة)من قريب أومن بعيد منا جزيل الشكر والعرفان .

الإهـــــــــــداء

ربـــي نـــحمدك حمدا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطـــانك

إنه لا يسعني في هذا المقام إلا أن أهدي ثمرة جهدي إلـــــى :

نبـــع الحنـــان و المحبة , نـــور عينـــي , إلى أغلـــى شـــيء في الوجـــود,

أمـــــي حفظهـــا الـــله .

إلى جميع إخوتي و أخواتي .

إلى جميع الأهل و الأقارب .

إلى عائلة بلخيري .

كليـــة العلـــوم الإقتصاديـــة و التجاريـــة وعلـــوم التسييـــر .

كل من علمني حرفا فكنت له عبدا وعلى رأسهم الحاج " محمد علاوة " .

كل أصدقائي زملائي وزميلاتي

أهديكم هذا العمل .

البشيـــر

المحتويات	
شكر وتقدير	II
الاهداء	III
الفهرس	IV
قائمة الجداول	VI
قائمة الاشكال	VII
مقدمة عامة	أ- ه
الفصل الاول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	/
تمهيد الفصل الاول	8
المبحث الاول : مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	9
المطلب الاول : صعوبة تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	9
المطلب الثاني :معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	11
المطلب الثالث : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15
المطلب الرابع : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و أهميتها	18
المطلب الخامس : أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .	22
المبحث الثاني : عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مشاكلها و تحدياتها .	25
المطلب الاول : عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	25
المطلب الثاني : مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .	26
المطلب الثالث : التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .	31
المبحث الثالث : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	33
المطلب الاول : نشأة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	33
المطلب الثاني : سياسة دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .	36
المطلب الثالث : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثارها على الإقتصاد.	39
ملخص الفصل الأول	43
الفصل الثاني : دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك .	/
تمهيد الفصل الثاني	45
المبحث الأول: عموميات حول البنوك .	46
المطلب الأول : مفهوم البنوك و أنواعها .	46
المطلب الثاني : ماهية البنوك التجارية .	49
المطلب الثالث : علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	51
المطلب الرابع : مشاكل و عقبات تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	52
المبحث الثاني : القروض البنكية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .	54
المطلب الأول : معاييرو إجراءات منح القروض لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	54

المطلب الثاني : أنواع القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .	**55**
المطلب الثالث: شروط منح القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**60**
المطلب الرابع: مخاطر القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**62**
المبحث الثالث : تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عن طريق البنوك	**63**
المطلب الأول : واقع الجهاز المصرفي الجزائري .	**64**
المطلب الثاني : مصادر منح القروض من طرف البنوك الجزائرية .	**72**
ملخص الفصل الثاني.	**77**
الفصل الثالث: دراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بوسعادة -.	**/**
تمهيد الفصل الثالث	**80**
المبحث الأول : تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية	**81**
المطلب الاول : نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية .	**81**
المطلب الثاني : اهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية و وظائفها .	**81**
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.	**82**
المبحث الثاني : تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بوسعادة -.	**85**
المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بوسعادة - .	**85**
المطلب الثاني : انواع القروض التي يقدمها بنك بدر- وكالة بوسعادة - .	**88**
المطلب الثالث : موارد بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة بوسعادة-.	**88**
المبحث الثالث: الإجراءات اللازمة لمنح قرض لمؤسسة صغيرة ومتوسطة.	**89**
المطلب الأول : الشروط اللازمة لمنح القروض من طرف – وكالة بوسعادة -.	**89**
المطلب الثاني: خطوات منح و متابعة القروض من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة بوسعادة - .	**90**
المطلب الثالث: دراسة حالة تمويل لمؤسسة صغيرة ومتوسطة من طرف الوكالة .	**91**
ملخص الفصل الثالث .	**94**
الخاتمة العامة .	**96**
قائمة المراجع .	**100**
الملاحق.	**109**

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تصنيف المؤسسات حسب معيار رقم الأعمال ومجموع الميزانية وعدد العمـــال .	15
02	تعريف بعض دول آسيا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	17
03	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .	17
04	تصنيف المؤسسات حسب أسلوب تنظيم العمل .	23
05	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .	34
06	توزيع المؤسسات حسب الملكية .	35
07	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2010-2016) .	35
08	نسبة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب شكل التمويل ل 355 مؤسسة لسنة 2012 .	73
09	تقسيم القروض المقدمة للإقتصاد حسب أجل القرض 2010 – 2011 – 2012 – 2013 .	75
10	تقسيم القروض المقدمة للإقتصاد حسب القطاعات خلال 2010 – 2011 – 2012 – 2013 .	75

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الأصناف القانونية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	25
02	أنـــــــواع البنـــــــوك .	49
03	نسبة تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب شكل التمويل ل 355 مؤسسة لسنة 2012 .	74
04	الهيكل التنظيمي السابق للمديرية العامة المركزية لبنك بدر BADR .	84
05	الهيكل التنظيمي الجديد للمديرية العامة المركزية لبنك بدر BADR .	85
06	هيكل بنك الفلاحة و التنمية الريفية (وكالة بوسعادة) .	87
07	نسبة التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .	92

الملخص :

اصبح للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية , وذلك من خلال الخصائص التي تتمتع بها وما تقدمه من مساهمة في توفير فرص عمل , وما تحققه من تعظيم في القيمة المضافة و زيادة حجم الاستثمار , غير انها تواجه العديد من المخاطر و المشاكل التي تحدد من قدرتها , ونجد في مقدمتها مشكل التمويل ,فنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرتبط بتوفير التمويل الملائمة و التسيير المحكم لمختلف العناصر الداخلية والخارجية المتعلقة بأنشطتها , وتختلف مصادر التمويل و تعدد من مؤسسة الى اخرى وذلك حسب الحاجة و القدرة على توفيرها , وعلى هذا تم انشاء هيئات و برامج قصد مساعدتها لتحقيق الاهداف المرجوة منها .

وفي ظل نقص الاموال و اشكالية التمويل الذي يعاني منها هذا القطاع تعتبر البنوك التجارية اهم مورد لهذه المؤسسات , حيث تمنح لها قروض استثمارية , استغلالية , وايضا قروض لتمويل تجارتها الخارجية , وذلك حسب طلبها الناتج عن احتياجاتها وفق معايير يجب احترامها . كما ان هذه البنوك تواجه العديد من الاخطار نتيجة تمويلها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كإجراء وقائي تقوم بطلب ضمانات شخصية وحقيقية بغية التعويض في حالة وقوع هذا الخطر.

ومن خلال وقوفنا على مساهمة أحد هذه البنوك في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , والمتمثل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بوسعادة - ,لاحظنا أن النتائج المحققة في مجال دعمه للمشاريع مقبولة و إيجابية .

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , البنوك التجارية , التمويل , التمويل البنكي , القروض البنكية .

Abstract

Small and medium enterprises play a key role in achieving economic development . this type of entreprises is able to significantly contribute in creating more job opportunities , maximizing added value and increasing investments .

However, small and medium enterprises are facing various kinds of challenges that do limit its performance. The most important challenge is related to financing . the success of small and medium enerprises is closely related to its ability to obtain adequate financial resources in

addition to its ability to manage various enterior and exterior matters in relation with its activties . In this context , a variety of financing alternatives are avialable to small and medium enterprises. These enterprises can choose the most adequate ones based on its meeds and capabilities . Moreover , a multitude of financing organisms and financing programs have been put togather in order to help small and medium enterprises achieve their objectives .

In tody's context which is characterized by the scarcity of financial resources, commercial banks can constitute one of the most important financing alternatives . The latter can in fact provid small and medium enterpeises with investment loans , exploitation loans end exterior commerce facilatations . The access to these financial resources is subject to strict selection criteria as these banks incur considerable risks . Banks can in such situation ask small and medium enterprises to provide personal and physicalguaranteesin order to cover the related risks.

By examining the contribution of one of these banks in supporting small and medium enterprises, represented bythe bank for agriculture and rural developmentagency of Boussaâda , we noticed that the results achieved in the field of its support for projects are acceptable and positive.

Key Words : small and medium enterprises , commercial banks , financing , bank loans.

مقدمـــــــة

مقدمـــــة

أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لها أهمية كبيرة في معظم دول العالم , نظرا للدور الذي تؤديه , بإعتبارها الوسيلة المناسبة لتحقيق التنمية في المجتمعات المتقدمة و النامية بصفة عامة ,حيث أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر عنصر مهم في عملية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية لما تتميز به من خصائص , كقابليتها لتكييف مرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي من جهة ,و التقليل من جهة أخرى , فهي تؤدي دورا رياديا في إنتاج الثروة , كما تعتبر فضاءا حيويا لخلق فرص العمل فهي وسيلة إقتصادية وغاية إجتماعية ينبغي الإهتمام بها أكثر فأكثر , لذا فإن معظم دول العالم أضحت تدرك الدور الإقتصادي الذي تؤديه هذه المؤسسات , ليس فقط بالنسبة للدخل القومي و توفير مناصب العمل , لكن أيضا في الإبتكارات التكنولوجية و إعادة هيكلة وتحديث الإستقرار الإقتصادي و الإجتماعي .

بالرغم من تلك الأهمية المسجلة على مستوى إقتصاديات الدول في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , إلا أنها تعاني من الصعوبات و خاصة في بداية تأسيسها وتحول من إمكانية نموها وتطورها وإستمرارها , ويظهر ضمن أهم تلك الصعوبات مشكل التمويل الذي أصبح يمثل أهم تلك العقبات في ظل القصور المسجل على مستوى الموارد المالية الذاتية لتلك المؤسسات , حيث إن عدد كبير من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تختفي في المرحلة الأولى من نشأتها , بسبب عدم حصولها على التمويل .

ويعتبر التمويل البنكي من الضروريات اللازمة و الأساسية لقيام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنشاطها , حيث تتطلب هذه الأخيرة تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المتاحة , غير أن الحصول على هذا الدعم يتوجب فضلا عن تقديم دراسة جدوى للمشروع وتوفير الضمانات الكافية للتغطية و التي نادرا ما تكون متاحة لدى هذه المؤسسات ومنه أصبح تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمثل الإنشغال الأهم سواء بالنسبة لأصحاب المؤسسات أو للسلطات العمومية في الإقتصاديات المعاصرة . ومع تزايد عولمة مصادر التمويل و ظهور المنافسة بين المؤسسات المالية , أصبحت البنوك تبحث بشكل مستمر عن عملاء جدد لضمان ديمومتها و إستمراريتها وزيادة ربحيتها في ظل هذه التطورات و التحولات المتجددة .

- **<u>الإشكالية :</u>**

ومما سبق ذكره فان الاشكالية الجوهرية التي يتمحور حولها البحث هي :ما مدى مساهمة البنوك في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

- **<u>الاسئلة الفرعية:</u>**

و لإجابة عن هذا التساؤل الرئيسي تنبثق الاسئلة التالية :

- ما مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفيما تتجلى اهميتها ؟

- ما علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

- ما علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاقتصاد الوطني؟

- ماهي الشروط التي تفرضها البنوك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل منحها التمويل المطلوب؟

- كيف يتعامل بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة بوسعادة – مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

- **الفرضيات:**

للإجابة المبدئية على الاسئلة الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

- يختلف مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى , فكل دولة تعتمد على معيار محدد لتحديد مفهومها .

- تساهم البنوك في توفير العديد من القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احدى اهم القطاعات في الاقتصاد الوطني الجزائري .

- التعقيدات التي ترتبط بإجراءات الحصول على القرض و الموافقات الادارية وجذلك عملية الحصول على الموافقة التي تدوم لمدة زمنية طويلة , وكذلك الضمانات المطلوبة من البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- يسهل بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة بوسعادة – حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على القروض البنكية من خلال توفير الضمانات الكافية للبنك .

- **أسباب إختيار البحث :**

هناك عدة اسباب دفعتني لاختيار هذا الموضوع :

- الميول و الرغبة الشخصية .

- إثراء المكتبة بمرجع يخص آليات دعم البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- معرفة الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية .

- إهتمام العديد من الدول بما فيها الجزائر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التي تستقطب فئة الشباب .

- **أهمية البحث:**

تكمن اهمية الدراسة في بإعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد الدعائم الأساسية للاقتصاد الوطني , من خلال تحقيق مستويات عالية من التشغيل و الحد من البطالة وتعزيز الإنتاج المحلي , ولهذا أوجب تسريع الجهود و يكملها لرفع التحدي الإقتصادي في ظل

التحديات المستقبلية بالإعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحريك التنمية المحلية , الأمر الذي يفرض على مختلف حكومات دعم و ترقية هاته المؤسسات , و يشكل الجانب التمويلي أهم هاته الجوانب على الاطلاق حيث يلاحظ أن هناك قصور في الآليات و الصيغ التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , بسبب إختلافها مقارنة بالمؤسسات الكبرى التي تمتلك خيارات تمويلية كثيرة ومتنوعة بالنظر إلى حجمها و قدراتها المالية الكبيرة و التي تمنحها إمكانية دخول الأسواق المالية الكبيرة إذ لا يزال التمويل البنكي أهم مصدر تلجأ إليه هذه المؤسسات رغم ما تواجهه من إجراءات معقدة و ضمانات عالية .

- **أهداف البحث :**

من أبرز أهدا ف هذه الدراسة :

- معرفة الخصائص والاهمية التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- التعرف على آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك وإحتياجاتها و المشاكل التي تعاني منها في هذا المجال .

- الإطلاع على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر وهياكل الدعم التابعة لها .

- **المنهج المستخدم في البحث :**

أعتمدنا في دراستنا على مجموعة من المناهج العلمية والتي تتناسب مع طبيعة الموضوع و المتمثلة في :

المنهج الوصفي ذلك من اجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة وإبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع , بالإضافة إلى المنهج التاريخي الذي تم الإستعانة به في تتبع مراحل نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

وأستخدمنا منهج دراسة حالة في الفصل التطبيقي , وذلك انطلاقا من جمع المعلومات من بنك الفلاحة و التنمية الريفية - وكالة بوسعادة - .

- **صعوبات الدراسة :**

- نقص المراجع .

- صعوبة ايجاد مؤسسة لإجراء دراسة ميدانية عليها .

- صعوبة الحصول على معلومات اثناء الدراسة الميدانية .

- **حدود الدراسة :**

- **الحدود المكانية :** بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة بوسعادة - .

- **الحدود الزمانية :** تمت تحديد فترة الدراسة الميدانية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية - وكالة بوسعادة - خلال السنة الدراسية 2022/2021 لدراسة القروض الممنوحة من طرف الوكالة .

الدراسات السابقة :

- الدراسة الاولى:

- لخلف عثمان , واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتمثيلها -حالة الجزائر- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه , جامعة الجزائر 2003-2004.

لقد حاولت هذه الدراسة التعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الوقوف على الدور الذي تلعبه في مضي اقتصاديات البلدان النامية , وابراز اثر الاستراتيجية التنموية التي اعتمدتها الجزائر .

لقد أعتمدت هذه الدراسة على جملة من المناهج المستخدمة فقد استهلت المنهج التاريخي عندما تطرقت الى مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , اما المنهج التحليل عندما تناولت دراسة تأثير التحولات الاقتصادية العالمية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من زاوية قدرتها التنافسية , و دراسة واقع المؤسسات الصفيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري, بالإضافة الى المنهج الوصفي باعتباره كاشف لاهم مراحل التي وقفت عندها , وقد توصلت هذه الدراسة في الاخير الى ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر منفذا خصبا لتدعيم اقتصاديات الدول النامية و ان استراتيجية التنمية في الجزائر تعتبر عائقا على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- الدراسة الثانية :

- برجي شهرزاد , اشكالية استغلا مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية و التجارية , جامعة تلمسان , 2011-2012.

حيث تناولت فيه الباحثة مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا مصادر تمويلها وبينت كيفية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و المصادر الاكثر ملائمة .

- **هيكل الدراسة:**

قصد الاجابة على الاشكالية المطروحة والالمام بجميع جوانب الموضوع ارتأينا الى تقييم الموضوع الى ثلاثة فصول .

تناولنا في الفصل الاول مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي ينقسم الى ثلاث مباحث , تناولنا في المبحث الاول ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , مشاكلها , وتحدياتها , ثم المبحث الثالث واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

اما في الفصل الثاني تناولنا فيه دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك و الذي قسمناه الى ثلاث مباحث تطرقنا في المبحث الاول عموميات حول البنوك , اما في المبحث الثاني القروض البنكية الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

عن طريق البنوك , وقمنا الفصل الثالث و الاخير بالتطرق الى بنك الفلاحة و التنمية الريفية - وكالة بوسعادة – للدراسة الميدانية .

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تمهيد الفصل الأول

يتمتع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالأولوية في الاهتمام من طرف الدول، حيث ركزت عليه في انطلاقتها التنموية، وذلك لقيام هذه المؤسسات بالدور الحاسم في توسيع النشاط الاقتصادي وتنوعه، وفي تحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية، ومن الواضح أنها تمثل الغالبية الساحقة من الطاقات الاقتصادية في معظم البلدان، سواء من حيث العدد أو العمالة.

وعلى الرغم من توافق في الآراء بين الباحثين حول موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه لا يزال هناك إشكال فيما يتعلق بإعطاء تعريف موحد لها.

ومن هنا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مشاكلها ، وتحدياتها.
- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الأول :مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المطلب الأول : صعوبة تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

في الحقيقة يصعب تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة مع غياب تعريف شامل وواضح يحضى بالإجماع من قبل كل الباحثين والمهتمين بهذا القطاع، فهناك عدة قيود تتحكم في إيجاد ووضع تعريف شامل وموحد لهذه المؤسسات نتطرق إلى أهم هذه القيود فيما يلي:

أولا : إختلاف درجة النمو:

إن التفاوت في درجة النمو يقسم العالم إلى مجموعات متباينة، أهمها البلدان المتقدمة الصناعية والبلدان النامية وينعكس هذا التفاوت على مستوى تطور التكنولوجيا المستعملة في كل دولة وأيضا في وزن الهياكل الاقتصادية، من مؤسسات ووحدات اقتصادية .يترجم ذلك في اختلاف النظرة إلى هذه المؤسسات والهياكل من بلد إلى آخر، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية يمكن اعتبارها متوسطة أو كبيرة في الجزائر أو المغرب، بسبب اختلاف درجة النمو والتطور التكنولوجي بين الولايات المتحدة واليابان من جهة، والجزائر أو المغرب من جهة أخرى .[1]

ثانيا : تنوع النشاط الاقتصادي:

إن طبيعة النشاط الاقتصادي تلعب دورا هاما في اختلاف معايير التصنيف، فالمؤسسات الإنتاجية تحتاج إلى استثمارات كبيرة كما أنها تستخدم عددا كبيرا من العمال، مثل صناعة السيارات، أما المؤسسات الخدماتية فهي تتمتع بهيكل تنظيمي بسيط، كما يمكنها الاستغناء عن العدد الهائل من العمال وهكذا فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبيرة في قطاع الصناعة بحكم استثماراتها وعمالها ونمط تنظيمها بينما تعتبر صغيرة في قطاع الخدمات .[2]

ثالثا : تعدد فروع النشاط الاقتصادي :

يتفرع كل نشاط اقتصادي حسب طبيعته إلى عدد كبير من الفروع الاقتصادية، فينقسم النشاط التجاري مثلا إلى التجارة بالجملة والتجارة بالتجزئة، أو إلى التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، وينقسم النشاط الصناعي بدوره إلى مؤسسات الصناعة الإستخراجية والصناعة التحويلية، وكل منهما يضم عدد من الفروع الصناعية، منها المؤسسات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج والمؤسسات الكيماوية والصناعة المعدنية الأساسية وصناعة الورق وصناعة الخشب ومنتجاته، وتختلف كل مؤسسة حسب فرع النشاط الذي تنتمي إليه، من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطها، فمؤسسة صغيرة أو متوسطة تنشط في صناعة الحديد

[1] - عثمان لخلف" :واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ,جامعة الجزائر , 2003-2004 , ص 4 .

[2] - سليمة غدير أحمد :"تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية لبرنامج ميدا" رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2007 ص:76.

والصلب تختلف عن مؤسسة أخرى في الصناعة الغذائية أو المؤسسات النسيجية من حيث الحجم .[1]

رابعا : تعدد الأطراف المعنية بها :

سيختلف المفهوم باختلاف الطرف المعني بالمؤسسة.

1 - المستثمرون :

يحتاج من يرغب بإقامة مؤسسة خاصة أن يعطيها اسما، فمثلا، إذا قرر شخص أو مجموعة أشخاص إقامة مشروع ما، قد يشيرون إليه بعدة تسميات مثل مصلحة أو مشروع، أو مؤسسة أو منشأة أو شركة... .

2- الحكومة :

تحتاج الدولة أن تعطي أسماء للمؤسسات التي تمنحها ترخيص لممارسة نشاط اقتصادي.

3- علماء الاقتصاد :

يهتم علماء الاقتصاد بكل من حالة الاقتصاد وتركيبته، يهمهم معرفة عدد الوحدات التي يتكون منها

ونشاطها فيما إذا كان صناعة أو خدمات مثلا وحجم عوامل الإنتاج التي تستخدمها (رأس المال

والعمالة وغيرها)، وكذلك مساهمتها في تكوين الناتج القومي.

4- علماء الإدارة :

يهتم علماء الإدارة بكل المؤسسات، مهما كان حجمها، ولكن، لأن تنظيم وإدارة هذه المؤسسات يتأثر بعدد العاملين فيها، حيث نجد بأنهم يعرفون الحجم من خلال عدد العاملين، والذي يتميز بمجموعة من الخصائص .[2]

خامسا : تعدد المصطلحات والتسميات :

أحد أسباب تعدد تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هو تعدد الأطراف المهتمة بها كما سبق الذكر، فنجد عدة تسميات تطلقها هذه الأطراف، نوجزها فيما يلي:

1- ا لمشاريع الصغيرة والمتوسطة :

يستعمل هذا المصطلح من طرف علماء الاقتصاد والذين يعرفون المشروع الاقتصادي على أنه الوحدة الأساسية التي يتكون منها الاقتصاد.

[1] - سامية عزيز "مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية ", مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية , العدد الثاني ,جوان 2011, جامعة ورقلة , ص 76 .

[2] - سعاد نائف برنو طي :"إدارة الأعمال الصغيرة(أبعاد الريادة) " دار وائل للنشر، ط 3 ,2010 , ص-ص 18-20 .

2- الأعمال الصغيرة والمتوسطة :

يستعمل من طرف علماء الإدارة والذين يعرفون العمل على أنه منظمة يقيمها الأشخاص وليس الحكومة، بهدف تحقيق أرباح وذلك من خلال ممارسة نشاط اقتصادي معين.

3- الصناعات الصغيرة والمتوسطة :

هو مصطلح يجعل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مفهوم ضيق ينحصر في النشاط الصناعي.

4- المنشآت أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يستعمل كذلك من طرف علماء الاقتصاد كثيرا ما نجده متداول في الأوساط السياسية والسلطات الحكومية .[1]

سادسا :تعدد معايير التعريف :

إن كل محاولة لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإيجاد التعريف المناسب لها، تصطدم بوجود عدد هائل ومتنوع من المعايير والمؤشرات، ففي بلجيكا مثلا، هن اك أكثر من ثمانية وعشرين معيارا، منها ما يأخذ في الحسبان الحجم والقياس، كمعيار عدد العمال، حجم الاستثمارات، ومنها ما يعتبر الخصائص النوعية كمعايير يمكن أن تحدد لنا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى .[2]

المطلب الثاني : معايير تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعددت الدراسات و الأبحاث حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دون تحديد مفهوم موحد لها , فأختلفت التعاريف و التصنيفات, فبعض الدراسات تعتبر " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك التي تستخدم عددا قليلا من العاملين , وتدار من قبل المالكين و تخدم السوق المحلية [3], ومنهم من يعتبر تصنيفها مختلف من قطاع لآخر ,فالمؤسسة الصغيرة في قطاع إنتاج متطور , يمكن أن تكون كبيرة في قطاع إنتاجي غير متطور , و العكس صحيح , بالإضافة إلى إختلاف معايير التقييم في قياس حجم المؤسسة من حجم العمالة وقيمة الموجودات وحجم المبيعات [4], فإختلاف هذه الدراسات هو في الحقيقة إختلافها حول المعايير التي يمكن إتباعها لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, وذلك نظرا لإختلاف أهدافها و درجة التفوق الصناعي التي تتمتع به الدولة المعينة [5], و عموما يمكن التمييز بين نوعين من المعايير : المعايير الكمية والمعايير النوعية.

[1] - أحمد غبولي :"تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" , رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة , 2010-2011 , ص 5.

[2] - عثمان لخلف :مرجع سبق ذكره، ص-ص 5 - 6 .

[3] -ماجدة العطية , إدارة المشروعات الصغيرة , ط 1 , دار العسير للنشر و التوزيع و الطباعة , عمان 2000 , ص 15 .

[4]- كاسر نصر المنصور , شوقي ناجي جواد ,إدارة المشروعات الصغيرة , ط 1, دار ومكتبة حامد للنشر و التوزيع , عمان , ص 41.

[5] - محمد علي حيدر , دراسة عن إستراتيجيات و برامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية و منظمة العدل الدولية 1996,

أولا : المعايير الكمية:

لقد أشارت إحدى دراسات البنك الدولي إلى وجود ما لا يقل عن خمسين تعريفا مختلفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتم الإسترشاد به في 75 دولة , كما أوضح وجود إتجاه تفضيلي للمعايير الكمية في الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة.

المعايير الكمية : هي من أهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشمل العناصر التالية : عدد العمال , رأس المال المستثمر, العمالة ورأس المال, حجم الإنتاج أو قيمة الإنتاج , قيمة المبيعات , الطاقة الإنتاجية, القيمة المضافة , كثافة العمل , كثافة العمل , إضافة إلى معايير أخرى.

1- معيار عدد العمال : وهو من المؤشرات التي تتميز بالسهولة و الثبات النسبي , خاصة إذا علمنا أن البيانات الخاصة بالعمالة متوفرة في غالبية الدول , وبتم نشرها دوريا وبصفة مستمرة .لكن على الرغم من هذه السهولة و الوفرة في البيانات , إلا أن هناك من يرى وجوب توخي الحذر في إستعمال هذا المؤشر , لأن الإعتماد المطلق على هذا المعيار قد يؤدي إالى تصنيف خاطئ للمؤسسات , حيث تعتبر على أساسه المؤسسات ذات الكثافة العمالية مؤسسات كبيرة بالنظر إلى تلك التي تعوض هذه الكثافة العمالية بالكثافة الرأسمالية و التكنولوجية, كما أن هناك عوامل أخرى تجعلنا نتوخى الحذر في إستعمال هذا المعيار تتمثل ظاهرة عدم التصريح بالعمل , وكذا إشتغال أفراد العائلة في المؤسسات العائلية مع كونهم عمال في مؤسسات أخرى.

2 - معيار رأس مال المستثمر : يعتمد هدا المعيار كثيرا في تحديد حجم المؤسسات الصناعية , بحيث إذا كان رأس المال المستثمر كبيرا اعتبرت المؤسسة كبيرة , أما إذا كان صغيرا نسبيا أعتبرت المؤسسة صغيرة أو متوسطة , مع الأخذ بعين الإعتبار درجة النمو الإقتصادي لكل دولة [1], وهنا يجب يجب تحديد المقصود برأس المال المستثمر , هل رأس المال الكلي من ثابت وعامل ؟ أم يقصد به فقط رأس المال الثابت ؟.

هناك إتجاه ينادي بإستبعاد رأس المال العامل عند إستخدام معيار رأس المال , وذلك لإعتبارات متعددة منها ان هناك صناعات تقل فيها اهمية رأس المال الثابت و تعظم فيها رأس المال العامل , كما أن العناصر التي تكون رأس المال العامل قد تختلف بشكل كبير من مؤسسة إلى أخرى , وعلى ذلك يفضل إستخدام رأس المال الثابت وحده [2].

3 - معيار العمال ورأس المال (معيار مزدوج) : إن هناك من الدول من تعتمد بالإضافة إلى المعايير السابقة المنفردة , على معايير أخرى مزدوجة مثل معيار العمالة و رأس المال المستثمر معا , حيث يعتمد هذا المعيار في تحديد المؤسسات الصناعية و التجارية المختلفة و وذلك بالجمع بين المعياريين السابقين أي معيار العمالة و معيار الرأس مال في معيار واحد , يعمل على وضع حد أقصى لعدد العمال بجانب مبلغ معين للإستثمارات الرأسمالية الثابتة في المؤسسات الصناعية الصغيرة.

[1] - صفوت عبد السلام عوض الله , اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية , دار النهضة العربية , مصر 1953, ص 12 .

[2] - د . محمد محروس اسماعيل , اقتصاديات الصناعة و التصنيع , مؤسسة شباب الجامعة , الإسكندرية , ط 1997 , ص 217 .

4 - معيار حجم الإنتاج أو قيمة الإنتاج : يتم في بعض الدول تطبيق معيار الإنتاج السنوي للتمييز بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة العاملة في بعض القطاعات وخاصة القطاع الصناعي ,إلا أن تطبيق هذا المعيار يواجه بعض الصعوبات, أهمها عدم الصلاحية بصفة عامة في حالة المؤسسات التجارية و الخدمية, كما أن معيار حجم الإنتاج لا يصلح في حالة المؤسسات متعددة المنتجات لصعوبة الجمع العيني , فضلا عن أن معيار قيمة الإنتاج يعيبه تأثر القيمة بالأسعار , مما قد يعطي نتائج مضللة في حالة التغيرات الكبيرة في الأسعار.

5 - معيار قيمة المبيعات : تستخدم بعض الدول معيار قيمة المبيعات السنوية للتمييز بين أحجام المؤسسات , حيث يتميز هذا المعيار بصلاحية للتطبيق على المؤسسات الصناعية والتجارية والخدمية , وإن كان يتطلب توفر معلومات وبيانات دقيقة عن المبيعات السنوية للمؤسسات , وهو ما يتعذر في حالة أغلب المؤسسات الصغيرة, خاصة تلك التي لا تحتفظ بدفاتر و حسابات منتظمة, كما يصعب تطبيقه في حالة الرغبة في إجراء مقارانات بين نوعيات مختلفة في الأعمال الصغيرة , وفي حالة الأنشطة التي تتصف مبيعاتها بالتغيرات أو التقلبات الموسمية.

6 - معيار الطاقة الإنتاجية : طبق هذا المعيار بصفة خاصة على الأنشطة الصناعية ويكون فعالا في الصناعات التي تتخصص في منتج واحد) مثل صناعة السكر , (غير أنه لا يعتبر مقياسا دقيقا للحجم في حالة الصناعات التي تتعدد فيها أشكال المنتج) مثل الصناعة النسيجية , (فضلا عن الإختلافات القائمة بين المعدات الفنية من حيث الميكنة والكفاءة, كما قد يكون هذا المعيار مضللا عندما تكون المعدات والألات غير مستغلة بكامل طاقتها.

7 – معيار القيمة المضافة : يقصد بالقيمة المضافة صافي إنتاج المؤسسة بعد إستبعاد قيمة المستلزمات الوسيطة المشتراة من الغير , ويصلح هذا المعيار للتطبيق في مجال النشاط الصناعي , حيث يمكن حساب قيمة الإنتاج أو المبيعات أو المبيعات السنوية و قيمة الخامات و المستلزمات الداخلة في الإنتاج, ولكنه لا يصلح في إجراء المقارنة بين الأنشطة و القطاعات المختلفة, هذا إلى جانب الصعوبة حساب تكلفة المستلزمات و القيمة المضافة في حالة الأعمال الصغيرة.

8 - معيار كثافة العمل: تعرف كثافة العمل بأنها ناتج قسمة رأس المال المستثمر على عدد المشتغلين بالمؤسسة , ويطلق البعض على هذا المعيار مسمى " تكلفة فرصة العمل " لأنه يعكس رأس المال اللازم لتوظيف عامل واحد في المؤسسة, ويختلف الحد الفاصل من قطاع لآخر بحسب طبيعة الكثافة العمالية أو الرأسمالية وحيث يميل إلى الإرتفاع في المؤسسات المنتمية لقطاعات كثيفة رأس مال و إلى الإنخفاض في المؤسسات التابعة لقطاعات خفيفة رأس مال المستثمر , و يتميز بأن تطبيقه يسمح بإدراج المؤسسات الكبيرة كثيفة العمالة ضمن الأعمال الصغيرة مما يساعد تلك المؤسسات للحصول على داعمة لتسهم بصورة فعالة في الدول التي تعاني من كثافة سكانية و وفرة نسبية في عرض العمل.

9 - معايير أخرى : توجد معايير كمية أخرى ذات صبغة لإرتباطها بطبيعة النشاط منها معيار الطاقة المحركة المستخدمة) قدرة حصان , (وعدد المركبات) في حالة قطاع النقل (,وعدد الأنوال) في حالة صناعة النسيج ,(وعدد الغرف) في حالة النشاط الفندقي ,(وتصلح

هذه المعايير للتطبيق في نشاطات معينة , ولكن يصعب تعميمها و إستخدامها للمقارنة بين القطاعات المختلفة.[1]

إلا أنه بالرغم من تعدد المعايير الكمية يمكن القول بأن معيار عدد المشتغلين يعتبر الأكثر قبولا على المستوى الدولي , وبصفة عامة يتوقف المعيار المرجع على طبيعة القطاع الذي ينتمي إليه نشاط المؤسسة و على الغرض من التحليل و الدراسة و نوعية البرامج المقترحة لتنمية المؤسسات الصغيرة وتوفير الخدمات الداعمة , ويفضل الإعتماد على المعايير المزدوجة و المركبة إذا ما توفرت البيانات و المعلومات التي من تمكن من إستخدامها بما يتوافق و خصائص القطاع ونشاط المؤسسة التابعة له.

ثانيا: المعايير النوعية:

لقد رأينا من خلال تطرقنا للمعايير الكمية أنها تتضمن بعض الجوانب السلبية و بالتالي عدم قدرتها لوحدها الفصل بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و غيرها من المؤسسات الأخرى ,وذلك لتباين المعطيات من قطاع إقتصادي إلى أخر , وهذا جعل الباحثين يدرجون معايير أخرى هي المعايير النوعية التي تتمثل في: الملكية , المسؤولية , حصة المؤسسة من السوق.

1 - معيار الملكية : يعتبر هذا المعيار من المعايير النوعية الهامة , حيث نجد أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال , معظمها فردية أو عائلية , يلعب مالك هذه المؤسسة دور المدير المنظم و صاحب إتخاذ القرار الوحيد.

2 – معيار المسؤولية : حيث تجد حسب المعيار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنظر إلى هيكلها التنظيمي البسيط , تجد أن صاحب المؤسسة بإعتباره مالكها يمثل المتصرف الوحيد الذي يقوم بإتخاذ القرارات و وتنظيم العمل داخل المؤسسة وتحديد نموذج التمويل و التسويق ...إلخ , و بالتالي فإن المسؤولية القانونية و الإدارية تقع على عاتقه وحده.

3 – معيار حصة المؤسسة من السوق : بالنظر إلى العلاقة الحتمية التي تربط المؤسسة بالسوق كونه الهدف الذي تؤول إليه منتجاتها , فهو يعتبر بهذا مؤشرا لتحديد حجم هذه المؤسسة و بالإعتماد على وزنها و أهميتها داخل السوق الذي كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة و حظوظها وافرة كلما اعتبرت هذه المؤسسة كبيرة , أما تلك التي تستحوذ على جزء يسير منه وتنشط في مناطق ومجالات محدودة فتعتبر صغيرة أو متوسطة , لكن هذا المؤشر أي السوق له حالات عدة : فقد يكون في حالة منافسة تامة, أي وجود عدد كبير من المنتجين , كل منهم ينتج جزء ضئيل من حجم الإنتاج الإجمالي المعروض في السوق أو حالة الاحتكار التام , حيث يوجد منتج واحد فقط, أو حالة المنافسة الاحتكارية المتمثلة في وجود عدد كبير من المنتجين ينتج جزء بسيط في مجموع الإنتاج سلع متشابهة غير متجانسة , و أخيرا احتكار القلة أي عدد قليل من المنتجين يسيطرون على السوق[2].

[1] - أ . د . محمد فتحي صقر , المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي : الاشكاليات و أفاق التنمية , ورشة العمل بعنوان (تقييم المشروعات الصغيرة و المتوسطة), واقع المشروعات الصغيرة و المتوسطة و أهميتها الإقتصادية , القاهرة , 18-22 يناير 2004.

[2] - عمر صخري , مبادئ الاقتصاد الوحدوي , ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1998, ص 88-114.

وفي ظل هذه الحالات المتعددة للسوق , فإنه يصعب علينا تحديد التعريف بهذا المؤشر . و عموما , يمكن الجزم أنه من الصعب تحديد مفهوم أو تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل العديد من المعايير , النوعية والكمية المستخدمة , إذ لا يوجد تعريف دولي متفق عليه ,وبصفة عامة يمكن وصفها بأنها الأعمال التي يديرها أو يشغلها عدد قليل من الناس و أو التي تحتاج إلى مبلغ قليل من رأس مال المستثمر .

المطلب الثالث : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أظهرت الدراسات أن هناك ما يجاوز الخمسين من التعريفات للمؤسسات و المتوسطة , معظم الدول لا تمتلك تعريفا رسميا لهذا النوع من المؤسسات , فالتعريف يكون إما معتمدا بنص قانوني مثل الجزائر , أو تعريفا إداريا مثل ألمانيا الغربية , ومن التعاريف متهو متفق عليه من طرف منظمات دولية كما يلي[1]:

- **تعريف الإتحاد الأوروبي** : يعرف الاتحاد الأوروبي ممثلا في اللجنة الأوروبية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسات مستقلة تأخذ أي شكل قانوني و تمارس نشاطا إقتصاديا , تشغل على الأكثر 250 شخصيا , لا يتجاوز رقم أعمالها 50 مليون يورو أو مجموع ميزانيتها47 مليون يورو [2], ويمكن توضيحه في الجدول التالي :

الجدول : (1) تصنيف المؤسسات حسب معيار رقم الأعمال و مجموع الميزانية وعدد العمال .

حجم المؤسسات	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي∑	مجموع الميزانية∑	الشكل القانوني
مؤسسة مصغرة	من 1إلى9	2 ≤مليون	2 ≤ملبون	مؤسسة تمتاز بإستقلالية كبيرة
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	10 ≤مليون	10≤مليون	
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 249	50≤مليون	43 ≤مليون	
مؤسسة كبيرة	من 250 فما فوق	50 ≤مليون	43 <مليون	

- **تعريف البنك الدولي** : يميز البنك الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين ثلاث أنواع هي:[3]

[1] - غدير أحمد سليمة , تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر " دراسة تنمية لبرنامج ميدا " , مذكرة ماجستير , 2007 جامعة قاصدي مرباح , ورقلة .

[2] - Diractive N° 124 , du 24/05/2003, concernant la définition des très petites et moyannes entreprises , Article 2(annexe), P39 WWW.europa.eu.int/comme/entreprise/entreprise policy/sme définition/présentation.PDF. -

[3] - سامية عزيز "مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصلدية و الإجتماعية , مجلة العلوم الانسانية و الإجتماعية , العدد الثاني , جوان 2011' جامعة ورقلة , ص 76.

المؤسسة المصغرة: هي التي يكون فيها أقل من عشرة موظفين, و إجمالي أصولها أقل من 100000دولار أمريكي , وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100000 دولار أمريكي.

المؤسسة الصغيرة: هي التي تظم أقل من 50 موظفا, وكل من أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى ثلاث ملايين دولار أمريكي.

المؤسسة المتوسطة : عدد موظفيها أقل من300 موظف , أما كل من أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يفوق 15 مليون دولار أمريكي.

- **تعريف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في مصر :** لم تعتمد مصر تعريفا رسميا متفق عليه نظرا لتعددها, إلا أن أغلبها يعتبر أن المؤسسة الصغيرة هي التي يقل عدد العاملين بها عن عشرة أفراد, بينما المؤسسات المتوسطة فيتراوح عدد العاملين بها بين عشرة وتسعة وأربعين عاملا[1].

- **تعريف الو .م . أ :** تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة[2]:

في البلدان النامية : من 15 - 19 عامل تعتبر مؤسسة صغيرة.

من 20 - 90 عامل تعتبر مؤسسة متوسطة .

أكثر من 100 عامل تعتبر مؤسسة كبيرة.

في البلدان الصناعية : من 5 – 99 عامل تعتبر مؤسسة صغيرة.

من 100 – 499 عامل تعتبر مؤسسة متوسطة.

أكثر من 500 عامل تعتبر مؤسسة كبيرة.

- **تعريف بعض الدول النامية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

بلدان جنوب شرق آسيا : في الدراسة الحديثة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت بلدان جنوب شرق آسيا بإستخدام تصنيف برونشوهيمنز , وهي من التصنيفات الشهيرة التي تعتمد على معيار عدد العمالة حيث صنف المنشآت الصغيرة على أربعة نواحي:

من 05 - 09 عمال ..... مؤسسة عائلية وحرفية.

من 10 – 49 عامل..... مؤسسة صغيرة.

من 50 – 99 عامل ..... مؤسسة متوسطة.

أكثر من 100 عامل ..... مؤسسة كبيرة .

[1] - نبيل جواد , ادارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , بيروت , مجد للنشر و التوزيع , الطبعة الأولى , 2007, ص 24.
[2] - غدير أحمد سليمة , مذكرة ماجستير , مرجع سابق

إضافة إلى نموذج برونشوهيمنز فإنه تستخدم دول شرق آسيا بعض المعايير الأخرى في التمييز بين الأشكال السابقة خاصة فيما يتعلق بنشاط المالك في الصناعة المتوسطة.[1]

الهند : والتي أعطت للصناعات الصغيرة إتماما بالغا تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها المنشآت التي توظف اقل من 50 عاملا لو أستخدمت الآلة , أو أقل من 100عامل لو لم تستخدم الآلة , ولم تتجاوز أصولها الرأسمالية 500 ألف روبية[2] ,

السودان : تعرف الصناعات الصغيرة في السودان بأنها المنشآت الصناعية التي يعمل بها 30 عاملا و لا يتعدى رأس مال المستثمر فيها 76 ألف دولار متضمنا المباني و الأراضي , وهناك بعض دول جنوب شرق آسيا تستخدم معيار العمال و رأس مال لتعريف الصناعات الصغيرة في الجدول التالي [3]:

الجدول (02) : تعريف بعض دول آسيا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

الدول	عدد العمال	الأصول الثابتة
أندونيسيا	أقل من19	500000ألف روبية
ماليزيا	أقل من25	250000دولار ماليزي
تايلندا	أقل من50	أقل من 02 مليونBAHT
سنغافورة	أقل من50	250000دولار سنغافورة

المصدر : فتحي السيد عبده سيد أحمد " الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الجماهيرية الليبية , مؤسسة شباب الجامعة , ص55.

- **تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :**

بعد إنظمام الجزائر إلى مشروع الأورومتوسطية و توقيعها على الميثاق العالمي حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة , فقد أخذ القانون الجزائري التعريف الذي إعتمده الإتحاد الأوروبي وعرفها أنها كل مؤسسة تنتج سلعة أو خدمة تشغل من 01 إلى 250 عاملا , لا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليار دج ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون كما تتوفر على الإستقلالية , بحيث لا يملك رأسمالها بمقدار % 25 فيما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات أخرى يمكن تلخيص تعريف المشروع الجزائري [4]

الجدول (3) : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال (دج)	مجموع الميزانية السنوي (دج)
مؤسسة مصغرة	1 - 9	≥ 20 مليون	≥ 10 مليون

[1] - سحنون سمير ,بونوة شعيب "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأشكال تمويلها في الجزائر " الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , جامعة الشلف يومي 17 – 18 افريل 2006 , ص 423.

[2] - برجي شهرزاد " اشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , مذكرة ماجستير , تخصص مالية دولية , كلية العلوم الاقتصادية , جامعة ابوبكر بلقايد و تلمسان (الجزائر) 2011 – 2012 , ص 29.

[3] - فتحي السيد عبده سيد احمد و الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية المحلية , مؤسسة شباب الجامعة , الاسكندرية , 2005 ص47.

[4] - يوسف حميدي , مستقبل المؤسسات الجزائرية في ظل العولمة , رسالة دكتوراه , جامعة الجزائر , كلية العلوم ال إقتصادية 2008 , ص 72 – 75 .

مؤسسة صغيرة	10 - 49	≥ 200 مليون	≥ 100 مليون
مؤسسة متوسطة	50 - 250	≥ 200 مليون - مليار	100 – 500 مليون

المصدر : يوسف حميدي مستقبل المؤسسات الجزائرية في ظل العولمة , رسالة الدكتوراه , جامعة الجزائر 2008 , ص 74.

المطلب الرابع : خصائص المؤسسات الصغيرة و أهميتها.

الفرع الأول : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تمتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من الخصائص و المميزات , يمكن توضيحها كما يلي .:

أولا : خصائص تتعلق بطبيعة العلاقة مع العملاء المستخدمين , ومن أهم مظاهرها :

1 – الطابع الشخصي لخدمة العميل : فصاحب المؤسسة عادة يعرف العملاء بأسمائهم و يعرف ظروفهم الخاصة , ويقوم بالحديث معهم كأصدقاء له مما يخلف نوع من الخصوصية بين صاحب المؤسسة والعميل , وهذا مالا يوجد في المؤسسات الكبيرة , و يؤدي هذا الى تقديم منتوج في جو من الصداقة , وهذ ا مايجعل العملاء يفضلون التعامل مع هاته المؤسسة , كما أن هاته العلاقة الخاصة تجعل من صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يحدد بدقة رغبات المتعامل و إتجاهات تطورها و بالتالي لأي تغيير يطرأ عليها [1].

2 – المنهج الشخصي للتعامل مع العمال : هناك ميزة خاصة تتميز في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تجعلها تتفوق على المؤسسات الكبيرة , وهي العلاقات القوية التي تربط صاحب المؤسسة بالمستخدمين نظرا لإنحصار عددهم , و أسلوب و كيفية اختيارهم و التي تستند الى اعتبارات شخصية بشكل كبير , إن صغر العدد يساعد على الاشراف المباشر و توجيه العمال مما يجعل القرارات تسري بسرعة بحيث تتلاءم مع طبيعة المشكلات المطروحة , ومن جهة أخرى فإن العمال يؤدون عملهم بروح الفريق الواحد والولاء للمؤسسة , والمشاركة في حل مشكلاتها حتى لو أدى ذلك للتنازل عن بعض مصالحهم كتأخر الأجور أو زيادة ساعات العمل [2].

3- المعرفة التفصيلية لعملاء السوق : ان المعرفة الشخصية للعملاء تجعل من الممكن التعرف على احتياجاتهم , وبالتالي سرعة الاستجابة لاي تغير في الرغبات و الاحتياجات , عكس المؤسسات الكبيرة التي تحتاج لدراسات سوقية معمقة , قد تكلفها الكثير لمعرفة تلك الاحتياجات, وهذا ما يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قربا للسوق و المجتمع المحلي عموما .[3]

[1] - سمير علام , إدارة المشروعات الصغيرة , مطبعة مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح , القاهرة , 1993 , ص ز .
[2] - توفيق عبد الرحيم يوسف , إدارة الأعمال التجارية الصغيرة , دار الصفاء للنشر و التوزيع , عمان , الاردن , الطبعة الاولى 2002 , ص 27 .
[3] - توفيق عبد الرحيم , نفس المرجع , ص 36.

ثانيا : خصائص تتعلق بالادارة والتنظيم , والتي نستكشفها من خلال :

1- الجمع بين الملكية والإدارة : بحيث نجد صاحب المؤسسة مقحم في كل في كل ميادين الإدارة و التسيير , فعلاقة المباشر مع كل فرد في المؤسسة تجعله العنصر الأساسي الغير قابل للتجاوز في كل القرارات المتعلقة بالتنظيم أو بإدارة وتسيير المؤسسة , وهدا مايجعل عملية إتخاذ القرارات اكثر سرعة وفعالية [1], كما أن حرية صاحب المشروع في الإدارة تمكنه من ادارة المشروع بالطريقة القانونية التي يختارها وتمكنه من التوسع أو الإنكماش في العمل في العمل و إضافة أو حذف منتجات وخدمات ,علاوة على تشغيل وفصل أو ترقية أحد الموظفين , هذه القدرة على سرعة اتخاذ القرار دون انتظار موافقة اللجان , تمكن صاحب المؤسسات او المشروع من الإستفادة من الفرص السانحة , و الاستفادة من أكبر قدر من السيطرة و أقل قدر من التدخل الحكومي [2] .

2- بساطة الهيكل التنظيمي : تعتبر هاته النقطة , نقطة ضعف من وجهة نظر معينة , إلا انه يمكن اعتبارها نقطة إيجابية من جانب آخر خاصة في إكتساب موقع تنافسي فهي لا تعتمد على كثافة التنظيم بالنمط البيروقراطي الذي يتطلب مستويات تنظيمية متعددة , مثلما هو الحال في المؤسسات الكبرى و الذي يكون عادة مصدر المال و عدم تحفيز للعمال , أما الحجم الصغير و المتوسط فيسمح للعمال الموجودين في قاعدة التنظيم الإقتراب من مركز القرار مما يزيد في تحفيزهم [3].

ثالثا : خصائص ناتجة عن الحجم الصغير و المتوسط

_وهي الخصائص التي تتبع من كون هذه المؤسسات لا تتعدى حدودا معينة وفقا لبعض المعايير الكمية والكيفية , و يمكن إجمالها في مايلي :

1- **سهولة الإنشاء و التنفيذ** : وهدا راجع الى انه بامكان أي شخص عادي , حتى لو لم يكن يملك مؤهلات علمية أن يقيم مشروعا خاصا به , و حتى اذا كان هناك عدة ملاك فان تأسيس مؤسسة صغيرة او متوسطة سيكون من دون شك أيسر من إنشاء مؤسسة كبيرة , فأصحاب هذه المؤسسات يستطيعون الحصول على التراخيص و الاوراق اللازمة من دون صعوبات تذكر , وبدون الحاجة الى دراسات و وثائق معقدة .[4]

2- **محدودية الانتشار الجغرافي** : ان معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تكون محلية او جهوية النشاط , وتكون بشكل كبير معروفة في المنطقة التي تعمل فيها وتقام لتلبية احتياجات المجتمع المحلي , وهذا ما يؤدي الى تثمين الموارد المحلية واستغلالها الاستغلال الأمثل , و القضاء على مشكلة البطالة و توفير المنتجات و الخدمات للافراد محليا .[5]

3- **الضآلة النسبية لرأس المال و سهولة التمويل في المصادر الداخلية** : تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصغر حجم رأس المال و ضآلته النسبية , وهذا ما يسهل الحصول على

[1] - Gerard A , Koukou Dokou, Mourice Bahdoux , Michel Roge, L'accompagnement mangérial et industriel de la PME , Editiont: L'harmatian ,Paris ,2000, P24.

[2] - د . علي الظلاعين , المشروعات الصغيرة , مركز يزيد للنشر , عمان , الاردن و الطبعة الأولى و 2002, ص 36.

[3] - ناصر دادي عدون , عبد الرحمان بابنات , التدقيق الإداري و تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر , 2008 , ص 94 .

[4] - د. سعاد نايف برنوطي , إدارة الأعمال الصغيرة , أبعاد الريادة , دار وائل للنشر , عمان , الأردن , ط1 ,2005 , ص79.

[5] - حسين رحيم , ترقية شبكة دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر , الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية , الاغواط , افريل 2004.

التمويل اللازم من طرف المالكين سواء في شكله العيني أو النقدي , وهذا وما يقلل من الضغوط المالية للبنوك والمؤسسات التمويلية الاخرى [1].

4- **القدرة الكبيرة على الابتكار والتجديد** : حيث تجتاح المنافسة الشرسة في اقتصاد السوق وخاصة مع الشركات الكبرى و الشركات متعددة الجنسيات و فروعها في الاسواق المحلية الى ضرورة قيام المشروع الصغير والمتوسط بدور فعال في التجديد و الابتكار و تمييز المنتجات,[2] وهذا على الرغم من ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تصنف على انها تلك الي تستخدم أساليب انتاج بسيطة ولا تعتمد على تكنولوجيا عالية , على الاقل بدايات حياة المؤسسة.[3] كما تمتاز هذه المؤسسات بالقدرة على التكيف مع الاوضاع والظروف المحلية , وكذلك التكيف مع المتغيرات المختلفة مثل تركيبة اليد العاملة أو سياسات الانتاج و غير ذلك مما يساعد في السيطرة على التقلبات .[4]

ان مختلف الخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعلها تضطلع بأدوار مهمة اقتصاديا واجتماعيا , وهذا ما سيتم توضيحه في المطلب الموالي .

الفرع الثاني : أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من اهم العناصر المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية لجميع بلدان العالم وان كانت بنسب متفاوتة , فمساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الى إجمالي العمالى بلغت (17.5%) في الدول منخفضة الدخل في حين تصل الى (57.2%) في الدول ذات الدخل المرتفع , اما مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي فتقدر ب (15.5 %) لاجمالي الناتج المحلي في الدول منخفضة الدخل و (51.4%) لغجنالي الناتج المحلي في الدول مرتفعة الدخل[5] .

ويمكن تلخيص اهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية :

1- **توفير مناصب عمل** : تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اتاحة فرص عمل كثيرة في الوقت الذي تعاني معظم دول العالم ولاسيما النامية منها من مشكلة البطالة و تتمثل أهم الأسباب التي جعلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر استقطابا لليد العاملة في أنها مشروعات كثيفة العمالة ,[6] حيث تتميز بصغر رأس مال المتاح مما يجعلها تعتمد على استخدام قوى انتاجية كثيفة العمل , هذا فضلا على نقص الخبرة الادارية والتنظيمية والمهارة الفنية لدى مستخدميها , كما انها تتميز بتوظيف الاشخاص الذين لم يتلقوا التكوين و التدريب الذي يؤهلهم

[1] - مباركي محمد الهادي و المؤسسة الصغيرة , المفهوم و الدور و المعوقات , مجلة العلوم الاقتصادية , جامعة منتوري بقسنطينة , العدد 11 , 1999 , ص 133- 134 .

[2] - أ. د. فريد النجار , الصناعات و المشروعات الصغيرة و متوسطة الحجم , مدخل رواد الأعمال , الدار الجامعية للنشر , الاسكندرية , مصر , 2006 , ص 259 .

[3] - د. نبيل جواد و مرجع سايق , ص 34

[4] - د . نبيل جواد , مرجع سابق , ص 77 – 78.

[5] - عبد العزيز جميل مخيمر , د. أحمد عبد الفتاح عبد الحليم , دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين شباب الدول العربية , منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية , 2005 , ص 33 .

[6] - ناجي رزق حناء ." المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية, الواقع والتحديات و امكانيات التعاون , ورقة عمل مقدمة في مؤتمر المشروعات الصغيرة و أفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي , القاهرة و 18 – 20 أفريل و ص 8.

للعمل في المؤسسات الكبيرة, حيث ان اصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشغلون الأقارب و الاصدقاء دون اشتراط مؤهلات ادارية وعلمية معينة .

2- **تكوين قوة العمل الماهرة** : بإعتبار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تستخدم عمالا ذوي مهارات مخصصة نسبيا , فانها تساعد على إكساب هؤلاء العمال المهارات الادارية و الانتاجية و التسويقية و المالية لادارة اعمال هذه المؤسسات , و في الوقت ذاته فهي تجنب الدولة التكاليف الاضافية التي يتطلبها التوسع في اقامة مراكز جديدة للتدريب او توفير مدربين و امكانيات في المراكز القائمة [1].

3-**دعم المؤسسات الكبيرة**: تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور كبير في دعم الكفاءة الانتاجية للمؤسسات الكبيرة حيث تزودها بالعمالة الماهرة التي اكتسبت الخبرة في المؤسسات الصغيرة لتنتقل الى المؤسسات الكبيرة , باعتبارها تقدم اجور اعلى ومزايا اجتماعية افضل , وبالتالي تستفيد هاته المؤسسات من خبرات هؤلاء العمال دون تحملها لأي تكلفة لتكوينهم وتدريبهم .

بالمقابل تحقق المؤسسات الكبيرة تخفيضا في تكاليف الانتاج من خلال التعاقد مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج جزء من المنتج النهائي , خاصة اذا كانت هاته الاخيرة تتسم بدرجة عالية من الكفاءة و التحكم في الجانب التكنولوجي .[2]

4- **دعم الصادرات** : تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورا هاما في تنمية الصادرات وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات , وذلك لقدرتها على الدخول الى الأسواق الخارجية بسبب تتنوع منتجاتها و انخفاض تكلفتها , بالإضافة الى اعتمادها على المواد الاولية المحلية و هو ما يعني محدودية و اراداتها .

5- **تنمية المناطق الريفية** : مقارنة بالمؤسسات الكبيرة تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة اكبر في اختيار اماكن (,,,,) لانها تحتاج الى قدر ضعيف من خدمات البنية التحتية و بالتالي امكانية اقامتها في المناطق الريفية , وهذا ما يساعد على توفير فرص عمل لسكان هذه المناطق وتحسين معيشتهم والتقليل من الهجرة الى المناطق الحضرية .

6- **الأهمية الاجتماعية** : تبرز اهمية لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال مساهمتها في التنمية الاجتماعية , و لقد اهتمت الدول و المنظمات الدولية بمنح مساعدات الى ما يسمى بدول العالم الثالث تحت شعار (نحو حياة أفضل) على شكل مساعدات غذائية , وذلك لسد عجز الشعوب المحتاجة , الى ان تثبت الدول المانحة مقولة صينية قديمة تقول (بدلا ان تطعم شخصا سمكة علمه كيف يصطاد) فتحولت إلى البرامج المدعومة لتوليد الدخل وتشغيل الايادي العاملة من خلال دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في هذه الدول , ولكن التجارب الاولى في هذا المجال دفعت الدول المانحة الى تغيير سياستها , حيث استقرت اخيرا الى ان تكون هذه البرامج خاضعة الى اقتصاد السوق حيث تضمن ديمومتها , وتكمن الاهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي :

- تعمل على تخفيض البطالة والفقر[3] ,
- تشترك المرأة في العملية الانتاجية ,

[1] - ايمان مرعي :" المشروعات الصغيرة والتنمية , التجارب الدولية المقارنة و الحالة المصرية " مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية , مصر و 2005 , ص 27.

[2] - يشير تقرير منظمة التعاون التنمية الاقتصادي (DCDE) الى تركز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات تعتمد على البحث و التطوير بشكل كبير يجعلها تقدم خدمات مهمة

[3] - عبد العزيز جميل مخيمر , احمد عبد الفتاح عبد الحليم و مرجع سابق , ص 33.

- تقوم بتوفير الثبات الاقتصادي و الاجتماعي وهو ما لا توفره المنشآت الكبيرة التي لا تعرف الحدود الجغرافية .
- توفير الفرص للمواطنين على الدغل يساعدهم في الحصول على الغذاء والخدمات الصحية والتعليمية , و توفر امكانيات الحياة الكريمة و تعيد تشكيل المجتمع للقضاء على الفئات المهمشة وتحد من الجريمة في المجتمع حيث تخلق مجتمعا اكثر استقرارا .

المطلب الخامس : اشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

الفرع الأول : أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تختلف أشكال هذه المؤسسات باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها هذه المعايير نجمعها في النقاط التالية:

- طبيعة توجه هذه المؤسسات؛
- أسلوب تنظيم العمل؛
- طبيعة المنتجات؛
- الشكل القانوني.

أولا: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس توجهها : من بين هذه الأنواع :

أ- المؤسسات العائلية :

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العائلية أو المنزلية يكون مكان إقامتها المنزل تستخدم في العمل الأيدي العاملة العائلية، و يتم إنشاؤها بمساهمة أفراد العائلة و تنتج منتجات تقليدية للسوق بكمية محدودة، أو تنتج و هذا في حالة بعض البلدان الصناعية مثل اليابان و سويسرا أجزاء من السلعة لفائدة مصنع موجود في نفس المنطقة في إطار ما يعرف بالمقاولة الباطنية، أما في البلدان النامية فإن نسبة كبيرة منها تنتمي إلى قطاع الاقتصاد التحت أرضي (قطاع السراديب) الذي يرتكز في بعض الفروع كالنسيج و تصنيع الجلود.

ب- المؤسسات التقليدية :

يقترب أسلوب التنظيم المؤسسات التقليدية من النوع الأول في كونها تستخدم العمل العائلي و تنتج منتجات تقليدية أو قطعا لفائدة مصنع ترتبط في شكل تعاقد تجاري، و قد تلجأ هذه المؤسسات أيضا في عملها إلى الاستعانة بالعامل الأجير و هي صفة تميزها بشكل واضح عن المؤسسات المنزلية و يميزها أيضا عن هذه الأخيرة كون مكان إقامتها هو محل مستقل عن المنزل حيث تتخذ ورشة صغيرة مع بقاء اعتمادها على الأدوات اليدوية البسيطة في تنفيذ عملها [1].

ج- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتطورة و شبه المتطورة:

تتميز هذا المؤسسات عن غيرها من النوعين الأولين في اتجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديث سواء من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت ، أو من ناحية تنظيم العمل أو من ناحية المنتجات التي يتم تصنيعها بطريقة منظمة ومنتظمة ، وطبقا لمقاييس صناعية حديثة ، و على حساب الحاجات العصرية ، وتختلف بطبيعة الحال درجة تطبيق هذه التكنولوجية بين كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شبه المتطورة من جهة والمتطورة من جهة أخرى.

ثانيا : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل:

[1] - عثمان لخلف "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر, أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ,جامعة الجزائر 2003-2004 , ص-ص 33-36.

ترتب وحدات الإنتاج على أساس أسلوب تنظيم العمل، حيث نفرق بين نوعين من المؤسسات، المؤسسات المصنعية و المؤسسات غير المصنعية .

أ- المؤسسات المصنعية: يجمع صنف المؤسسات المصنعية من المصانع الصغيرة والمتوسطة و المصانع الكبيرة و هو يتميز على صنف المؤسسات غير المصنعية من حيث تقسيم العمل و تعتمد على العمليات الإنتاجية و استخدام الأساليب الحديثة في التسيير وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة و اتساع أسواقها.

ب- المؤسسات غير المصنعية: تجمع بين نظام الإنتاج العائلي و النظام الحرفي، إن يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل، و مع ذلك يبقى يحتفظ بأهمية حتى في الاقتصاديات الحديثة، أما الإنتاج الحرفي الذي ينشطه الحرفي بصفة انفرادية أو بإشراك عدد من المساعدين يبقى دائما نشاط يدوي يصنع بموجبه سلعا و منتجات حسب احتياجات الزبائن [1] .

و نوضح ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (4) تصنيف المؤسسات حسب أسلوب تنظيم العمل .

الانتاج العائلي	النظام الحرفي		النظام الصناعي المنزلي - الورشة		نظام المصنع		
الانتاج المخصص لاستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	ورشات حرفية	عمل صناعي في المنزل	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
1	2	3	4	5	6	7	8

المصدر: E:staley et R .Morse: la petite industrial modern et development , Tome 1,P23.

ثالثا: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة المنتجات

تصنف المؤسسات على أساس طبيعة المنتجات إلى الفئات التالية:

أ- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:

يرتكز نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نظام إنتاج السلع الاستهلاكية على تصنيع المنتجات الغذائية ، تحويل المنتجات الفلاحية ، منتجات الجلود و الأحذية و النسيج الورق منتجات الخشب و مشتقاته. و يعود التركيز على مثل هذه المنتجات أساسا نظرا لكونها تتلاءم و خصائص هذه المؤسسات بحيث أن:

- صناعة السلع الغذائية تعتمد أساسا على مواد أولية متفرقة المصادر؛

[1] - - عثمان لخلف , مرجع سابق ,ص 35,34,33.

- تصنيع الجلود و صناعة الأحذية تقوم به مؤسسات تستعمل تقنيات إنتاج بسيطة و كثيفة الاستخدام لليد العاملة؛

- صناعة الورق بعض المنتجات الكيماوية باعتبار شدة اعتمادها على القرب من السوق .

ب- مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة:

يجمع هذا النوع كل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحويل المعادن، المؤسسات الميكانيكية و الكهربائية ، الصناعة الكيماوية و البلاستيك، صناعة مواد البناء ، المحاجر والمناجم.

و يعود التركيز على مثل هذه المؤسسات باعتبار شدة الطلب المحلي هي منتجات خاصة فيما يتعلق بمواد البناء.

ج- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:

تتميز صناعة سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة، أنها تتطلب بالإضافة إلى المعدات والأدوات لتنفيذ إنتاجها إلى تكنولوجية مركبة، فهي بذلك صناعة ذات كثافة رأس مال أكبر الأمر الذي لا ينطبق و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لهذا نرى أن مجال تدخل هذه المؤسسات يكون ضيف يشمل بعض الفروع البسيطة فقط، كإنتاج وتركيب بعض المعدات البسيطة و يكون ذلك خاصة في البلدان المصنعة، أما في البلدان النامية و يقتصر نشاطها على تصليح الآلات و المعدات خاصة في البلدان المصنعة، أما في البلدان النامية فيقتصر نشاطها على تصليح الآلات و المعدات خاصة و سائل النقل (السيارات و آلات الشحن و الآلات الفلاحية) و أيضا تجميع بعض السلع انطلاقا من قطع الغيار المستورد [1].

رابعا : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الشكل القانوني

إن الشكل القانوني للمؤسسات يتفق و طبيعة النظام السائد، ففي الأنظمة الليبرالية تسود أشكال الملكيــة الخاصة، بينما في الأنظمة الاقتصادية الموجهة يكون تدخل الدولة كبيرا تسود أشكـــال الملكية العامة و التعاونية مع وجود أشكال فردية في نطاق محدود في بعض الأنشطة كالزراعة والخدمات [2].

[1] - -عثمان لخلف , مرجع سابق ,ص 36,35
[2] - عثمان لخلف , مرجع سابق , ص37

الشكل (1) : الأصناف القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

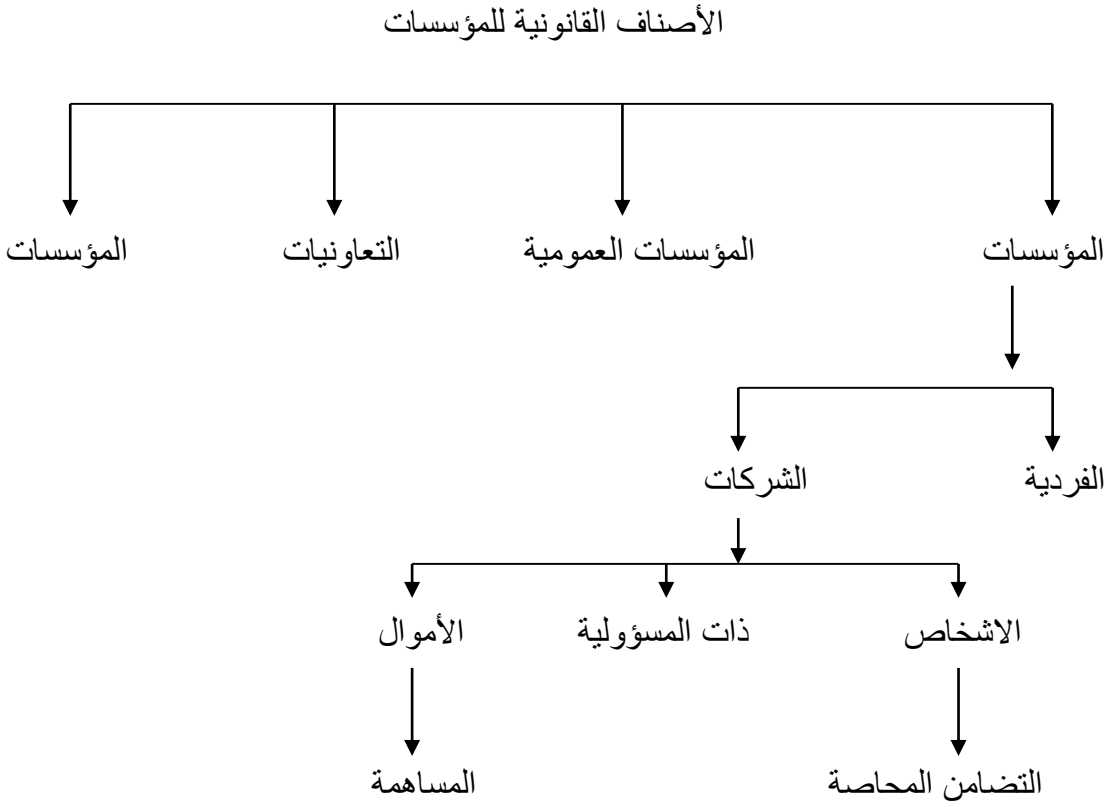

المصدر : من إعداد الأستاذ عثمان لخلف استنادا إلى القانون التجاري الجزائر

المبحث الثاني: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , مشاكلها و تحدياتها .

سنحاول في هذا المبحث القيام بتحديد عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتطرق الى مختلف المشاكل و العقبات التي تعترض طريقها و التحديات التي تواجهها .

المطلب الاول : عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من اهم اسباب نجتح هذا النوع من المؤسسات ما يلي :

- تحديد الهدف , ومنه يتم تحديد العمل حتى يحقق المشروع النجاح الاكبر يجب ان يأخذ صاحبه أو الادارة الناجحة بالهدف الاسمى وهو تلبية حاجات الناس , ومنه ينم تحديد كافة الاهداف و الطرق الاخرى لنجاح المؤسسة .
- كما ان تخطيط في العمل التجاري واجب مطلق اذا كان احلال السلع المناسبة , في المكان المناسب , وفي الوقت المناسب , و الجودة المناسبة و بالسعر المناسب , هو الهدف المحدد للعمل التجاري .
- الرقابة امر لا يمكن الاستغناء عنه و هي تشمل , الرقابة المالية , الاحتفاظ بسجلات جيدة , الرقابة على المخزون , الرقابة على الانتاج , وذلك باستخدام كافة ادوات المراقبة الجيدة .. , وبالتالي معرف الجوانب السلبية في العمل وتقديم العلاج و الحلول لها .
- معرفة حجم رأس مال المناسب للتمويل و والحصول عليه من المصادر المناسبة و ذلك بعد تحديد التكاليف الحصول عليه من تلك المصادر وبالتالي تحديد المصدر الامثل ذو التكاليف الأقل .
- اختيار الموقع الجيد لأنشاء المؤسسة هو من أبرز الاسباب التي تؤدي الى نجاحها
- التمويل المناسب بأشكاله :
- **الداخلي** : عن طريق أصحاب المؤسسة أنفسهم .
- **الخارجي** : عن طريق الاقتراض من الاصدقاء الاقارب , أو المؤسسات المالية فيجب على ادارة المؤسسة ان تحافظ على مستوى تدفق نقدي الى الداخل أعلى من التدفق النقدي الى الخارج , وذلك لمواجهة الالتزامات .[1]
- مواجهة التحديات التنافسية , حيث أن تحديد المنافس أصبحت عملية معقدة حيث انفتح باب المنافسة المحلية والعالمية على مصراعيه وعلى هذا فان مواجهة التحديات التنافسية المستمرة و المتجددة اصبحت عملية ضرورية .
- تميز المنتجات المستمرة , حيث تحاول كل المؤسسات تمييز منتجاتها وخدماتها عن المنافسين بأي طريقة كسرعة تقديم الخدمة , تقليل التكلفة , الخدمات المتميزة للعميل , زيادة الجودة .
- زيادة فعالية وكفاءة الاداء و تحسين الانتاجية داخل المؤسسة , حيث أن الفعالية هي أداء الأعمال و الاشياء الصحيحة , والكفاءة هي أداء الاعمال او الاشياء بالأسلوب السليم .[2]

المطلب الثاني : مشاكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تشير عدة ابحاث ودراسات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء في البلدات النامية او المتقدمة , انها تعاني من عراقيل ومشاكل تعيق تطورها بدرجة مخاطر تختلف من سياسة اقتصادية الى اخرى , فرغم اهمية مكانة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية , وهذا نظرا لما تتصف به من خصائص و مميزات تمكنها من بلوغ مستويات نمو جد مرتفعة الا ان هذا النوع من المؤسسات يمتاز بضعف ادائها في الاجل الطويل , وهو ما يسر من احتمال بقائها واستمراريتها بمدى توفر العوامل والمناخ الملائمين لتتمكن من تخطي مختلف العراقيل التي تحد من استمراريتها .

وفي ما يلي سوف نتطرق لاهم هذه المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

1- المشاكل الادارية والتنظيمية :

[1] - توفيق عبد الرحيم و مرجع سابق و ص 63 – 65 .

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصورا شديدا في الخبرات الادارية والتنظيمية حيث ان هذه المؤسسات يسودها في اغلب الاحيان ادارة عائلية أو فردية وهي نمط مختلف , حيث لا يعتمد على اساليب ادارة حديثة و انما يقوم على مزيج من التقليد و الاجتهادات الشخصية , [1] ويتصف هذا النمط بمركزية اتخاذ القرار, حيث نجد أن المالك عادة يكون المدير الذي يتدخل في كافة الاعمال التنفيذية .

ولا يستفيد من مزايا التخصص وتقسيم العمل في زيادة الانتاجية , وهذا راجع لعدم وجود تنظيم واحد يجدد المسؤوليات و السلطة الخاصة بالوظائف . فليست هناك اجراءات عمل مكتوبة , ويتجسد ذلك في غياب هيكل تنظيمي واضح يساعد على تحديد السلطات و المسؤوليات . فالفرد الواحد توكل اليه عدة مهام قد تكون متباينة ولا علاقة بينهما , كما يلاحظ اتساع نطاق الاشراف , حيث يشرف رئيس واحد على عدد كبير من العمال , و افتقارها الى التخطيط الاستراتيجي لاعتقادهم بعدم ضروريتها .

لاكن بدون خطة استراتيجية لا يمكن تحقيق القوى التنافسية في السوق المحافظة عليها ,[2] اضافة الى ضعف ادائها وهذا راجع الى نقص الخبرة والكفاءة لدى المدير , حيث من المستحيل الالمام بكل طرق وتقنيات التنظيم . مما سبق يمكن القول بان مشاكل الادارية والتنظيمية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تنشأ نتيجة لعدم تنظيمها على اسس ادارية حديثة تعتمد على التخصص الوظيفي و تقسيم العمل و اللامركزية في اتخاذ القرار وغيرها .

2 – مشاكل القيود الحكومية :

تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعض القيود التي تفرضها الحكومة على القطاع الخاص بغرض حماية الاقتصاد القومي للبلد ومن اهم هذه القيود ما يلي[3] :

- **القيود على النقد الاجنبي** : بغرض حماية قيمة العملة تلجأ اغلبية الدول الى فرض قيود لتنظيم الطلب على العملات الأجنبية , وذلك من خلال تحديد حجم العرض من هذه الأخيرة (السقف). ونظرا لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطار نشاطها تتعامل مع مؤسسات اجنبية و بذلك فهي بحاجة الى عملات اجنبية و مما يضطرها للجوء الى السوق الموازية لتوفير احتياجاتها من العملة ولكن بتكلفة اكبر .
- **القيود على الاستثمارات :** تلجا بعض الحكومة الى فرض قيود تحدد من نشاط القطاع الخاص عموما وذلك لغرض حماية المؤسسات العمومية من المنافسة التي تنجم عن هذه الاستثمارات الخاصة , وقد تصل هذه القيود الى حد المنع التام للاستثمار الخاص في بعض القطاعات التي ترى بانها حساسة واستراتيجية , هذه الاجراءات من شأنها تصنيف مجال الاستثمار امام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- **قيود التسعير :** ترتبط هذه القيود بتلك الدول التي تتبنى النظام الاشتراكي في تسيير اقتصادها , حيث تعمل في اطار تحقيق العدالة الاجتماعية و التوازن في القدرة الشرائية لكافة أفراد المجتمع على تحديد الاسعار , خاصة اسعار لمواد الاساسية , هذا التحديد قد يكون

[1] - فتحي السيد عبده , مرجع سابق , ص 95 .
[2] - ماجدة العطية , مرجع سابق , ص 19 .
[3] - جالين سنبسر هل , ترجمة صليب بطرس , منشآت الاعمال الغيرة , الدار الدولية للنشر والتوزيع , القاهرة , مصر , الطبعة الثانية , 1998.

اقل من سعر التكلفة و الفارق يتم تغطية عن طريق الدعم الحكومي للمؤسسات العمومية , وتبقى المؤسسات الخاصة معرضة لخطر الافلاس بدرجة كبيرة نتيجة اعتماد أسعار محددة مسبقا .

• **قيود على التجارة الخارجية :** قد تعتمد العديد من الدول النامية الى فرض القيود على الواردات والصادرات على بعض السلع عن طريق زيادة الرسوم الجمركية , بهدف المحافظة على استقرار الطلب الداخلي للسلع المحلية , كما ان هذه السياسات تفرض على المستوردين طلب ترخيص حكومي قبل الاستيراد , وهذا ما يجعل المستورد يخضع لرقابة شديدة و كحتمية لكثرة الاجراءات الادارية سيؤدي هذا الى تضييع الكثير من الجهد والوقت و المال والتي ستتحملها المؤسسة .

3 – مشكل الضرائب :

ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتعرض لأعباء ضريبية ثقيلة سببها ان نسبة الضريبة تكون نفسها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الكبيرة , فهذه الاخيرة يمكن لها ان تستفيد من اقتصاديات الحجم الكبير لمواجهة هذا العائق على عكس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تدفع أعباء ضريبية باهظة.

كما ان مشكلة صعوبة مسك دفاتر الحسابات المنظمة يدفع مصالح الضرائب الى الاعتماد على التقدير الجزافي و الذي عادة ما يكون مبالغ فيه . اضافة الى صعوبة اثبات اصحاب هذه المؤسسات عكس ذلك مما قد يعرض المشروع الى مشاكل مالية حادة .

4 – مشكل الحصول على تراخيص التشغيل :

يقتضي منح تراخيص التشغيل استيفاء صاحب المؤسسة لاشتراطها صحبة و امنية معينة تستغرق وقتا طويلا بسبب عمليات المعاينة التي تقوم بها الجهات المختصة للتأكد من تحقق الاشتراطات , خاصة في حالة ابداء ملاحظات و اشتراط استيفائها بالكامل قبل منح التراخيص [1] .

وعادة ما يجد اصحاب المؤسسة الصغيرة و المتوسطة صعوبة في الوفاء بالمتطلبات الامنية و الصحية نظرا لضيق مساحات الورش من ناحية , ولارتفاع تكلفة توفيرها من جهة اخرى مما يعرضها لمخالفات وجزاءات لعدم مراعات الاشتراطات الواجبة .

5 – مشكلة التمويل :

انتهت دراسات عديدة الى ان عدم كفاية الائتمان يعتبر احد العقبات الاساسية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و اذ وجد عدد قليل من هذه المشاريع في الجزء الاكبر من احتياجات التمويلية على المدخرات الفردية و العائلية في التأسيس , وتمويل عمليات التشغيل , وهذا النوع من التمويل تنتج عنه مجموعة من القيود التي تؤثر على كفاءة المشروع . بالإضافة الى عدم توفر هذه المبالغ بالحجم المطلوب و تلجأ هذه المشاريع ايضا الى سوق الافتراض الغير الرسمي , و تعتبر معدلات الفوائد في هذا النوع من القروض المرتفعة جدا .[2]

[1] - لخلف عثمان و مرجع سابق , ص 63 .

[2] - لرقط فريدة , دورا المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات النامية معوقات تنميتها , ورقة بحث مقدمة ضمن الدورة الدولية حول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغاربية , جامعة فرحات عباس , سطيف , ماي 2003 , ص 07 .

ان مشكل التمويل التي تعاني منه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمكن ان تكون اما من العوائق الموضوعة من طرق المؤسسات المقترضة و التي عادت تتمثل في ارتفاع معدلات الفائدة على القروض , التشديد على التوفير الضمانات , صعوبات الاجراءات , او هي ناجمة من افتقاد الثقة في القائمين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ضعف القدرة على توفير البيانات المالية مما يعيق قدرة البنوك على تقدير الجدارة الانتمائية للمشروع و اضافة الى نقص الخبرة التنظيمية في المعاملات البنكية .

ويرجع ايضا انخفاض تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الى انها محفوفة بالمخاطر نظرا لارتفاع معدل الفشل في ظل عدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية مما يجعل تمويل هذا النوع من المؤسسات يتطلب من اصحاب رؤوس الاموال تحمل نسبة أكبر من المخاطرة .

6 – مشكل التسويق وشدة المنافسة :

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من مشكلات التسويق على المستويين الداخلي و الخارجي , ويرجع تلك في الاساس الى المنافسة التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء من جانب المؤسسات الكبيرة او من جانب السلع المستوردة الذي يترتب عليه ضيق حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بسبب ضيق المنافذ التسويقية التي يمكن ان يتم تصريف منتجاتها [1].

و تتمثل أهم الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذا المجال ما يلي:[2]

-انخفاض الامكانيات المالية لهذه المؤسسات مما يؤدي الى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة لعدم قدرتها على توفير معلومات على السوق المحلية والخارجية و اذواق المستهلكين .
-عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية مما يؤدي الى منافسة المنتوجات المستوردة لمثيلاتها من المنتجات المحلية , وقيام بعض المؤسسات الاجنبية باتباع سياسة المزاحمة لتوفر منتجاتها للأسواق النحلية بأسعار تقل عن اسعار المنتج المحلي , مما يؤدي الى ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات المحلية .
-تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الاجنبية وهذا ما يحد من حجم الطلب على المنتجات المحلية
- عدم توفر أصحاب المشروعات باشتراط الجودة ونقص الخبرة في الاشتراك في المعارض الخارجية والاطلاع على منتوجات المنافسة ومعرفة رغبات المستهلك الاجنبي
- عدم وجود منشآت متخصصة لتسويق منتوجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[3]
-افتقار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للمهارات التسويقية , الامر الذي يجعلها تعتمد على الوسطاء في تسويق منتجاتها .

[1] - فتحي السيد عبده ابو السيد احمد , مرجع سابق ص 90 .
[2] - نبيل جواد , مرجع سابق , ص 104 .
[3] - بن يعقوب الطاهر , اثار اتفاق الشراكة الاوروجزائرية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , ورقة بحث مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول اثار اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير , جامعة فرحات عباس , سطيف , 13-14 نوفمبر 2006 , ص 338 .

7 – مشكلة الموقع الغير ملائم :

ان عملية اختيار الموقع الملائم يتطلب دراسة جيدة و بحث و تخطيط و لكن اغلب المؤسسات يختارون الموقع لمجرد ان هناك مكانا شاغرا او انخفاض الاجر , فهم لا يعطون هذا الامر اهمية كبيرة , وتظهر اهمية بشكل خاص مشاريع التجزئة التي تكون شريانها الحيوي هو المبيعات الذي يتأثر بشدة باختيار الموقع . كما يؤخذ بعين الاعتبار المبلغ المخصص للإيجار , اذ على صاحب المؤسسة ان يوازن بين الكلفة و تأثر الموقع على المبيعات , وبذلك فان للموقع خاصيتين أساسيتين : الكلفة و المبيعات التي يمكن تحقيقها بسبب الموقع .[1]

8 – مشكل النقل و البنية التحتية :

هناك مشاكل تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نقل الخاصات و تصريف المنتجات وايصالها للأسواق باقل تكلفة مما يؤدي الى تجميد جزء من رأس المال , كما ان تكلفة استئجارها تعد مرتفعة بالنسبة لهذه المؤسسات , اضافة الى مشكل العقار و تهيئة المحيط و المرافق العامة نظرا لتواجد اغلب هذه المؤسسات في الاماكن النائية التي تفتقر الى مصادر المياه الصالحة , وقنوات الصرف , الامدادات الكهربائية , الطرق المعيدة ...الخ , ويضطر في اغلب الاحيان اصحاب هذه المؤسسات الى تهيئة هذه الخدمات بأنفسهم , الامر الذي يتسبب في تعسرهم ماليا .

9 – مشاكل نقص اليد العاملة المؤهلة :

يعد البشري احد أهم عناصر الانتاج و ذلك فان نقص العمالة الماهرة و هو من اهم المعوقات التي تواجهها هذه المؤسسات , و يعود سبب ذلك الى تفضيل العاملين الاشتغال بالمؤسسات الكبيرة بسبب الاجور العالية والحوافز و امتيازات التقاعد و الضمان الاجتماعي [2]

كما ان معدل دوران العمالة العالي , وهذا نتيجة انخفاض الاجور مقارنة بالمؤسسات الكبيرة نتيجة عدم توفر ظروف عمل مناسبة و عدم وجود ضمانات [3] . كل هذا ادى الى انخفاض انتاجية العمل و تدني مستوى الجودة والنوعية .

10 – مشكلة عدم توفر المعلومات و البيانات :

تعاني معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صعوبة الحصول على المعلومة الاقتصادية او انعدامها في احيان كثيرة , مما ينعكس سلبا على عملية اتخاذ القرارات وتجسد فرص الاستثمار , [4] حيث ان عدم توفر المعلومات تخص سوق العمل و احتياجاتها و الطلب على

[1] - ماجدة العطية , مرجع سابق , ص 20 .

[2] - رقية سليمة ,تجربة بعض الدول العربية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة , ورقة بحث مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية , جامعة حسيبة بن بوعلي , الشلف , 17-18 افريل 2006 , ص 33

[3] - محمود حسين الوادي , المشروعات الصغيرة : ماهيتها والتحديات الذاتية فيها , ورقة بحث مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية , جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف , 17 – 18 افريل 2006 ص 77 .

[4] - محمد الهادي مباركي , المؤسسة المصغرة و دورها في التنمية , ورقة بحث ضمن الملتقى الوطني الاول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية , الاغواط 2002 , ص 63 .

المنتجات و الاسعار و القدرة الشرائية و مصادر المعدات و التكنولوجية و غيرها , بجعل الصعوبة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اجراء دراسات الجدوى لا نجاز الاستثمارات والمفاضة بينها , مما سيترك اثره السلبي على القرارات الاستثمارية , اضافة الى صعوبة تحديد سياسات الانتاج و التسويق التي تمكنه من تدعيم التنافسية .

المطلب الثالث : التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

لد أسهمت التغيرات التي مست الانظمة والادوات الاقتصادية في العقد الاخير من القرن العشرين في اعادة تشكيل معادلة القوى الاقتصادية عالميا , فما يشهده العالم من تغيرات في التكنولوجيا و الاتصال , و المنافسة سيؤدي الى حدوث تعديلات جذرية على توجهات منظمة الاعمال خاصة التي نشط في المحيط العربي , والتي اصبح لزاما عليها التكيف مع تحديات القرن الجديد من اجل البقاء والاستمرارية .

1 – ثورة المعلومات :

تميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود ما يطلق عليه باسم الثورة الصناعية الثالثة والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصال و المواصلات , والتكنولوجيا الكثيفة المعرفة.

وعليه فقد اصبحت ثورة المعلومات تمثل الاساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد, اذ انها تلعب دورا محوريا في تشكيله ومحرك التغيير في جميع اجزاءه :

والدلالة التي تعكسها مخرجات الثورة المعلومات بالنسبة لأسواق العالم وهو تقارب هذه الاسواق بشكل كبير , وتغير شكل الملكيات , وتشجيع الاندماجات بين الشركات الصغيرة في محاولة منها لاستجابة لمتطلبات البيئة العالمية , والتي من اهمها النتاج المتخصص بالحجم الكبير لتحقيق ما يطلق عليه بوفورات الحجم Economie of scale او الانتاج الكبير , ومن ثمة تخفيض التكلفة وزيادة المقدرة التنافسية على المستوى العالمي .

2 – التطور التكنولوجي :

لقد ادى التقدم التكنولوجي الى تسهيل عمليات الاتصال و الانتقال بين الدول بسرعة في اداء المعاملات الاقتصادية الدولية سواء التجارية او المالية , كما ادى الى تجاوز الحدود السياسية للدول , واتساع الاسواق بسورة جعلت المنتجات تأخذ الصفة العالمية , كما ادى الى تشابه انماط الاستهلاك في العالم بين شعوب مختلفة الثقافات , وهذه التطورات هي ناتج حقيقي لما يعرف بالثورة الصناعية الثالثة .

كما ادى التقدم التكنولوجي بالمؤسسات للاهتمام بتنمية ونشر الاساليب الانتاجية التي تعتمد على التكنولوجيا العالية بهدف الزيادة من جودة المنتوجات , ورفع انتاجية الاداء داخل المؤسسات مما يحسن و يدعم المزايا التنافسية التي تتمتع بها مقارنة بالمنافسين .

3 – عالمية الاتصال :

لقد ادى التقدم الفني في مجال الاتصالات و المواصلات , و تبادل المعلومات و التقنيات الحديثة والفضائيات الى طي المسافات هذا ما جعل العالم قرية صغيرة تلاشت فيها المسافات جغرافيا وحضاريا , واصبحت الشركات والمؤسسات تعمل في بيئة عالمية شديدة التنافس , فالمنتج الذي يظهر في دولة ما نجده وفي نفس اللحظة يطرح في جميع اسواق دول العالم سواء من خلال الفضائيات و الاقمار الصناعية , او من خلال شبكات الانترنت .

4 – عالمية التجارة :

سعت دول العالم الى توسيع دائرة التجارة الدولية وجعلها عالمية وذلك من خلال انشاء الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفة الجمركية و التي حلت محلها منظمة التجارة العالمية في سنة 1995 , والتي تهدف الى تحرير التجارة العالمية , وبصفة أساسية تحرير تجارة السلع الزراعية والصناعية , وكذا تحرير الخدمات بالإضافة الى الملكية الفكرية والاستثمار .... فالمنظمة العالمية للتجارة تسعى الى تحقيق الاهداف التالية :

- خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد .
- تعظيم الدخل القومي العالمي و رفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي .
- تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم وزيادة الانتاج المتواصل , و الاتجار في السلع و الخدمات مما يؤدي الى الاستخدام الامثل لتلك الموارد مع الحفاظ على البيئة وحمايتها , ودعم الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك
- توسع الانتاج وخلق انماط جديدة لتقسيم العمل الدولي و وزيادة نطاق التجارة العالمية .
- توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة و ملائمة لمختلف مستويات التنمية .
- محاولة اشراك الدول النامية و الاقل نموا في التجارة الدولية بصورة افضل .

ومن تأثيرات منظمة التجارة العالمية على الدول النامية بما فيها الدول العربية من جراء انضمامها الى عضوية OMC نجد :

- تزايد حدة المنافسة الدولية نتيجة الالتزام بقواعد فتح الاسواق و من ثمة اختفاء بعض الصناعات نتيجة لعدم قدرتها على مواجهة المنافسة الدولية سواء كانت منافسة سعرية او منافسة مرتبطة بجودة السلعة و كفاءة استخدامها .
- ستشهد الدولة حالة من تزايد معدلات البطالة في الاجر القصير نتيجة لتدهور و اغلاق بعض المؤسسات الغير قادرة على المنافسة
- احتمالات مزاحمات الشراكة الدولية للاستثمار الوطني خاصة بعد تطبيق اتفاق اجراءات الاستثمارات في الدول النامية .

5- عالمية الجودة :

ترتيب عن ازدياد المنافسة العالمية ظهور ما يعرف بمتطلبات الجودة , وذلك من اجل تهذيب التجارة العالمية على نحو يحافظ على ارتقاء مستوى ما يتداول فيها .

وبنشوء الجودة العالمية اصبحت كل شهادات الجودة الممنوحة من منظمات عالمية للتوحيد القياسي مثل ISO International Organisation for Standardisation بمثابة جواز مرور دولي للتجارة العالمية , وبالتالي اصبح بمقدور الدول الاعضاء في المنظمة ان تحد من دخول السلع و الخدمات المتدنية الجودة الى اسواقها دون ان يتعارض ذلك مع وثيقة المنظمة .

6-الخصخصة .

والتي تعني ان الاطار العام لمسيرة الاقتصاد العالمي في القرن الواحد و العشرين هو نظام شبه واحد قائم على عمل آليات السوق وفعاليات جهاز الثمن و تفاعل قوى العرض و الطلب .

7- عالمية الحد من التلوث :

لقد اصبح التلوث من اخطر التحديات التي تواجه الشركات , اذ اصبح لزاما عليها ترشيد استخدامها للموارد , و وضع استراتيجيات خاصة لحماية البيئة من المخلفات الإنتاجية , واستخدام الموارد غير الضارة بصحة الافراد , وكذا الحد من استعمال المركزات و الالوان الصناعية اضافة الى اعادة استخدام المنتجات و المخلفات في الانتاج .

8- زيادة التكتلات الاقتصادية و الاتجاه نحو الاندماج و الاستحواذ :

تميزت الساحة العالمية بتوجه العديد من الدول للدخول في اتفاقيات اقتصادية وتكتلات لزيادة القوة التنافسية لهذه الدول ,فالسوق الاوروبية الموحدة وبدء قيامها أغرى العديد من الدول للدخول في تكتلات لمواجهة الكيانات الاقتصادية الجديدة .

كما تميز عالم الاعمال بزيادة التركيز على الاندماج او الاستحواذ و التحالف , وقد يعكس هذا الاتجاه الرغبة في زيادة الموقف التنافسي للشركات عن طريق تجميع الموارد و زيادة الفاعلية و الوصول الى اقتصاديات الحجم المناسب .[1]

المبحث الثالث : واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

المطلب الاول : نشأة و تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

لقد ظهرت غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بعد الاستقلال ولم تتطور الا بصفة بطيئة دون ان تتمكن من الحصول على هياكل او بنية فوقية ولا خبرة تاريخية مكتسبة . وعلى العموم ينبغي الاشكال في تحديد يبقى الاشكال في تحديد مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منذ الاستقلال الى يومنا هذا , فالاختلاف يبقى في تحديد سنوات التغيير في مراحل نمو و تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

وبالتالي سيتم تلخيص مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال تقسيمها الى اربعة مراحل :

المرحلة الاولى : (1962 – 1982)

تميز الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة بالاقتصاد المخطط ذي النهج الاشتراكي وكان الاهتمام آنذاك بالمشاريع الثقيلة والمؤسسات ذات الحجم الكبير مثل مؤسسة (SONACOM, SONELEC ....) , وبالتالي فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لم تأخذ حيزا من الاهتمام لدى الدولة , وكان القطاع الخاص ممثلا بالمؤسسات العائلية ذات الملكية الخاصة اة الحرفية منها .

[1] - أ . برودي نعيمة , مداخلة بعنوان : التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية , الملتقى الدولي : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية , 17 -18 افريل 2006, جامعة تلمسان .0

المرحلة الثانية : (1983 – 1988)

عرفت هذه المرحلة اشراك واسهام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية المسطرة , وذلك باعتماد السلطات العمومية لسياسة التنمية اللامركزية , وهذا راجع لضرورة الاقتصادية و الاجتماعية أمام الوضعية التي كانت تتميز باختلالات كبيرة على مختلف الاصعدة .

فمنذ بداية الثمانينات ظهر اهتمام كبير بالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة , حيث تم ادماجها في سياق السياسة العامة للتنمية كأداة ينتظر منها المساهمة بفعالية كبيرة في تكثيف النسيج الصناعي . وقد ظهر تصور جديد للسياسة الاقتصادية يتجه اساس نحو الانتقال من اقتصاد مركزي الى اقتصاد متفتح , فاصبح بذلك ينظر الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كتوجه جديد و بديل , ومن هذا المنطلق أكد المخطط الخماسي الاول (1980- 1984)على ضرورة ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الاعتماد عليها في امتصاص حالات العجز المسجلة في العقدين السابقين .

المرحلة الثالثة : (1989 -2007)

تميزت هذه المرحلة بالانتقال من اقتصاد منفتح على العالم الخارجي , والتزمت الجزائر في هذه المرحلة بتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى تحت مراقبة صندوق النقد الدولي , وطبقت برنامج التصحيح الهيكلي المتوسط المدى , وبرنامج التعديل الهيكلي سنة 1998 .

وساهمت علاقات الجزائر الدولية في تخفيف ازمة المديونية الخارجية , وادت من جهة اخرى الى تطبيق سياسات نقدية , مالية , تجارية واقتصادية ساهمت في خوصصة الكثير من المؤسسات العامة , وهذه التحولات ساعدت على اكتشاف نقاط القوة و الضعف لهذه المؤسسات وهذا ما ساعد على تطويرها والعمل على ترقيتها عن طريق البرامج والمراسيم ففي 1993 صدر مرسوم تنفيذي 12/93 المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمارية وخلق وكالة APSI على مستوى وكني , والتي سميت بوكالة الترقية ودعم الاستثمار , وفي 12 ديسمبر 2001 صدر قانون رقم 18/01 المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي يهدف الى :

- تشجيع ظهور مؤسسات جديدة , والرفع من مستوى النسيج المؤسساتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات النشاط الانتاجي .
- تشجيع الابداع و الابتكار و عملية التصدير
- تسهيل توزيع المعلومات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

و بالنسبة للتطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه المرحلة يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (5) : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

السنوات	1994	1995	1999	2001	2002	2003	2004	2005	2006

عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	26212	177365	159507	179893	188893	288587	312959	342788	376767

المصدر : من اعداد الطالبين (أ. مباركة – أ. بجقينة مصطفى) بالاعتماد على وثائق رسمية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ تطور ملحوظ في عدد المؤسسات وتزايدها المستمر من سنة الى سنة اخرى و خاصة بين سنتي 2001 و 2002 حيث بلغت زيادة هذه المؤسسات 72970 مؤسسة صغيرة و متوسطة , وهذا راجع الى اعتماد التنظيم الجديد لأنشاء المؤسسات والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وما تحمله من تسهيلات في الحصول على القروض من البنوك الداعمة لهذه المؤسسة التي لا يتعدى دراسة ملفاتها (60 يوما) , في حيث كان من قبل يصل الى خمس سنوات تقريبا , و تتوزع هذه المؤسسات بين القطاع الخاص و العام و الحرف التقليدية , حيث تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة اكثر من 70 % من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يدل على مساهمتها الكبيرة في تشغيل اكبر عدد من العمال .

والجدول التالي يبين توزيع هذه المؤسسات حسب الملكية :

الجدول رقم (6) : توزيع المؤسسات حسب الملكية

السنوات / الملكية	2002	2003	2004	2005
القطاع العمومي	788	788	788	774
القطاع الخاص	189552	207949	225449	245842
الحرف التقليدية	71523	79850	86732	96172
المجموع	261863	288587	312959	342788

المصدر : من اعداد الطالبين(أ . عثمان مباركة – أ. بجقينة مصطفى) باعتماد على وثائق رسمية لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

المرحلة الرابعة : (2010_ 2016)

نظرا لاهتمام المتزايد بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال مختلف الآليات و السياسات و الرامج التي قامت بها الجزائر , فان هذه المؤسسات عرفت عدة تطورات سنة بعد سنة , خاصة بعد تطور ثقافة المقاولة لدى خريجي الجامعات هذا من جهة , وتسهيل الاجراءات لا نشائها

من جهة اخرى , والجدول التالي يوضح تطور تعدادها خلال هذه الفترة :

الجدول رقم (7) : تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2010-2016)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد المؤسسة	619072	659309	711832	747934	852053	934569	1014075

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه تطور وارتفاع في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 619072 مؤسسة سنة 2010 الى 1014075 مؤسسة مع نهاية سنة 2016 , اي ان نسبة الارتفاع كانت 38.95% فتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهد تزايد مستمر سنة بعد سنة حيث تم انشاء 395003 مؤسسة جديدة في الفترة الممتدة ما بين (2010- 2016) , وهذا راجع للاهتمام المتزايد بهذا القطاع , وكذلك الى مدى مساهمة وكالات دعم و ترقية هذه المؤسسات في تطور تعدادها .

المطلب الثاني : سياسة دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

سعت الجزائر للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فأنشأت عدة هيئات لمرافقتها كما سنت العديد من القوانين و التشريعات بهدف :

الفرع الاول : الاطار القانوني لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

وضعت وسنت الدولة عدة مراسيم وقوانين لدعم هذا النوع من المؤسسات فيما يلي :

أولا : مرسوم تنفيذي رقم 211/94 الموافق ل 18 جويلية 1994 : يحدد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , يتولى وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطار سياسة الحكومة و برنامج عملها المصادق عليهما , طبقا لأحكام الدستور أعداد استراتيجية على المديين المتوسط و الطويل , لحماية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للانتاج و الخدمات وتطوير ها و تنويعها وترقيتها في اطار تحقيق الاهداف الاقتصادية للحكومة في المجال و يقترح هذه الاستراتيجية وينفذها .

و تتمثل مهمة وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التصدير حسب المادة 11 من مرسوم تنفيذي 94- 211 فيما يلي :

- يدرس ويبادر باي تدبير من شأنه أن يطور اي شكل من أشكال الشراكة قصد تعزيز القدرات التقنية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , وإدراج تطورها ضمن حركية تكامل اقتصادي و جهوي و دولي .[1]

- يدرس ويقترح اي تدبير يتعلق بتعزيز قدرات التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تحسينها ,

- يدرس ويقترح وينفذ اي تدبير يرمي الى تنظيم حضور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاسواق الخارجية و ترقية ذلك .[2]

[1] - مرسوم تنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 18 جويلية 1994 يحدد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , الجريدة الرسمية الجزائرية , العدد 47, 20 جويلية 1994 , ص ص 14- 17 .

[2] - مرسوم تنفيذي رقم 94-211 , مرجع سابق , ص ص 14 – 17.

ثانيا : قانون 08 -18 الموافق ل 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و قد نص على ما يأتي:

- **المادة 1** : يهدف هذا القانون الى تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحديد تدابير مساعدتها ودعم ترقيتها ,
- **المادة2** : ترتكز سياسات وتدابير المساعدة و الدعم الخاصة بالمؤسات الصغيرة والمتوسطة على دراسات ملائمة تهدف الى ترقية تنافسية المؤسسات ,
- **المادة 3**: يجب على الجماعات الاقليمية في اطار التنمية المحلية ان تبادر طبقا لمهامها وصلاحيتها باتخاذ كل التدابير اللازمة من اجل مساعدة وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1].

ثالثا : قانون رقم 17 – 02 مؤرخ في 10 جانفي 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , حيث يهدف هذا القانون وفقا للمادة 01 من نفس القانون الى تعريف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة و تحديد تدابير الدعم و الآليات المخصصة لها فيما يتعلق بالإنشاء والانتماء و الديمومة , وحددت المادة 02 من نفس القانون الاهداف العامة الاتية :

- يبعث النمو الاقتصادي ,
- تحسين بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- تشجيع انشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة لاسيما المبتكرة منها و المحافظة على ديمومتها ,
- تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و قدرتها في مجال التصدير ,
- ترقية ثقافة المقاولة ,
- تحسين معدل الاندماج الوطني و ترقية المناولة [2]

الفرع الثاني : هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

قصد انشاء و متابعة سير نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و نظرا لأهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني فقد تم انشاء العديد من الهيئات و الوكالات من ابرزها :

1) هيئات الدعم التابعة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

- المشاتل : طبقا للمادة 12 من القانون التوجيهي 01 – 18: " تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة مشاتل لضمان ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ", بلغ عدد المشاريع المستضافة في دور حاضنات اعمال (مشاتل المؤسسات) في السداسي الاول سنة 2018 , (127) مؤسسة منها (50) مؤسسة تم انشاءها عدد الوظائف التي تم انشاءها 297.

- مراكز التسهيل : طبقا للمادة 13 من القانون التوجيهي 01 -18 : " تتم اجراءات تاسيس و اعلام ودعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق مراكز تسهيل تنشأ لهذا الغرض ".

[1] - قانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 , يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , الجريدة الرسمية الجزائرية , العدد 77- 15 ديسمبر2001, ص05.

[2] - مرسوم تنفيذي رقم 17 – 02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 . يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , الجريدة الرسمية الجزائرية , العدد 02, 11-01-2017 , ص 05.

و خلال السداسي الاول سنة 2018 احتل القطاع الصناعي المرتبة الاولى وفقا لعدد شركات النقل التي تدعمها مراكز التسيير 27,26% , تليها قطاع الخدمات 26,37% والانشطة الحرفية في المرتبة الثالثة و الحرف في المركز الرابع .

- المجلس الوطني الاستشاري بترقية PME : طبقا للمادة 25 من القانون التوجيهي 01-18: " في اطار الاعلام والتشاور و قصد تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة هيئة استشارية تتكون من تنظيمات وجمعيات مهنية من ذي الاختصاص الخبرة "[1]

2) الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ: أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم الرئاسي 234- 96المؤرخ في 2 جويلية 1996, أوكلت مهمة تدعيم الشباب البطال الاقل من 25 سنة على خلق نشاط خاص [2].

وحسب إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم خلال السداسي الاول عام 2018 فان قطاع الخدمات هو الاكثر جاذبية لأصحاب المشاريع الممنوحة من طرف هذه الوكالة منذ اطلاق المخطط مع 106992 مشروعا , يتبعه قطاع نقل البضائع ب 56530 مشروع , يليه قطاع الزراعة مع 55232 مشروعا ممولا[3].

3) الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM: أنشئ بموجب مرسوم الرئاسي رقم 04 – 13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بجهاز القرض المصغر , هذا الحيز الذي يخص الفئات بدون دخل أو تلك التي لها مداخيل غير ثابتة او غير منتظمة لاقتناء المواد الأولية [4].

وقد بلغ عدد المشاريع التي مولتها الوكالة في السداسي الاول سنة 2018 (844926) مشروعا وبلغ عدد مناصب الشغل 1267389, واستفادت الصناعات الصغيرة جدا والخدمات والحرف و الزراعة من غالبية القروض بنسبة 91% من المجموع [5].

4) الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC: انشئ سنة 1994 بغرض حماية الاجزاء الذين يفقدون عملهم بشكل لا ارادي ,, وهو اليوم جهاز لدعم البطالين ذي المشاريع والبالغين ما بين 30 -50 سنة على انجاز مشاريعهم [6] . بلغ عدد المشاريع الممولة في السداسي الاول عام 2018 (143493) مشروعا [7] .

5) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: انشئت بموجب قانون تطوير الاستثمار الصادر في 20 اوت 2001 , وهو الامر رقم 01 – 03 المتعلق بتطوير الاستثمار و حيث

[1] - قانون رقم 01 – 18 , مرجع سابق , ص ص 07 -08 .

[2] - عبد الحكيم سعيجع , مريم محصر , مداخلة بعنوان مساعي تأهيل و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر , في الملتقى الدولي : اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر , الجزائر ,2017 ,ص 13.

[3] - Bulletion d'information statistique de la PM En° 33, ministère de l'industrie et des mines, Edition novembre 2018,P28.

[4] - خير الدين كواش , واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ,مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي , تخصص اقتصاد نقدي و بنكي , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير , جامعة الجلالي بونعامة بخميس مليانة , الجزائر , 2017, ص 12.

[5] - Bulletin d'information statistique de la PME n°33, op cit , P31.

[6] - ربيعة بوقادير , عبد القادر مطاي , تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2016 ,مجلة اقتصاديات شمال افريقيا , المجلد 14 , العدد 19 , الجزائر , 2018, ص 275 .

[7] - Bulletin d'information statistique de la PME n°33 , op cit, P31.

عوضت بموجبه وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI [1] , حيث بلغ عدد المشاريع المبلغ عنها (في السداسي الاول من عام 2018) حسب خطط الاعمال 2027 بمبلغ 848114 مليون دينار جزائري , وبلغ عدد مناصب الشغل في الوكالة 73836 منصب[2] .

6) صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR: انشئ الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02 – 373 المؤرخ في 2002/11/11 , بهدف ضمان القروض للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ان تنجزها كما هو محدد في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة [3] .

خلال السداسي الاول من عام 2018 منحت FGAR ضمانات تغطي مبلغ 9,94 مليار دينار من قروض الشركات الصغيرة و المتوسطة , وفيما يتعلق بشهادات الضمان منحت ما يعادل 2,45 مليار دينار من قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل هذه المبالغ في المتوسط 49,49 مليون دينار لكل عرض ضمان و 28,91 مليون دينار لكل شهادة ضمان . ومتوسط معدل التمويل الممنوح من FGAR96% من المشاريع الجديدة وهكذا دعمت انشاء 116 شركة صغيرة ومتوسطة الحجم بمبلغ 20,67 مليار دينار [4].

المطلب الثالث : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و أثارها على الاقتصاد

1) دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية مجال التشغيل :

نظرا لاستفحال ظاهرة البطالة ووصول معدلاتها الى مستويات عالية جدا , اضافة الى كونها هاجسا اقتصاديا واجتماعيا في مجال التشغيل استوجب الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها النمط الاكثر فعالية في تحريك القوى العاملة نحو التصنيع وهذا ما تم العمل به في اطار المخطط الخماسي 2010- 2014 , الذي يسعى الى تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدول , و تخفيض نسبة البطالة الى ادنى مستوياتها , حيث حققت سياسة التشغيل بين 2010 الى غاية جوان 2012 حوالي 78% من أهدافها , نظرا لاستحداث أكثر من 1250000 منصب شغل بالقطاعين الاقتصادي و الوظيف العمومي , في حين تم استحداث 1094000 منصبا اخر في اطار أجهزة الادماج المهني .

علاوة عن الاهداف المسطرة ضمن هذا المخطط , فان الشبكة الاجتماعية المستحدثة في اطار التضامن الوطني ساهمت من جهتها بفتح ما يجاوز المليون منصب شغل اي 1033535 , كما تم في هذا السياق انشاء 279000 مؤسسة مصغرة من قبل الشباب بين سنة 2010 والسداسي الاول من سنة 2012 في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة .

من بين أهداف مخطط الحكومة " تشجيع الشراكة " بين القطاعين العام و الخاص لمساعدة المؤسسات التابعة لهذه الاخيرة و التي لم تثبت وجودها بالسوق الاقتصادية , وتهدف هذه الشراكة الى ترقية المؤسسات اقتصاديا وتشجيع المنافسة لتحقيق نمو وثروة اقتصادية , وذلك

[1] - حوحو فطوم و أخرون , مداخلة بعنوان هياكل الدعم و التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر , الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر يومي 6 و 7 ديسمبر 2017 , كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير , جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي , الجزائر 2017 , ص 12 .

[2] - Bulletin d'information statistique de la PME n° 33, op cit , P18 .

[3] - صلاح الدين دينان , واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر , مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد نقدي ومالي , كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ,جامعة ابي بكر بلقايد , تلمسان الجزائر ,2016 , ص 57 .

[4] - Bulletin d'information statistique de la PME n ° 33 , op cit , P23.

بتنشيط القطاعات المنشأة لمناصب الشغل مثل الفلاحة والسياحة و البناء والاشغال العمومية و الخدمات , كما يعتمد المخطط على تشجيع التشغيل لتحريك آلة النمو الاقتصادي خارج المحروقات , اضافة الى اعادة النظر في الضرائب المفروضة على المؤسسات قصد التحفيز على الاستثمار داخل الوطن بدل الاستيراد الذي يشجع انشاء مناصب شغل بالخارج على سبيل المثال استيراد السيارات .

ان الاجراءات التحفيزية التي اعلن عنها رئيس المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتي اتخذتها الدولة سنة 2011 سمحت بإنشاء نحو 50000 مؤسسة مصغرة معظمها من طرف الشباب , ومن جهة اخرى شهدت سنة 2011 حل 30000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تعمل في قطاعات منتجة وغير منتجة مثل التصدير و الاستيراد تعود الاسباب الرئيسية لحل هذه المؤسسات للعامل البشري و المحيط , حيث ان رغبة بعض رؤساء المؤسسات حديثة النشأة في تحقيق ارباح خلال السنة الاولى وعدم قدرتها على مواجهة صعوبات الحياة الاقتصادية والمؤسساتية تؤدي لا محالة الى زوال هذه الشركات .[1]

ان استمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , و المؤسسات المصغرة تتوقف خصوصا على محيطها المباشر والذي يتطلب من السلطات العمومية تحسنه من خلال اجراءات تحفيزية الاضافية بعدا عن كل بيروقراطية .

يعتبر البرنامج الوطني للتأهيل الذي أعد سنة 2011 وطبق منذ يناير 2012 الكفيل بإحداث تغيير ايجابي لوضعية المؤسسات في الجزائر , وخلافا للبرامج السابقة اول برنامج يزود بوسائل مالية هامة اي 386 مليار دينار , اضافة الى الاجراءات التي تهيئ مجمل جوانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل التسيير و سلسة الانتاج و تكوين المستخدمين و هذا ما جعل نسبة البطالة في الجزائر تبلغ حوالي 9% سنة 2012 وهي تقريبا نفس نسبة التي جاءت في تقرير الصندوق النقد الوطني حول الافاق والاقتصادية و الاجتماعية بمنطقة المغرب العربي و الشرق الأوسط أي 7.9% .[2]

ان التنسيق بين البرنامج الوطني للتأهيل و برنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الجزائر و الاتحاد الاوروبي) و وقد يسمح بشمل عدد كبير من المؤسسات الوطنية الخاصة والعمومية , حيث يتضمن برنامج عمل المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة 2012 انطلاق دراسة معمقة حول المناولة في الجزائر و المساهمة في انشاء المرصد الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي ينبغي ان يكون مستقلا وحياديا لضمان متابعة وتقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلد و تعيين الاجراءات الواجب اتخاذها لتحسين وضعيتها و محيطها .[3]

2) اثر هذه المؤسسات على انعاش الصادرات :

تعتبر تنمية الصادرات قضية معظم الدول النامية التي تعاني عجزا كبيرات ومتزايدا في ميزان مدفعاتها , وبصفة خاصة في الميزان التجاري , نظرا لكون التصدير ظل حكرا لوقت طويل على المؤسسات الكبيرة , وبصفة خاصة في الميزان التجاري , نظرا لكون التصدير ظل حكرا لوقت طويل على المؤسسات الكبيرة كون الاستثمارات التي كانت معدة لانشاء شركات تجارية كانت مرتبطة بشكل كبير بالسوق العالمية , اضافة الى انه لم يكن يسمح حينها عمليا

[1] -المجلس الوطني الإستشاري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

[2] - تقرير صندوق النقد الدولي.

[3]- الوزير الأول-عبد المالك سلال- الجزائر.

الا بوجود مؤسسات كبيرة الحجم , لكن الواقع اثبت ان الحجم الصغير و المتوسط للمؤسسات يمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير :

- **القدرة على التأقلم و المرونة** : حيث ان قدرة هياكل المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على التأقلم مع برامج انتاجها لمواجهة احتياجات الاسواق الخارجية , نظرا لما تتمتع به من مرونة تتمثل في قلة رأسمال المستثمر , ومن ثم القدرة على تلبية احتياجات اسواقها واكتساب اسواق خارجية للتصدير ,
- **التخصص** : ان التخصص في مجال انتاجي واحد يشكل المعيار الافضل لنجاح و انفتاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الاسواق الدولية .
- **التجديد :** ان مرونة المؤسسات الصغيرة تتجلى أساسا في التأقلم مع المستجدات و التغيرات السريعة في رغبات المستهلكين و توقعاتهم وواقع المنافسين في السوق

تؤدي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في التصدير سواء بشكل مباشر او غير المباشر بالنظر الى تجارب بعض الدول في هذا المجال , فدولة سويسرا مثلا تعتمد الى حد كبير على الصناعات الصغيرة لانتاج المعدات الالكترونية , الساعات , الادوية و غيرها , وقد استطاعت هذه الصناعات غزو بعض الاسواق العالمية , اما في هونغ كونغ فتشكل صناعة الملابس الجاهزة التي تتم في مؤسسات صغيرة حوالي 50% من صادراتها , و في كوريا الجنوبية يبلغ نصيب الصادرات من انتاج المؤسسات الصغيرة 35% من اجمالي صادرات البلاد .[1]

عقدت مجموعة العمل الخاصة بترقية الصادرات خارج المحروقات اربع اجتماعات و خلصت الى 62 توصية و التي تم الموافقة عليها خلال اجتماع الثلاثية المنعقد بتاريخ 01 - 01-2011 وسيتم تنفيذها تدريجيا , يتعلق الامر بتمديد فترة جلب عائدات الصادرات [2]الى 180 بدل 120 يوم وهو الذي كان من بين المطالب التي ركز عليها المصدرون والرفع من مبلغ العملة الصعبة الذي يتم ادخاله الى البلاد من 10 الى 20 % لفائدة المصدرين خارج المحروقات بالإضافة الى التسريع ملفات تعويض المصاريف المتأتية من عمليات التصدير.[3]

في هذا الاطار تشرع السلطات العمومية في عملية اعادة هيكلة الصندوق الخاص لترقية الصادرات و تقليص مدة تعويض المصدرين , ومن بين التوصيات الجديدة ايضا منح الصادرات و تقليص مدة تعويض المصدرين , ومن بين التوصيات الجديدة ايضا منح المصدرين الجزائريين امكانية تحويل مبالغ من العملة الصعبة للخارج , لدفع قيمة خدمات التسويق و الاشهار لمنتجات الجزائرية التي يقوم بها المتعاملون , بالإضافة الى اهمية الاستثمار في تحديث الاسطول البحري و الجوي و الوطني و هو ما يساهم في ترقية التجارة الخارجية .

ان دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تسهيل حصولها على التمويل و تشجيع الصادرات تستهدف بشكل خاص المؤسسات التي تعاني من صعوبات مالية وهذا في اطار الجهود الرامية الى تحسين محيط المؤسسة . في هذا الصدد قررت الحكومة ان ترافق بمساهمتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي قامت بإعادة جدولة ديونها البنكية منذ تاريخ صدور قرارات مجلس الوزراء اي ابتداء من الفاتح فيفري 2011 وان هذه المؤسسات

[1]- عبد الرزاق خليل, عادل نقموش, دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية , جامعة الأغواط.

[2]-www.djazairaess.com/elmassar/6034.

[3]- وزير التجارة ,01-10-2011 , الجزائر.

ستستفيد من فترة تأجيل لمدة 3 سنوات حيث ستتكفل خلالها الخزينة العامة بالفوائد وكذا مسح الرسوم المصرفية التي لم يتم تحصيلها بنسبة 50% . اضافة الى ذلك تعهدت الحكومة بتنفيذ التوصيات المتعلقة بإعادة جدولة الديون الجباية المستحقة على هذه المؤسسات من خلال منح فترة لتأجيل الدفع لسنو او لسنتين حسب الوضعية المالية للمؤسسة المعنية و تمديد فترة تسديد التكاليف الجبائي ال 3 سنوات بالإضافة الى إلغاء الغرامات على الوعاء و التحصيل .

يتضمن برنامج عمل وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار بلوغ اكثر من مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة 2015 و مليوني مؤسسة صغيرة و متوسطة سنة 2025.[1]

اعتبر رئيس المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ان بلوغ هدف مليوني مؤسسة صغيرة و متوسطة في حدود سنة 2025 مقابل 650000 مؤسسة سنة 2012 يكون شريطة وضع استراتيجية صناعية حقيقية و الخروج من دوامة الاستيراد الذي يميز الاقتصاد الوطني .[2]

[1]- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وترقية الإستثمار.

[2] -www.elhiwarnet.com./02-11-2012.

ملخص الفصل الاول :

في ختام هذا الفصل نستنتج ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحظى باهتمام كبير من الدول وذلك لما توفره لها من محيط ملائم وارضية مناسبة لبدء نشاطها , و توسيع دورها في التنمية الاقتصادية من خلال تأهيلها و ترقيتها في مختلف مجالاتها .

وكذلك من خلال دراستنا لهذا الفصل , نستطيع اعتبار هذه المؤسسات احسن بديل من المؤسسات الكبرى في ميدان التشغيل و ذلك لسهولة انشاءها وتكوينها كما انها تتطلب رؤوس اموال كبيرة لانطلاق نشاطها .

لكن و بالرغم من كل الامتيازات التي يحظى به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الا انه هماك عدة مشاكل و معوقات من شأنها ان تحد من نشاطه و تعرقل تطوره .

الفصل الثاني

دعم المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة من طرف

البنوك .

تمهيـــــد الفصل الثاني :

لقد احتل النظام البنكي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الإقتصادية وتزايدت أهميته من يوم إلى آخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الإقتصاديات الوطنية من جهة , من جهة أخرى يشكل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مجالا خصبا أمام البنوك من أجل الرفع من تنافسيتها و زيادة ربحيتها في ظل العولمة المالية , وهو ما جعل البنوك تبحث بكل الوسائل لتلبية الإحتياجات ,وسنحاول التعرف في هذا الفصل على أهمية البنوك من خلال مساهماتها الكبيرة في تقديم التمويل المناسب للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

كما نحدد طبيعة العلاقة التمويلية بين البنك والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ,والمشاكل التي تعيق هذا التمويل .

وضمن هذه العلاقة تتحدد مختلف الأدوات التمويلية المقترحة لتمويل إحتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , والتي تتطلب من البنك قبل منحها القيام بدراسات لهذه المؤسسة ووضع شروط لعملية التمويل , وتحديد مختلف الضمانات الملائمة والآليات القانونية الكفيلة بإسترجاع البنك لأمواله الممنوحة مع تحقيق أهدافه المسطرة .

قسمنا فصلنا هذا إلى ثلاث مباحث حيث نجد :

المبحث الأول : عمـــوميات حـــول البنـــــوك .

المبحث الثاني : القروض البنكية الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

المبحث الثالث : تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر عن طريق البنوك .

المبحث الأول : عموميات حول البنوك .

المطلب الاول : مفهوم البنوك و انواعها .

أولا : مفهوم البنوك .

كما هو الحال في مختلف الدراسات الاقتصادية , فان الاقتراب اكثر من حقيقة الظاهرة المدروسة يستدعي التوقف عند المصطلح المدروس و التعرف على مدلولاته ومختلف تعاريفه, وهذا من شأنه ازالة الالتباس و الخلط , وعليه فبعد الاطلالة التاريخية على البنوك , يتعين علينا الخوض في تعاريفها , غير ان اعطاء تعريف واضح وجامع للبنوك يعتبر امرا بالغ الصعوبة , لاسيما وانها تقوم ببعض العمليات التي تتشابه الى حد كبير مع بعض عمليات المؤسسات المالية الاخرى , بالإضافة الى ذلك , فان تشعب اعمال البنوك , وتخصص بعضها في عمليات معينة يعتبر من الصعوبات التي تحول دون وضع تعريف صريح , لذلك سنقتصر على جملة من التعاريف الخاصة بالبنوك , على ألا نسهب فيها تفاديا لاختلاف وجهات نظر المفكرين الاقتصاديين وكذا القوانين والانظمة .فأصل كلمة مصرف _ في اللغة العربية - " يعود الى كلمة " الصرف " بمعنى " بيع النقد بالنقد " , ويقصد بها المكان الذي يتم فيه الصرف وتقابلها كلمة "بنك ", حيث انها كلمة بنك اصلها هو الكلمة الايطالية "بانكو " (Banco) وكان يقصد بها بادئ الامر المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة , ثم تطور المعنى فيما بعد ليصبح يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات (Comptoir) , ثم اصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجر بالنقود [1] .

كما ان كلمة (BanKrupt) تعني مفلس , حيث كان يتم كسر المنضدة الصراف عند افلاسه, ويحرم بعد ذلك من مزاولة الصرافة .

وكما أسلفنا , فان تعذر اعطاء تعريف شامل و واف لجميع البنوك جعل من بعض المفكرين يقرون بأن البنك هو :

- " المنشأة التي تتخذ بالنقود حرفة لها " [2] .
- " عبارة عن المؤسسات التي تضطلع بأعمال البنوك " [3].
- " البنك هو منشأة هدفها الرئيسي قبول الودائع ومنح القروض والقيام ببعض الخدمات الاخرى المرتبطة بالمجال المالي ." [4]

كما نجد في هذا السياق أن الشراح الانجليز يقررون عدم وجود تعريف جامع ومحدد , يذكرون معيارا في خصائص المؤسسة لكي تعتبر بنكا , فيقولون انه يلزم ان يكون في اختصاصها :

---

[1] - شاكر القزويني , محاضرات اقتصاد البنوك , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 2000, ص :24.
[2] - خيرت ضيف , محاسبة البنوك , دار النهضة العربية , بيروت , لبنان ,1999 , ص :1.
[3] - عادل أحمد حشيش , اساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي , الدار الجامعية , بيروت , لبنان , 1996, ص :106.
[4] - عاطف جابر و تنظيم وادارة البنوك , الدار الجامعية , الاسكندرية , مصر , 2008, ص :5.

1-" قبول النقد من العملاء وديعة , وتحصيل الشيكات التي تكون مستحقة لهم وايداع حصيلتها في حسابهم ,

2-فتح الشيكات والاوامر الصادرة من العملاء على حساباتهم ,

3- فتح حسابات جارية لديها ,[1]

أما في الجزائر فقد عرفت المادة 114 من قانون النقد والقرض الصادر في 14 افريل 1990 البنوك بما يلي البنوك اشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية اجراء العمليات الموصوفة في المواد من 110 الى 113 من هذا القانون والتي تضم :

- تلقي الاموال من الجمهور في شكل ودائع ,
- عمليات القرض ,
- وضع وادارة وسائل الدفع .

وبناء علة التعاريف السابقة يمكن استنتاج التعريف التالي : البنك هو مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين من العملاء , المجموعة الاولى لها فائض الاموال وتحتاج الى الحفاظ عليه و تنميته , و المجموعة الثانية تحتاج الى الاموال لأغراض مختلفة أهمها الاستثمار و التشغيل أو كلاهما .

ثانيا : أنواع البنوك .

هناك تباين في الانظمة الاقتصادية من دولة لأخرى , ولذلك تمتاز كل دولة بنظامها البنكي وتختلف البنوك في انواعها تبعا لتخصصاتها و وظائفها :

أ – البنوك المركزية :

هو بنك البنوك الذي يقف على قمة الجهاز المصرفي بشرف تجميع البنوك على الشكل الذي يساعدها على القيام بوظائفها على أفضل وجه في المدى الطويل فهو يغنيها عن الحاجة , و هي اما ان تكون مملوكة ملكية تامة او جزئية للدولة او تكون ملكية خاصة و في هذه الحالة تخضع لرقابة و اشراف الدولة [2].

كما ان البنك المركزي هو بنك الاصدار الذي يتمتع بإصدار العمالة الورقية بمقتضى القانون الذي يقبل الودائع من البنوك و يقوم بإقراضها .[3]

و تتجلى وظائف البنك المركزي الرئيسية في الرقابة على البنوك وتنظيم الائتمان بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية و لكن تختلف وظائف البنك المركزي من دولة لاخرى ومن ابرز هذه الوظائف نذكر :

[1] - فريد الصالح – موريس نصر , المنصرف و الاعمال المصرفية , الدار الجامعية , بيروت , لبنان , 1992 ,ص :13.
[2] - حسين احمد عبد الرحيم , البنوك , مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع , القاهرة , الطبعة الاولى , 2011 , ص:67.
[3] - شاكر القزويني , مـــــرجـــع ســـــابق , ص ص 25-47 .

بنك الاصدار : فهو ينفرد بحق اصدار النقود الورقية , وله حق الاصدار النقود المساعدة المعدنية و يقوم بوضع خطة لإصدار و حجم النقود المتداولة .

بنك الحكومة : فهو مصرفها ومستشاراها المالي و تحتفظ لديه بودائعها و هو يقدم لها ما تحتاج اليه من قروض مختلفة الآجال , وهو يمسك حسابات الحكومة وتنظم عن طريقة مدفعاتها و يتولى خدمة الدين العام حيث يصدر الشيكات و الحوالات و ينظم تصريفها .

بنك البنوك : فهو يقف على رأس الهرم المصرفي , حيث تلتزم البنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من أموالها السائلة و الفائضة عن الحاجة , و هذا ما يساعده عن اجراء التسويات الكتابية من حقوق وديون على البنوك فيما بينها عن طريق عملية المقايضة [1].

ب –البنوك التجارية أو بنوك الودائع :

تعد المصاريف التجارية أحد أهم المؤسسات الوسيطة واقدمها , وظيفتها الاساسية قبول الودائع الجارية والتوفير لأجل من الافراد و المشروعات , والادارة العامة و إعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان و الخصم و بقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية غير المصرفية [2].

يمكن تلخيص وظائف البنوك التجارية في ما يلي :[3]

- خلق النقود
- قبول الودائع
- منح الائتمان
- خصم الاوراق المالية
- فتح الاعتماد المستندي

كما يوجد هناك ايضا البنوك المتخصصة والتي انشئت لتمويل وخدمة قطاع معين او شريحة معينة , وهي بنوك تنموية و البنوك الاسلامية و هي التي ينص قانون انشائها ونظامها الاساسي على الالتزام بمبادئ الشريعة الاسلامية .

[1] -مصطفى رشدي شيخي , الاقتصاد النقدي والمصرفي , الدار الجامعية , بيروت ,1995, ص188.
[2] -سامر بطرس جلدة , النقود والبنوك , دار البداية ناشرون وموزعون , الطبعة الاولى ,2009, ص90.
[3] - احمد عبد الوهاب يوسف , التمويل وادارة المشروعات المالية , دار حامد للنشر و التوزيع , عمان , الاردن , الطبعة الاولى , ص 147.

الشكل (2) : أنـــــــواع البنـــــــوك .

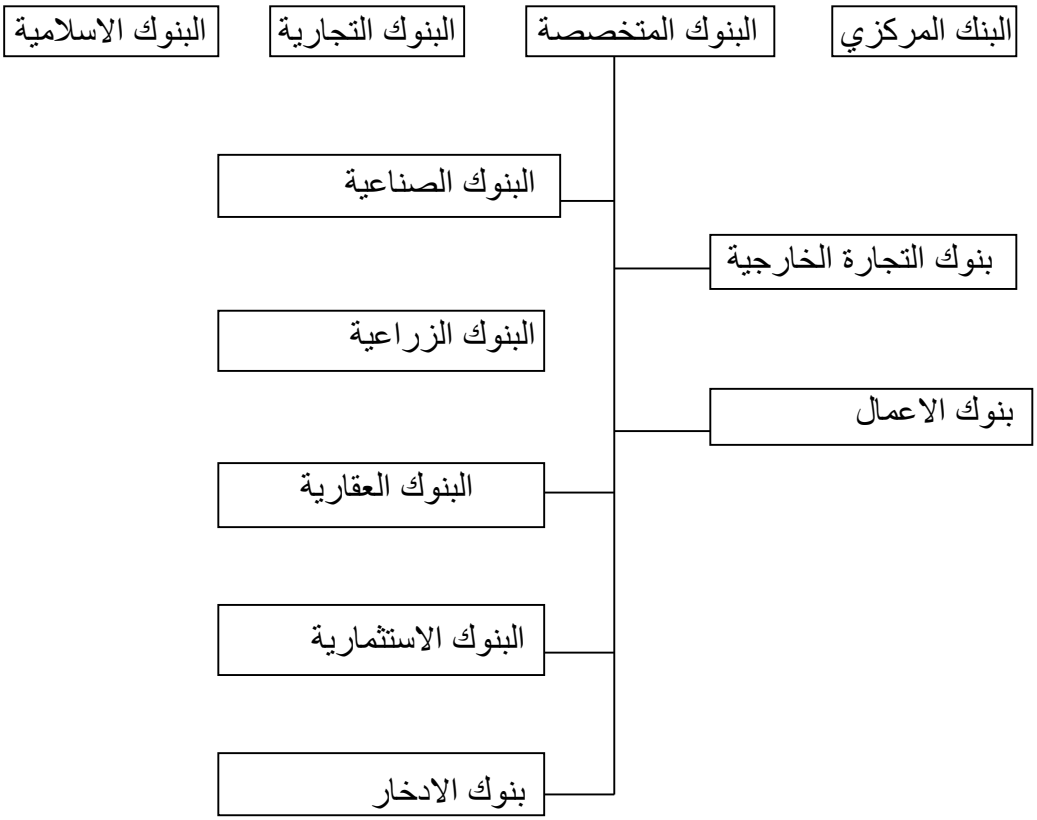

المصدر: مـــن إعـــــداد الطـــــــالب .

المطلب الثاني :ماهية البنوك التجارية.

تلعب البنوك التجارية بصفة خاصة دورا حيويا في تحقيق مشروع التنمية الإقتصادية, إذ تعتبر الوسيلة التي تعتمد عليها في عمليات التطور الإقتصادي وذلك من خلال قدرتها على توفير الأموال وتحويلها الى ائتمان لتمويل المؤسسات.

الفرع الاول: تعريف البنوك التجارية

يعرف قانون النقد و القرض في مادته 114 البنوك التجارية على انها :

"اشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية اجراء العمليات الموضوعة في المواد من 110 الى 113 من هذا القانون "

وبالرجوع الى هذه المواد نجد ان البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية :[1]

[1] - الطاهر لطرش , تقنيات بنوك الجزائر , ديوان المطبوعات الجامعية المركزية بن عكنون , الطبعة السادسة , , 2007 ,ص 202.

- جمع الودائع من الجمهور؛

- منح القروض ,
- توفير وسائل الدفع اللازمة و وضعها تحت تصرف الزبائن و السهر على أدائها .

كذلك البنوك التجارية يطلق عليها احيانا بنوك الودائع , وهي تلك التي تتعامل بالائتمان المباشر والغير المباشر , واهم ما يميزها قبولها للودائع تحت الطلب و الحسابات الجارية وينتج عن ذبك ما يسمى بخلق النقود .[1] وحدد قانون البنوك رقم 163 لسنو 1957 البنك التجاري لأنه كل مؤسسة تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الكلب بعد اجل لا يتجاوز سنة .[2]

الفرع الثاني : وظائف البنوك التجارية :

تتمثل وظائف البنوك التجارية في ما يلي :[3]

تعبئة المدخرات : تعني الاحتفاظ بودائع الافراد والشركات والمؤسسات وتنمية تللك الودائع , وتكون هذه الودائع في شكل حسابات تجارية تحت الطلب ولا يدفع عنها فائدة باعتبار انها ترتبط بأصحابها على ذمة الاحتفاظ بها و وضعها تحت تصرفهم في اي وقت ؛

خصم الاوراق التجارية : تمثل الكمبيالات التي تعتبر أداة للائتمان التجاري , تؤدي الى تنشيط وتسيير المعاملات وقد تكون هذه الاوراق قابلة للدفع بعد فترة , في حين المستفيد يحتاج اليها لمباشرة اعماله يتقدم الى أحد البنوك التجارية التي تقوم بخصمها ؛

وظيفة التأمين : تأمين الزبائن اصبحت وظيفة اساسية تقع على عاتق البنوك اذ انم بواسطتها تضمن البنوك المزيد من الموارد وكذلك المزيد من الزبائن , ويذكر انه حتى في حالة تحقيق حالات لعدم التسديد فان البنك يستمر في طمأنة زبائنهم وتأمينهم و وظيفة التأمين التي يقوم بها البنك قد تصاحب وظيفة منح القروض اذ يشترط البنك على زبائنه من أجل الحصول على القرض القيام بالتأمين على مشروعه ؛[4]

الاستثمار في الاوراق المالية: هي الاسهم و السندات , حيث تقوم البنوك بشرائها عندما تتوقع ارتفاع ويحدث العكس عند انخفاض اسعارها ويسمى بالاستثمار الغير مباشرة , اما اذا ساهمت البنوك مباشرة بانشاء بعض المشروعات يصبح الاستثمار مباشر ؛

تمويل التجارة الدولية : يطلق عليها بالتوسيط أو الوساطة في المعاملات الخارجية حيث تقوم البنوك بدورها في انجاز عمليات التجارة الدولية , وبالتالي تعمل على تمويل التجارة تصديرا و استرادا , وتقوم البنوك ايضا بعملية البيع والشراء العمولات الاجنبية كمجال مرتبط بهذا النشاط الاقتصادي الهام؛

[1] - خالد امين عبد الله , العمليات المصرفية , دار وائل للنشر و التوزيع , الطبعة الثانية ,2000 , ص :35.
[2] - محمد سمير احمد , الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية , دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة , الطبعة الاولى , 2009 , ص :111.
[3] - عبد المطلب عبد الحميد , اقتصاديات النقود و البنوك , الاسكندرية, دار الجامعة ,2007 , ص122- 125 .
[4] - عياش زبير , فعالية رقابة بنك الجزائر عن البنوك التجارية , مذكرة ماجستير غير منشورة , جامعة ام البواقي , كلية العلوم التجارية ,2007/2006 , ص 27.

القيام بعمليات الاقراض ومنح الائتمان : وذلك لأغراض الاستثمار او تمويل المؤسسات او اغراض استهلاكية سواء بضمان او غير الضمان بالاعتماد على الضمان الشخصي و سمعة العميل ودراسات الجدوى الاقتصادية ويغلب على الاقراض قروض قصيرة الاجل او طويلة او متوسطة الاجل ؛

خلق وسائل دفع جديدة : تشمل الوسائل الحديثة المتمثلة في النقود الورقية المصدرة من طرف البنك المركزي و نقود مساعدة التي تشكلها وزارة المالية بالإضافة الى نقود مصرفية التي تمثل الودائع في شكل حسابات جارية تسحب بواسطة شيكات بالإضافة الى عمليات الائتمان بخلق هذا النوع من الودائع في ما يعرف بخلق نقود الودائع؛

تقديم بعض الخدمات الاخرى : كتأجير خزائن شخصية للعملاء وتسوية الحسابات بينهم وقبول مدخراتهم و القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات لخدمة العملاء بالإضافة الى خدمات الاستثمار في الاوراق المالية.

المطلب الثالث : علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

تتحدد علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال مايلي

أولا : طبيعة العلاقة بين البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

يمكن التمييز بين نموذجين أساسين يتحدد من خلالهما طبيعة البنوك بين البنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهما كالتالي : [1]

أ – النموذج الامريكي : من خصائص هذا النموذج ان تلك العلاقة التي تربط البنك التجاري للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تمتاز كما يلي :

- كل عملية تتشكل بواسطة عقد مستقر بين البنك و المؤسسة .
- يتدارك البنك خطر التمويل عن طريق قيام بدراسات موحدة تسمح بمقارنة اداء المؤسسة طالبة التمويل مع المؤسسات النموذجية
- يتم تسيير خطر القرض عبر مجموعة من الشروط التعاقدية التي تضمن للبنك استرجاع امواله في حالة عدم قدرة المؤسسة على عدم تسديد ديونها .
- من اكثر الدول التي تستعمل هذا النموذج هي الولايات المتحدة الامريكية .

ب – النموذج الألماني : تتميز العلاقة التي تربط البنك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا النموذج الخصائص التالية :

- تحديد العلاقة بين البنك و المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على اساس الشراكة المالية .
- يتم التقليل من الاثار المحتملة لخطر القروض على مستوى المودعين (اصحاب الودائع, المدخرين) عبر قيام البنك بالمتابعة والمراقبة المستمرة وتحقيق تبادل المعلومات بين البنك التجاري والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوصول الى بناء علاقة تتميز بالثقة والشفافية.

[1] - عمران عبد الحكيم , استراتيجية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية , دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة , جامعة محمد بوضياف , الجزائر ,2007 , ص 64.

ثانيا : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقطاع استراتيجي بالنسبة للبنوك التجارية :

بالرغم من الاهمية الاستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الا انها لا توال تعاني مجموعة من المشاكل أهمها التمويل , وكما ان البنوك التجارية تعتبر من اهم مصادر التمويل المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الا انها تولي اهتما اكبر للمؤسسات الكبيرة ذلك للأسباب التالية :

- ارتفاع درجة المخاطرة يفرض على البنوك التجارية منح القروض للمؤسسات الكبيرة لأنها تمتاز بإمكانيات عالية بينما يتطلب التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسات ملفاتها المتعددة والكثيرة لتمكنها من الحصول على مبالغ محدودة القيمة .

- عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تقديم الضمانات المقنعة للبنوك التجارية وعدم قدرتها على تقديم المعلومات الكافية عن وضعيتها المالية وآفاتها المستقبلية مما يبقيها في ضيق مالي .

- تكلفة الاجراءات الادارية الداخلية عند لجوء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى البنوك التجارية لمنحها قرض .

- ارتفاع معدلات الفائدة على القروض و المعاملات التي تتقاضها البنوك التجارية عند لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليها مع قصر فترة السداد لذلك تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبئا على البنوك التجارية .

المطلب الرابع : مشاكل وعقبات تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

القروض التي تعطيها البنوك لأصحاب المؤسسات للقيام بمشروعاتهم تواجهها العديد من المشاكل نذكر منها ما يلي :[1]

الفرع الأول : محدودية التمويل المتعلقة بالحجم و المشروطية و الأولويات .

إن حصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تغطية احتياجاتها التمويلية محدودة من حيث الحجم و المشروطية ومن ناحية الأولويات , وخاصة في ظل الانفتاح الإقتصادي , والبنوك تعتبر أن عملية إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محفوفة بالمخاطر , لذلك فإنها لا تظهر حماسا لتمويلها بحجة عدم توفر ضمانات كافية وأن تكاليف إدارة الإقراض تعتبر عالية نسبيا , والمرتبطة بزيادة عدد الملفات الخاصة بالمقترضين .وأمام كل هذا تجد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نفسها تواجه ما يلي :

[1] - موسوس مغنية , بلغنو سمية , ترقية محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – دراسة حالة الجزائر – كمداخلة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ,جامعة حسيبة بن بوعلي , الجزائر , يومي 17-18 أفريل 2006 ,ص-ص 1092-1093 .

•عدم توفر جهة رسمية تعمل على تقديم قروض بضمان حكومي كما يحدث في القطاعين الصناعي والزراعي ؛

•المطالبة بضمانات كبيرة وتعقيد الإجراءات والمبالغة في طلب الوثائق ؛

•فرض نمط واحد في المعاملة من حيث فترات السماح ومدة السداد , بالإضافة إلى التشدد في معايير تقويم مصداقية أصحاب المؤسسات , بصرف النظر عن أن طبيعة هذه المؤسسات قد لا تتناسب مع هذا النمط ' مما يؤدي إلى إرتفاع إحتمالات التعثر في السداد ؛

•صغر قيمة القرض وإرتفاع نسبة الفوائد , وعدم وجود برامج لضمان المخاطر.

الفرع الثاني : معوقات تتعلق بالتكاليف و الضمانات .

من بين أخطر المشاكل التي تواجه اصحاب المؤسسات الجديدة والتي تحد من الرغبة في الاستثمار , نجد مشكلة تكاليف التمويل البنكي المتمثلة في الفوائد المسبقة و تكاليف اخرى سواء كانت رسمية او غير رسمية . كما ان قرارات البنك للتمويل مرتبطة اساسا بالضمانات قبل اعتبار اخر .

الفرع الثالث : مشاكل المتعلقة بالشروط ومبادئ التمويل :

ترى البنوك ان تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة شديدة الخطورة ولاسيما ان معدلات فشل المشروعات الصغيرة كبير ويستوجب على البنك قيام بدراسات و تؤكد على صحة المعلومات المقدمة وتأخذ عوامل موضوعية تتعلق بجدوى المشروع والمردودية المتحملة وعوامل اخرى تأخذ بعين الاعتبار [1]كفاءة صاحب المشروع وأخطار تقلبات الاسواق على المنشاة... إلخ .

الفرع الرابع : المبررات التي ترتكز عليها البنوك الامتناع عن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك العديد من الاسباب التي تمنع البنوك من تمويل المؤسسات الصغيرة نذكر منها ما يلي :[2]

- افتقاد اصحاب المؤسسات الصغيرة الى الكثير من الخبرة التنظيمية والادارية , ومن ثم زيادة احتمالات الوقوع في مشاكل وربما الفشل الكامل ؛
- الافتقار للكفاءة والخبرة في التعامل مع النظام المصرفي , ولهذا فهي عاجزة على توفير الضمانات البنكية المطلوبة ؛
- ارتفاع تكاليف الخدمة او المعاملة البنكية في تمويل المؤسسات الصغيرة بسبب المبلغ الصغير للقرض ؛
- تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلل في توثيق المعلومات مثل السجلات المحاسبية والبيانات المالية التي تحكم على كفاءة وفعالية المؤسسة ؛

[1] - سحنون سمير , بونوة شعيب , مرجع سابق , ص 426.

[2] - مناور حداد , دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة – اضاءات من تجربة الاردن والجزائر , كمداخلة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية , جامعة حسيبة بن بوعلي , الجزائر , يومي 17-18 افريل 2006, ص 46.

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على توفير الضمانات للقرض التي ترغب في الحصول عليها من البنوك التجارية والمتمثلة في اكثر الاحيان في ضمانات العقار , اضافة الى رفع سعر الفائدة .

المبحث الثاني : القروض البنكية الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في حاجاتها الى رؤوس الاموال تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لطلب قروض من البنوك التجارية قصد تمويل حاجياتها , وعلى ضوء هذا ارتأينا ان نتطرق في بحثنا هذا الى معايير منح القروض البنكية وتقديم انواع القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة , والضمانات البنكية المطلوبة من طرف البنوك , وكذلك المخاطر البنكية للقروض.

المطلب الاول: معايير واجراءات منح القروض والبنكية :

سنتطرق خلال هذا المطلب الى تعريف القروض البنكية ومعاير منحها , ومختلف الاجراءات المتبعة لمنح هاته القروض .

1- تعريف القروض البنكية : هي عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابلة فائدة معينة و محددة ان يمنح عميلا بناءا على طلبه سواء حالا او بعد وقت معين لتسهيلات في صورة اموال نقدية او اي صورة اخرى , ذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد ,او اقراض العميل لأغراض استثمارية او تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل او تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير [1]

2- معايير منح القروض البنكية :

تشمل المعايير الواجب احترامها عند تقديم القروض وتتمثل في ما يلي: [2]

الشخصية : وهي مجموعة من الصفات او السمات التي يمكن من خلالها الاستدلال او التنبؤ برغبة العميل في سداد ما عليه في المواعيد المستحقة , ويمكن الحكم على سمعة العميل من خلال عاداته و تعاملاته السابقة مع البنوك , و الاستفسار اذا كان صاحب سوابق .

المقدرة على الدفع : وتعني امكانية قيام العميل بسداد ما عليه من اقساط في المواعيد المحددة وذلك من خلال الوقوف على قدرة المشروع على توليد الدخل , ويمكن معرفة ذلك من خلال عدة مؤشرات كربحية النشاط ومعدل دوران المخزون و التدفقات النقدية , وحجم مبيعاته ونوعية منتجاته .

المركز المالي للعميل : وتعني متانة المركز المالي للمقترض و التي تظهر من خلال الوقوف على صافي اصوله ويمكن معرفة و الاستدلال على هذا من خلال تحليل بعض النسب المالية و مقارنتها مع نشاط المؤسسة لعدة سنوات مالية , او مع مؤسسات اخرى مماثلة وبالتالي قياس قدرته على السداد.

الظروف العامة : وهي تتعلق بمدى تأثر نشاط المقترض بالظروف الاقتصادية العامة و طبيعة المنافسة السائدة في المجال الذي يعمل فيه , فاذا كانت التنبؤات المتوقعة غير مرضية فانه من المنطق عدم التوسع في منح الائتمان خاصة اذا كانت مدة القرض طويلة.

الضمانات : وهي تعتبر المصدر القانوني للسداد و تشكل حماية لدرك مخاطر التوقف عن السداد , وهنالك عناصر يجب توفرها في الضمان اهمها ان يكون الضمان قابل للتصرف فيه

[1] - حمزة محمود الزبيدي , ادارة الائتمان و التحليل الائتماني , الوراق للنشر والتوزيع الاردن , 2002, ص 08 .
[2] حمزة الزبيدي , نفس المرجع السابق , ص 146.

وخاليا من اي مشاكل قانونية , و ان يكون سهلا و قابلا للقياس في المستقبل وان يكون قادرا على توليد الدخل .

3 – إجراءات منح القروض البنكية :

تتمتع البنوك التجارية بمجموعة من الاجراءات يجب ان تتبعها عند منحها للقروض وهي كثيرة متعددة نذكر منها :[1]

- البحث عن القروض وجذب العملاء ؛
- تقديم طلبات الاقراض ؛
- الفرز و التصور المبدئي ؛
- التقييم من خلال وضع نتائج التحليل والاستعلام ؛
- التفاوض والبدائل و مصلحة المقرض والمقترض هي المحدد؛
- اتخاذ القرار والتقاعد ؛
- سحب القرض وتنفيذ الالتزام للتمويل والمتابعة ؛
- تحصيل القرض عند ارجاع عوائد الاصل والاقساط ؛
- التقييم اللاحق لمعرفة تحقق الاهداف الموضوعية ونقاط القوة والضعف التي تلاقيها مستقبلا.
- استرداد الاموال وفقا لجداول السداد المتفق عليه في عقد الائتمان.

المطلب الثاني : انواع القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك العديد من المعايير التي يمكن من خلالها تقسيم صيغ تمويل البنوك التجارية او تقسيم القروض ولكن التقسيم الرئيسي للقروض هو تقسيمها حسب مدتها. وسيتطرق هذا البحث الى نقطتها :

- القروض الموجهة لتمويل نشاط الاستغلال .
- قروض موجهة لتمويل نشاط الاستثمار .

أولا: القروض الموجهة لتمويل نشاط الاستغلال :

" و هي القروض التي لا يتجاوز أجلها السنة , وجدير بالذكر ان الجانب الاكبر من القروض التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها هي قروض قصيرة الاجل , حيث ان هناك اعتمادات تدرج في الموازنة العامة للدولة للتمويل الطويل الاجل لوحدات القطاع العام , كما ان بنك الاستثمار القومي يهتم الان بهذا القطاع .

ولاكن يلاحظ ان الكثير من القرو قصيرة الاجل تتجدد سنة بعد اخرى مما يضفي عليها في الواقع طابع غير قصير الاجل ".[2]

وتسمى هذه القروض ايضا بقروض الاستغلال , وهي القروض التي تحصل عليها المنشآت من البنوك بغرض تمويل التكاليف العادية و المتجددة للإنتاج و متطلبات الصندوق و تلتزم النشأة بردها خلال فترة لا تزيد عن السنة , ونشاطات الاستغلال الممولة بهذه القروض تتكون باستمرار أثناء عملية الانتاج ومن امثلتها : التموين , التخزين , الانتاج و التوزيع .

هذا وقد يأخذ الائتمان المصرفي قصير الاجل احدى الصورتين : الصورة الاولى مبلغ اجمالي تحصل عليه المنشأة مرة واحدة , على ان تقوم بالوفاء بقيمة الائتمان والفوائد في

[1] -هبال عادل , اشكالية القروض المصرفية المتعثرة , دراسة حالة الجزائر ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص تحليل اقتصادي , جامعة الجزائر 03, 2012/2011, ص 16.

[2] - شاكر القزويني, مرجع سابق, ص :200

التواريخ المتفق عليها . اما الصورة الثانية فهي مبلغ اجمالي يمثل حد اقصى لما يمكن ان تحصل عليه المنشأة خلال فترة متفق عليها , ويكون لها الحق في الحصول على المبلغ مرة واحدة او على دفوعات هذا بالإضافة الى وجود صور اخرى للقروض المصرفية قصيرة الاجل والتي تندرج ضمن الاساليب الاستثمارية التقليدية للبنوك وهي:

1 – تسهيلات الصندوق :" هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة او القصيرة جدا التي يواجهها العميل فهي تهدف الى تغذية صندوق الزبون وتلبية احتياجاته الانية , ويتم اللجوء الى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر حيث تكثر نفقات العميل كنتيجة قيامه بدفع رواتب العمال او تسديد فواتير حان أجلها او دفع ضريبة الى القيمة المضافة, وبالتالي فهي تهدف الى تغطية الرصيد المدين الى حين أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح العميل حيث يقتطع مبلغ القرض ".[1]

2 – السحب على المكشوف : عبارة عن قرض بنكي لصالح العملاء الذين يواجهون نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل حيث يتمثل في المبلغ الذي يسمح البنك لعميله بسحبه مما يزيد عن رصيد حسابه الجاري على ان يفرض البنك على هذا العميل فائدة تتناسب و الفترة التي تم خلالها سحب المبالغ تفوق رصيده الدائن, ويوقف البنك حساب الفائدة بمجرد عودة الحساب الى طبيعته .

" ولمعرفة التكلفة الحقيقية للسحب على المكشوف فانه يمكن استخدام العلاقة التالية :

$$Tr = \mathrm{P}(D/D-2)$$

حيث ان P تعبر عن سعر الفائدة السنوية المطبق على السحب على المكشوف , Dتمثل الوقت المسموح به بالأيام عند استخدام السحب على المكشوف , Tr المعدل الحقيقي للسحب على المكشوف ".[2]

3-القروض الموسمية : " هي نوع خاص من القروض البنكية و تنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد عملائه، فالكثير من المشآة نشاطاتها غير منتظمة وغير ممتدة على طول دورة الاستغلال ،بل أن دورة البيع موسمية ،فالمنشأة تقوم بصرف النفقات خلال فترة معينة يحصل اثناءها الانتاج و تقوم ببيع الانتاج في فترة خاصة . ومن بيع امثلة هذه العمليات نشاطات انتاج وبيع اللوازم المدرسية و كذلك انتاج وبيع المحاصيل الزراعية حيث تمتد فترة الانتاج , وتحصل المبيعات في فترة معينة , كفترة الدخول المدرسي بالنسبة للأدوات المدرسية و فترة ما بعد جني المحصول بالنسبة للمحاصيل الزراعية , والقروض التي يمنحها البنك للعميل لتمويل تكاليف المواد الاولية و المصاريف الاخرى المرتبطة بعملية الانتاج تسمى القروض الموسمية و هذا القرض يستعمل لمواجهة حاجيات الخزينة الناجمة عن هذا النشاط الموسمي للعميل "[3]

4-قروض الرابط :" عبارة عن قرض يمنح للعميل لمواجهة الحاجة الى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب , تحققها شبه مؤكد , لكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية , ويقرر

[1] - الطاهر لطرش , مرجع سابق ,ص 58.

[2] - طلحي سماح , قرض الايجار و اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير , 2007/2006, ص :48.

[3] - الطاهر لطرش , مـــــرجـــع ســـــابق , الطبعة الثانية , ص 60.

البنك مثل هذا النوع من القروض عندما يكون هناك شبه مؤكد من تحقق العملية محل التمويل, ولكن هناك فقط اسباب اخرى معينة اخرت تحقيقها ".[1]

5-**الاعتمادات المستندية :** يعتبر الاعتماد السندي صيغة تسوية خاصة بالتجارة الخارجية اضافة الى كونه عبارة عن قرض معتمد في هذا المجال تحدده أطراف نشرة غرفة التجارة الدولية بباريس .

"ويتمثل الاعتماد في تلك العملية التي يقبل بموجبها بنك المستورد ان يحل محل المستورد في الالتزام بتسديد قيمة وارادته لصالح المصدر الاجنبي عن طريق البنك الذي يمثله مقابل استلام وثائق او مستندات التي تدل على ان المصدر قد قام فعلا بإرسال البضاعة المتعاقد عليها ".[2]

ومن خلال ما سبق نلاحظ ان هناك علاقة تنجم عن فتح الاعتماد المستندي لصالح المستورد تربط بين اربعة أطراف هي : المستورد , المصدر, بنك المستورد , وبنك المصدر.

و للاعتماد المستندي عدة انواع من بينها الانواع الرئيسية التالية :

• الاعتماد المستندي القابل للإلغاء : هو الاعتماد الذي مكن الغائه او تعديل بعض شروطه في اي وقت ,بدون الحاجة الى موافقة المستفيد وهو بذلك يعتبر وسيلة لتسهيل الدفع وليس ضمانا .

•الاعتماد المستندي الغير قابل للإلغاء : هو عكس النوع الاول اي لا يمكن تعديل شروطه اة الغائه قبل عملية دفع قيمة البضاعة للمستفيد , وبذلك بعد موافقة جميع الاطراف .

•الاعتماد المستندي المتجدد: يتجدد هذا النوع من الاعتمادات تلقائيا خلال فترة زمنية معينة تتجدد بالعلاقة بين البنك الآمر و زبونه قبل فتح مختلف اشكال الاعتمادات بموجب عقد منفصل

•الاعتماد المستندي الغير متجدد: هو الاعتماد الذي يكون صالح لصفقة واحدة اي ينتهي اجله بمجرد شراء البضاعة المعينة ولا يكون متجدد لبضائع اخرى في فترات مستقبلية .

6-**الاعتماد بالتوقيع :** هو الالتزام المقدم من طرف البنك للدفع لحساب المدين اذا كان هذا الاخير في حالة عجز عن الدفع ما يميز هذا النوع من الاعتمادات ان منح القرض لا ينتج عنه اي تدفق صادر للأموال بل يتدخل البنك كطرف ثالث بتوقيع وثيقة يتعهد من خلالها ضمان عملية أمام متعاملي هذا الاخير تسمى هذه الوثيقة عادة بالضمان او الكفالة .

7-**خصم الاوراق التجارية :"** يعرف الخصم بانه عملية القيام بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل موعد استحقاقها لقاء خصم جزء من قيمتها ثم يقوم بتحصيل قيمتها من المدين في التاريخ المحدد.

يمكن النظر الى عملية الخصم من جانبين , من جانب الدائن الاصلي ومن جانب الدائن الجديد , فمن جانب الدائن الاصلي فان الخصم يعني شراء ورقة دين (اي قبول هذا الطرف دائنا لطرف اخر) وهو يعاني تقديم مال جاهز , سيولة مقابل الوفاء به من قبل المدين الاصلي

[1] - الطاهر لطرش , مـــــــرجـــع ســـــابق , الطبعة السابعة, ص61.
[2] - الطاهر لطرش , مـــــــرجـــع ســـــابق, ص117.

المذكور اسمه في ورقة الدين ".[1] واذا يمكن اعتبار الخصم التجاري انه ائتمان و خصم في آن واحد , ائتمان باعتبارها تتضمن مال على اساس القرض و انتظار الوفاء به في الميعاد المخصص, وهي خصم باعتبار ان الاستيفاء المعجل للدين لا بد له من ثمن , هذا الثمن هو الخصم , وفي هذا النوع من القروض يقوم البنك بشراء ورقة تجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق و يحل محل هذا الشخص في الدائنية الى غاية هذا التاريخ , فالبنك يقوم بإعطاء سيولة لصاحب الورقة او لحاملها وينتظر تاريخ الاستحقاق لتحصيل الدين .

و يمكن حساب مبلغ الخصم من خلال العلاقة التالية :

" مبلغ الخصم = (القيمة الاسمية للورقة × معدل الخصم) /100 ×(عدد الشهور /12).

ويقصد بعدد الشهور المدة الزمنية بين تاريخ الاستحقاق وتاريخ الخصم ويتكون معدل الخصم من ثلاثة عناصر أساسية هي :

- معدل الفائدة : وهو ثمن القرض ويطبق بين تاريخ تقديم الورقة للخصم وتاريخ الاستحقاق .
- عمولة التحصيل : هي عمولة الجهد المبذول و الوقت المضحى به اثناء تحصيل الورقة .
- عمولة الخصم : هي اجر البنك من العملية , ويسمى مجموع الفائدة ومختلف العمولات المدفوعة مقابل الخصم ".[2]

8- **تسبيقات على البضائع :** عبارة عن قرض يقدم للمنشآت لتمويل مخزون معين و الحصول مقابل ذلك على البضائع كضمان للمقرض اثناء هذه العملية يجب التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها و ومواصفاتها ومبلغها على غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها وهذا بالنسبة للبنك لأنه سيمسكها عنه كضمان .

والصيغة الاكثر ضمانا وتداولا للتسبيقات على البضائع هي التمويل عن طريق الخصم الخاص بسند الخزن. هذا الاخير هو عبارة عن ورقة تجارية تتعلق بالضائع المخزونة, والموضوعة في المخازن العامة , وفي مقابل ايداع البائع ترسل المخازن العامة , وحسب طلب المودع ما يسمى بإيصال سند الخزن, في الجزائر هذه الوظيفة وظيفة المخازن العامة تقوم بها الشركة الوطنية للعبور و المخازن العامة , والتي اصبحت حاليا تحمل رمز MTA.

9- **التسبيقات على الصفقات العمومية** :"هي عبارة عن اتفاقات للشراء او تنفيذ اشغال لفائدة السلطات العمومية تقام بين هذه الاخيرة ممثلة في الادارة المركزية او الجماعات المحلية او المؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري من جهة والمقاولين او الموردين من جهة اخرى, وتنظم هذه الصفقات في الجزائر وتنظم طرق تنفيذها بواسطة قانون الصفقات العمومية خاصة من حيث اهمية المشاريع وحجمها وطرق الدفع التي تعتبر ثقيلة نسبيا , يجد المقاول المكلف بإنجاز نفسه بحاجة الى اموال ضخمة في الحال لدى هذه السلطات لذلك يضظر الى اللجوء للبنك للحصول على الاموال من اجل تمويل انجاز هذه الاشغال ".[3]

[1] - شاكر القزويني , مـــــرجـــع ســـــابق , ص 95.
[2] - الطاهر لطرش , مـــــرجـــع ســـــابق , الطبعة السابعة , ص67.
[3] - الطاهر لطرش , مـــــرجـــع ســـــابق , الطبعة الثانية , ص:63-64.

الفرع الثاني: القروض الموجهة لتمويل الاستثمار :

وتتكون من القروض متوسطة الاجل و القروض طويلة الاجل .

اولا: قروض متوسطة الاجل :

هذا النوع من القروض هو موجه لتمويل الاستثمار او المشاريع التي تتراوح مدتها بين سنتين الى سبعة سنوات و موضوعه في الغالب وتمويل المشتريات المعدات والآلات وكذا وسائل الانتاج والنقل فلطول مدة هذه القروض فان البنك يكون معرضا لعدة مخاطر متعلقة اما بطبيعة هذه القروض وهذا لتجميد اموال البنك لفترات طويلة او متعلق بالحالة المالية لطالب القروض وهو خطر عدم التسديد .

ويمكن في الواقع التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الاجل , ويتعلق الامر بقروض المدة , وقروض التجهيزات .

1-**قروض المدة** :" تستحق خلال مدة تتراوح عادة بين 3 الى 7 سنوات مما يعطي المقترض الاطمئنان بتوفير التمويل و يقلل من اخطار اعادة التمويل او تجديد القروض قصيرة الاجل . وذلك لان درجات المخاطرة في الاقتراض القصير الاجل تكون عالية بالنسبة للمنشآت المقترضة , فاذا استحق قرض قصير الاجل ومازالت المنشأة بحاجة الى الاموال , فانه يوجد دوما احتمال بان لا يوافق البنك على تجديد القرض , او ان يجدد القرض بمعدل فائدة مرتفع و شروط اخرى غير مناسبة بسبب تغير في الاوضاع سوق النقد او في اوضاع المنشأة (تدني ترتيبها الائتماني)".[1]

تسدد القروض المدة عادة على اقساط دورية متساوية , الا انه قد لا تكون الاقساط التسديد هذه متساوية , او متساوية باستثناء اخر دفعة التي تكون اكبر من سابقتها حيث يتم التسديد للقرض بحسب جدول اهتلاك القرض الذي يتم الاتفاق عليه مع المنشأة .

2 قروض التجهيزات :عندما تقوم المنشآت بشراء ألات او تجهيزات فإنها تستطيع الحصول على تمويل متوسط الاجل من البنوك التجارية بضمانة هذه الموجودات , ويسمى هذا النوع من التمويل بقروض التجهيزات وتوجد عدة انواع من التجهيزات التي يمكن تمويلها بهذا الشكل .

" تمول عادة الجهة المقرضة ما بين 70% الى 80% من قيمة التجهيزات و تبقى 20 % الى 30%من القيمة كهامش أمان للممول , تدفع من قبل المقترض "[2].

وتأخذ هذه القروض الشكلين التاليين :

أ-قروض البيع المشروطة : " تستعمل عندما يقوم وكيل الآليات بعملية البيع بالتقسيط حيث يحتفظ بملكية الآلة الى ان يقوم المشتري بتسديد كافة الاقساط المطلوبة حيث يقدم دفعة اولية عند الشراء و يصدر أوراق وعد بالدفع (الكمبيالات) بقيمة الاقساط المتبقية من قيمة الأصل,

[1] - احمد بوراس , مـــــــرجـــع ســـــابق , ص:43.
[2] - منير ابراهيم الهنيدي , الفكر الحديث في مجال الاستثمار ,منشأة المعارف للنشر والتوزيع .1998, ص:128.

وعندما يتم التسديد الكامل يقوم البائع بنقل ملكية الأصل إلى الزبون أما إذا تخلف الزبون عن الدفع فيمكن للبائع الاستلاء على التجهيزات بهدف إعادة بيعها إلى زبون آخر."[1]

ب-القروض المضمونة :" تتم من خلال رهن هذه التجهيزات لصالح البنك الممول , ويتطلب ذلك وضع حجز على التجهيزات تمنح المنقرض من امكانية التصرف فيها وبذلك يضمن البنك حقه في الاستيلاء على التجهيزات وبيعها في السوق إذا تخلف المقترض عن تسديد دفعات القرض ."[2]

ثانيا : قروض طويلة الأجل :

وتزيد مدتها عن سبع سنوات بغرض تمويل مشروعات الاسكان و استصلاح الأراضي وبناء المصانع بحيث تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة الأجل إلى البنوك التجارية لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكنها تعبئتها لوحدها و كذلك نظرا لمدة الاستثمار و فترات الانتظار قبل البدء في الحصول على الفوائد , وهذه القروض تمتد حتى 20 سنة.

المطلب الثالث : شروط منح القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

يجب التحقق من قدرة المقترض ورغبته في الوفاء بالتزاماته عندما يحين ميعاد استحقاقها (مستقبلا), وتتلخص هذه الشروط فيما يلي.:

الفرع الاول: القدرة الافتراضية لطالب الائتمان :

لا تهتم البنوك فقط بالقدرة على السداد , و انما ايضا بأهليته وقدرته على الاقتراض فقد تمنح البنوك بعض القروض الى القصر لأهداف معينة ولكن للخوف من عدم إعترافهم بذلك و أنهم لا يسألون عن تصرفات تمت في فترة عدم الرشد فانها تشترط وجود كفيل اي ضمان له أهلية قانونية على ممارسة هذه التصرفات للتوقيع على العقد , وكذلك الحال اذا كانت الشركة طالبة القرض هي من شركات الاشخاص فإنه يطلب من جميع الشركاء التوقيع على عقد الاتفاق او الشريك المسؤول عن ذلك بعد التحقق من سلامة تصرفاته .

اذا كان القرض لشركة أموال فلا بد من دراسة سمعة وكفاءة إدارة الشركة وعلى ان يوقع على العقد المدير المسؤول .

الفرع الثاني : الشخصية :

تعد شخصية العميل الركيزة الاساسية الاولى في القرار الائتماني وهي الركيزة الاكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها المصارف, وبالتالي فان اهم مسعى عند اجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة . فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الاوساط المالية , وملتزما بكافة تعهداته وحريصا على الوفاء بالتزاماته ويكون قادر اقناع المصرف و الحصول على دعم منه , و قياس عامل معنوي كعامل الامانة و النزاهة بدرجة دقيقة امر تكتنفه بعض الصعوبات من الناحية العلمية , ويتم التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعلام الجيد وجمع البيانات والمعلومات عن العميل من مستواه الاجتماعي وسجل اعماله التي قام بها وماضيه مع المصرف ومع الغير و سابق تصرفاته مع المصارف الاخرى,

[1] - عبد الغفار حنفي , أساسيات الاستثمار و التمويل , مؤسسة الشباب الجامعية , الإسكندرية , ص:172.

[2] - عبد الغفار حنفي , مـرجـــع ســـابق , ص:172.

ويتم ذلك عن طريق الاتصال بالمنشأة و العاملين بها , وبمورديها و المصارف التي سبق للعميل المقترح التعامل معها .[1]

الفرع الثالث : المقدرة على توليد الدخل :

اذا كان من المفترض اداء القروض من الارباح المستقبلية , فمن الضروري تقييم مدى قدرة طالب القرض على توليد ارباح او دخل في المستقبل كافية لأداء هذا الالتزامات . فاذا كانت الامانة و المثابرة و الاخلاص والرغبة في السداد هي صفات المطلوبة , ولكن هذه الصفات في حد ذاتها ليست كافية لسداد القرض الا اذا اقترن ذلك بتوليد الدخل .

وبصفة عامة تدفع الالتزامات من أربعة مصادر هي :

1- الأرباح أو الدخل الذي يحققه طالب القرض .

2- مبيعات الأصول الثابتة .

3- بيع المخزون السلعي .

4- الاقتراض من الغير وعلى ان يتم سداد القرض القائم من حصيلة القرض الجديد . فقد يتم سداد القرض يتم من حصيلة بيع الأصل الضامن , ولكن البنوك لا تفضل هذا الأسلوب إلا في حالة الضرورة القصوى لما لذلك من تأثير على علاقات البنك بعملائه , و المصاريف المترتبة على ذلك . و الوقت الذي ينقضي حتى إتمام عملية البيع . ونفس الشيء لا تفضل البنوك أسلوب سداد قرض من حصيلة قرض جديد إلا وفقا لشروط مسبقة.[2]

تتوقف قدرة لمدين على أداء التزامه على عدة عوامل كدرجة الثقافة و المركز الوظيفي , والعمر , والصحة , و الذكاء , ويتوقف دخل المنظمة على عدة عوامل كحجم المبيعات , أسعار البيع , التكاليف , والنفقات الاخرى , موقع المنظمة , نوع السلع المنتجة , حجم ونوع أو درجة المنافسة , مركز المنظمة في السوق , خصائص وتركيب القوى العاملة , المواد الخام وتكلفتها ومدى ندرتها , خصائص الادارة , وتعتبر خاصية الادارة من العوامل الاساسية التي لا يجب إغفالها عند دراسة طلب الحصول على الائتمان من البنك .

الفرع الرابع : درجة ملكية الأصول :

يجب أن يمتلك المنتج أحدث الآلات و الأجهزة حتى يمكنه الصمود و المنافسة , وكذلك الحال بالنسبة لتاجر التجزئة , لا بد أن يكون لديه مخزون من البضائع و وسائل لجذب العملاء , لذلك يشترط البنك ان يكون لدى طالب القرض رأس مال كضمان للقرض.

ويعتبر صافي الثروة (رأس المال المقدم من الملاك بالإضافة الى الاحتياطات و الارباح المحتجزة) وحجمه مقياسا لمتانة المركز المالي , والمحدد لحجم القرض الذي يقدمه البنك , فحجم ونوعية هذه الأصول التي تمتلكها كضمان في حالة عدم كفاية الأرباح و يقلل هذا من المخاطر التي يتعرض لها البنك , ورغم توافر هذه الضمانات , فان البنوك تفضل التحقق من كفاية الدخل كوسيلة لأداء هذه الالتزامات .

ففي حالة القروض الممنوحة لأغراض الاستهلاك , فان الاصول المشتراة كالسيارة مثلا تعتبر ضمان للقرض , وفي هذه الحالة فان القرض الممنوح في العادة أقل من قيمة السيارة في أي وقت ويكون حافزا للمقترض على سداد الأقساط , ونشير في هذا الصدد الى أن البنك المركزي المصري أصدر قرارا بدأ العمل به اعتبارا من اول يوليو 1981 بالتوقف عن منح

---

[1] - عبد العزيز الدغيم و آخرون , التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقتراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري , مجلة جامعة تشرين و البحوث العلمية , سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية , المجلد 28, العدد 3, 17-10-2006, ص ص 195-196.

[2] - عبد الغفار الحنفي , عبد السلام ابو قحف , مـــرجـــع ســـــابق , ص ص 163/162.

تسهيلات جديدة لتمويل بيع وشراء سيارات الركوب الخاصة والسلع الاستهلاكية المعمرة اعتبارا من يونيو 1981, وذلك بهدف تحديد الحجم الكلي للائتمان و العمل على ترشيد استخدامه .

الفرع الخامس: الظروف الاقتصادية :

تؤثر الظروف الاقتصادية على قدرة طالب القرض على سداد التزاماته والتي قد تكون غير مواتية ولا يسأل عنها في هذه الحالة , فقد تتوافر الصفات الاربعة السابقة في طالب القرض , ولكن الظروف الاقتصادية المتوقعة تجعل من غير المنطقي التوسع في منح الائتمان لذلك يجب على ادارة الائتمان التنبؤ المسبق بهذه الظروف خاصة اذا كان القرض طويل الأجل.[1]

المطلب الرابع : مخاطر القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تتعرض البنوك التجارية للعديد من المخاطر نتيجة منحها للقروض , بحيث لا يمكن لها ان تمنح قرضا دون تحمل المخاطر , ولا يمكن للمستثمر ان يقوم بمشروع دون ان يسلم من مخاطر عدم نجاحه , بناءا على هذا سنتطرق اولا الى تعريف مخاطر القروض البنكية ومن ثم نتطرق الى انواع مخاطر القروض .

1- مفهوم مخاطر القروض البنكية :

حيث يمكن ابراز مفهوم مخاطر القروض البنكية من خلال التعاريف الاتية :

- يقصد بها " احتمال عدم التزام المقترض بتسديد مبلغ القرض في تاريخ استحقاقها واحتمال تحقيق الخسارة جراء ذلك , وبالتالي تخفيض الخسارة الناجمة عنها يمكن ان تحقق اذا كانت علاقة البنك بالمقترض علاقة مستمرة".[2]

- وتعرف ايضا " احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المرجح او المتوقع على الاستثمار "[3]

- وتعرف ايضا " هي خسارة محتملة يتضرر من خلالها جرائها المؤتمن و لا يواجها المدين , فتصيب مانح القرض وتستمر حتى انهاء عملية تحصيل كامل المبلغ المتفق عليه, و المتسبب هو المدين لعدم التزامه برد أصل القرض و فوائده "[4].

2- أنواع مخاطر القروض البنكية :

تتعدد انواع المخاطر التي تتعرض لها القروض البنكية ومن اهنها :

- **مخاطر عدم التسديد :** تنشأ المخاطر الائتمانية من احتمالية عدم سداد المقترضين التزاماتهم المالية المستحقة للبنك , و أبر هذه الالتزامات المالية القروض و السندات , فقد يكون هناك سداد ولكن ليس بكامل المبلغ او قد يكون هنالك سداد بكامل المبلغ ولكن ليس بالفترة الزمنية المتفق عليها [5].
- **مخاطر السيولة :** ان مخاطر السيولة توضح لنا العلاقة بين متطلبات السيولة لغرض تلبية سحوبات المودعين وانتهاز الفرص الملائمة من اجل منح القروض , وزيادتها مقارنتها بالمصادر الفعلية او المحتملة للسيولة من بيعها للموجودات , او تسيير بعض الموجودات التي تمتلكها بخسارة او الحصول على مطلوبات اضافية .

[1] - عبد الغفار حنفي , عبد السلام ابو قحف , مـــــرجـــع ســـــابق , ص ص 163-166.

[2] - منير ابراهيم هندي , مـــــرجع ســـــابق , ص244.

[3] - محمد مطر , ادارة الاستثمار والاطار النظري والتطبيقات العلمية , مؤسسة الورق للنشر و التوزيع , عمان ,1996, ص 40.

[4] - حمزة محمود الزبيدي , ادارة المصارف (استراتيجية الودائع و تقديم الائتمان), الوراق للنشر والتوزيع , عمان ,2000, ص 210.

[5] - اسعد حميد العلي , ادارة المصارف التجارية (مدخل ادارة المخاطر) , اليازوري للنشر و التوزيع , عمان ,2013, ص 346.

وهو كذلك خطر مرتبط بتسيير الخزينة او ينتج عن اسباب خارجية عن البنك متمثلة في تأخر تسديد القروض وتاريخ استحقاقه من طرف المتعاملين معه , وتنقسم هذه المخاطر الى مخاطر الافراد و مخاطر المؤسسات .[1]

• **مخاطر سعر الفائدة :** يقصد بها قابلية التباين في العائد الناتج عن حدوث تغيرات في مستوى اسعار الفائدة في السوق , بصفة عامة وتميل كل اسعار الفائدة السوقية الى الارتفاع او الانخفاض معا على المدى الطويل .

ان خطر سعر الفائدة مرتبط مباشرة بعملية تحويل اقساط القروض من خصوم بنكية . عندما يحول البنك ديونا او قروضا طويلة الاجل.[2]فانه يتعرض لانخفاض او تدهور هامش فائدته في حالة ارتفاع سعر الفائدة .النتيجة المباشرة , هي ان الناتج البنكي الصافي ينخفض بسبب التبديل السريع للديون بسبب ضيق هوامش الفائدة على القروض الجارية (EN COURS) وارتفاع تكلفتها المتوسطة .[2]

• **مخاطر سعر الصرف :** ان منح القرض بالعملة الصعبة يجلب للبنك ما يعرف بخطر الصرف الذي ينتج اساسا عن التقلب في سعر العملات الصعبة مع العملة الوطنية . فارتفاع هذا السعر بالنسبة للعملة الوطنية يحقق ربحا في الصرف وانخفاض هذا السعر يؤدي الى تحصيل الخسارة .[3]

• **مخاطر اخرى:** هناك عدة مخاطر اخرى نذكر منها :

- مخاطر التشغيل : تعني خطر الخسارة الناشئة عن اخفاق الانظمة اليدوية او الالية في معالجة او تسجيل او تحليل القيود بطريقة دقيقة وصحيحة وفي الوقت المقرر.

- مخاطر قانونية : تتمثل في عدم امكانية تطبيق القيود قانونيا , حيث يتبع البنك سياسة استخدام السندات النموذجية بالتشاور مع دائرة الشؤون القانونية في البنك او مستشارين قانونين من خارج البنك .[4]

- مخاطر الظروف الاقتصادية والسياسية والطبيعية : بالنسبة للاقتصادية , فلا يمكن التحكم فيها لأنها مرتبطة بالوضعية الاقتصادية للبلاد فمرورها بأزمة اقتصادية كالتضخم و الكساد يؤدي الى مصاعب مالية وتجارية لمعظم المؤسسات ويترتب على ذلك الحاق الضرر بالبنك . اما السياسية فهي متعلقة بالأزمات الداخلية للبلد وما ينجم عنها من غلق المؤسسات وتدميرها في بعض الاحيان . أما الظروف الطبيعية فتكون ناتجة عن حرائق و غيرها من الكوارث الطبيعية و التي تعتبر من أ صعب الاخطار لعدم امكانية تقديرها وتقييمها بدقة .[5]

المبحث الثالث :تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عن طريق البنــوك .

يعد الجهاز المصرفي الممول الرئيسي فبي إقتصاديات المديونية أين تكون الإحتياجات المالية كبيرة جدا بالنظر إلى الأموال المتاحة ,وهذا نظرا لعدم كفاءة الأسواق المالية أو غيابها

[1] - صادق راشد الشموري , استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية وأثارها في الاداء المالي للمصارف التجارية , دار اليازوزي للنشر و التوزيع , عمان,2012, ص69.

2- حسين بلعجوز , ادارة المخاطر البنكية والتحكم فيها , مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية , يومي 06 - 07جوان 2005, المركز الجامعي, جيجل ص 06.

[3] - عبد الحفيظ دحية , علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الاقتصادية (حالة الجزائريين الماضي والحاضر) , رسالة ماجستير في المالية , المدرسة العليا , سنة 1997, الجزائر , ص 117.

[4] - عبد الحفيظ دحية, مرجع سابق , ص 118.

[5] - عبد المعطي رضا ارشيد . ادارة الائتمان , الطبعة الاولى , دار وائل للنشر و التوزيع , الاردن ,1999 , ص 213.

تماما , وهو ما جعل منه محورا أساسيا لتمويل الحركة التنموية بالجزائر , وقد عرف هذا القطاع إصلاحات عديدة منذ الإستقلال ولكن إلتزامه بتمويل القطاع العمومي شكل عبئا ثقيلا على وضعيته المالية مما حال دون تحقيق الأهداف المرجوة .

المطلب الأول : واقع الجهاز المصرفي الجزائري .

تطور الجهاز المصرفي الجزائري :

يعرف النظام المصرفي بأنه مجموعة المصارف العاملة في بلد ما وهو يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها عمليات مصرفية وخاصة تلك المتعلقة بمنح الإئتمان وسنحاول في هذا المطلب التطرق إلى الجهاز المصرفي الجزائري و تطوره .

1 – النظام البنكي الجزائري خلال الفترة الإستعمارية :[1]

كانت الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي شبكة واسعة من المصارف و المنشآة المالية العامة و الخاصة وكذلك بنك إصدار غير أنه لا يملك نفس الحقوق التي لمثله في الدول ذات السيادة أي أن الجهاز المصرفي الذي نشأ في تلك الفترة هو في الحقيقة إمتداد للنظام المصرفي الفرنسي حيث كانت وضيفته الأساسية خدمة المستعمرين و مصالحهم.

أما بنسبة للسياسة الإئتمانية فقد كانت إنعكاسا لمثيلاتها في فرنسا وكانت تخدم كذلك المعمرين و أكبر دليل على ذلك أن المصرف تتركز في المناطق الأهلة بالسكان المعمرين وبعض مناطق إستغلال الثروات الطبيعية .

وعليه فنشأت وتطور الجهاز المصرفي في فترة الإحتلال الفرنسي لم يخدم بالدرجة الأولى الجزائريين بل كان في الكثير من الأحيان نقمة عليهم نظرا لإرتفاع معدلات الفائدة الممنوحة للفلاحين الجزائريين .

ورغم تناقضات وسلبيات الجهاز المصرفي إلى أنه يعتبر بمثابة مكسب لم تحظى به بقية المستعمرات الفرنسية الأخرى .

2 – النظام المصرفي الجزائري بعد الإستقلال :

ورثت الجزائر عشية الإستقلال نظاما مصرفيا واسعا لكنه تابع للمستعمر وقد ظهرت إزدواجية نظامين مصرفيين واحد قائم على أساس ليبيرالي والأخر على أساس إشتراكي ولم يكن أمام السلطات الجزائرية في تلك الفترة الحرجة سوى تأميم المنشآت و المؤسسات المصرفية والمالية الضرورية لتعبئة كل الموارد المالية الكفيلة بتمويل الإقتصاد .

و ان المتتبع لتطور النظام المصرفي للجزائر المستقلة يلاحظ ان المراحل التي مر بها تشابه الى حد كبير مع مراحل تطور اقتصادها.

ويمكن تلخيص هذه المراحل في ما يلي:[2]

- **المرحلة الاولى 1962-1966:**

غداة الاستقلال ورثت الجزائر من الاستعمار الفرنسي نظاما بنكيا يتجاوز عشرين بنكا في هذه المرحلة تم تأميم النظام البنكي الاجنبي 1966 وتأسس بنك وطني عن طريق اتخاذ عدة اجراءات أهمها :

*انشاء البنك المركزي الجزائري في 16 جوان 1966.

[1] - بلعزوز بن علي ,أليفي محمد , إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل مقررات بازل 2 ,الملتقى الدولي , متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية , جامعة الشلف , 17 – 18 أفريل 2006 ,ص 171 .

[2] - بلعزوز بن علي, أليفي محمد , نفس المرجع. ص ص 171-173.

*تأسيس الصندوق الوطني للتنمية في 7 ماي 1963 .
*انشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 10 اوت 1964.
*اصدار العملة الوطنية هي الدينار الجزائري في 1964.

- **المرحلة الثانية 1966 – 1970 :**

في هذه الفترة ظهرت عدة بنوك وطنية تتمثل في :
-البنك الوطني الجزائري في 16 جوان 1966
-القرض الشعبي الجزائري في 29 ديسمبر 1966
-البنك الخارجي الجزائري في 01 جانفي 1967

وقد شهدت هذه الفترة ما يسمى بالتخصص البنكي فمثلا تكفل صندوق التوفير و الاحتياط بتمويل قطاع السكن .

- **المرحلة الثالثة 1970 – 1980 :**

اهم ما شهدته هذه الفترة هو الاصلاح المالي الذي يستجيب لثلاث اعتبارات أساسية وهي :
-ضرورة التوافق مع الفلسفة العامة للتنظيم الاقتصادي (الموجة) وضرورة ان ينسجم نظام التمويل مع هذا التوجيه باعتباره مجرد اداة لتنفيذ التنمية .
-تعاظم مركز قرارات الاستثمار مباشرة مع بداية المخطط الرباعي الاول .
-تعدد الاهداف وضرورة تكريس نظام التمويل لتحقيقها .

- **المرحلة الرابعة :1980 -1988 :**

واجه الاقتصاد الوطني في هذه الفترة عدة تحديات ومعطيات جديدة خاصة في سوق النفط الدولي حيث اتسمت هذه الفترة ب :
-انخفاض اسعار النفط .
-تشجيع الصادرات غير النفطية .
-تشجيع القطاع الخاص .
-اعادة هيكلة المؤسسات العمومية .

وهذا ما ادى الى التراجع عن المبادئ التي جاء بها اصلاح 1971 ليعدل بإصلاح 1986 في هذه المرحلة انشئ بنكين هما بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية .

- المرحلة الخامسة 1988 الى يومنا هذا :

تتميز هذه المرحلة بصدور العديد من التشريعات والنصوص التنظيمية التي ترمي في مجملها الى توفير شروط استقلالية البنوك وتكريس الطابع التجاري من خلال قانون النقد والقرض 10/90 غير انه تم التراجع عن هذا القرار بعد مشكلة بنك الخليفة ليظهر اصلاح 2003 – 2004 .

3-مكونات النظام المصرفي الجزائري :

يتكون الجهاز المصرفي الجزائري من مجموعة البنوك بالإضافة الى شركات التأمين التي تعمل في نظام اقتصادي واحد وتمثل في ما يلي :[1]

أ – البنوك :

-البنك الجزائري الخارجي BEA:

[1] - غنوش بالعطرة , البنوك التجارية , رسالة ماجستير غير منشورة, كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير , تخص مالية , جامعة الجزائر , جوان 2001, ص ص 178 – 180 .

انشأ البنك بتاريخ 1967/10/01 تملك بنك الجزائر الشركة العامة وبنك باريس الفرنسي والبنك الصناعي للجزائر وبنك البحر الابيض المتوسط وبنك تسليف الشمال وتميز هذا البنك بثلاث صفات هي :

- التمركز .
- تغلب دور الخزينة .
- ازالة تخصص البنوك .

- البنك الجزائري للتنمية BAD :

انشا هذا البنك في 1963/05/07 على شكل مؤسسة عمومية ذات الشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وقد تمت تسمية الصندوق الجزائري للتنمية عند انشائه مباشرة بعد الاستقلال ثم طرق تغيير على نظامه الاساسي اعيد تسميته بموجب ذلك فاصبح البنك الجزائري للتنمية وضع تحت وصاية وزارة المالية وهو مكلف بتمويل الاستثمارات المنتجة ويشمل الصناعات بما فيها :

- قطاع الطاقة و المناجم .
- قطاع التجهيز و التوزيع .
- قطاع الصيد و مؤسسات الانجاز .

- القرض الشعبي الجزائري CPA :

تأسس بموجب الامر رقم 67 - 784 الصادر في 11-05-1967 براس مال قدره 15 مليون دج , ذلك انه اوكلت له مهمة تسيير نشاطات فروع البنوك الاجنبية التي كانت متواجدة في الجزائري قبل 1967 , كما له صفة بنك الودائع ويقوم بتقديم القروض , ووجد بالخصوص لترقية النشاطات المختلفة وتطويرها مثل :

- عمليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- تعاونيات الانتاج غير الزراعية , واقراض الحرفين و القطاعات السياحية الصيد البحري وكذا المهن الحرة .
- دور وسيط للعمليات المالية للإدارة الحكومية من حيث الاصدار والفوائد .

-بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR :

تأسس هذا البنك حديثا بالرسوم رقم 206 -82 بتاريخ 13-03-1982 براس مال قدره مليار دج و بإنشائه يكون قد رفع عن كاهل البنك الوطني الجزائري المسؤول الوحيد عن الائتمان الزراعي سابقا جانبا هاما من اختصاصه اضافة الى تمويل النشاطات الحرفية وترقية المهن الحرة وقطاع الصيد البحري .

بنك التنمية المحلية BDL:

تأسس بموجب المرسوم رقم 85-85 بتاريخ 30-04-1985 برأس مال قدره 500 مليون دج , وهو البنك الوحيد الذي مقره خارج العاصمة اصبح يتولى جزء من النشاطات التي يقوم بها القرض الشعب الجزائري والمتمثلة في تمويل القطاع الحاص وتشجيع الاستثمار فيه حيث يقوم بحفظ الودائع ومنح القروض القصيرة والمتوسطة و الطويلة الاجل لكل القطاعات الاقتصادية استثناء القطاع الفلاحي كما يقوم بتمويل التصدير والاستيراد ويخدم فعاليات الهيئات العامة وتنفيذ البرامج والمخططات التنموية .

البنوك الخاصة والبنوك المختلطة :

ابتداء من تاريخ صدور قانون النقد والقرض , اصبح بإمكان البنوك و المؤسسات المالية الاجنبية ان تفتح لها فروعا في الجزائر , تخضع لقواعد القانون الجزائري .

وقد حدد النظام رقم 93-01 المؤرخ في 03-01-1993 شروط تأسيس اي بنك او مؤسسة مالية وشرط اقامة فروع لبنوك ومؤسسات اجنبية , ومن بين الروط المطلوبة نذكر ما يلي :

- تحديد برنامج النشاط
- الوسائل المالية والتقنيات المرتقبة
- القانون الاساسي للبنك او المؤسسة المالية .

من اهم البنوك الخاصة والمؤسسات المالية المختلطة نذكر ما يلي :

- **الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط :**

تم في السداسي الثاني من سنة 1998 تحويل الصندوق الى بنك حيث يتمتع بكل صلاحيات البنوك وهو مكلف في الوقت الحالي بتجميع الادخار وتوزيع اعتمادات البناء .

- **البنك التجاري المختلط (بنك البركة) :**

انشأت في 06-12-1990 مع مشاركة البركة الدولية التي مقرها في جدة (المملكة العربية السعودية) وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR اكتسب براس مال 49% لصالح مجموعة البركة الدولية و 51 % لصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتبعا لقانون الاساسي فهو مكلف بتحقيق كل العمليات البنكية حسب ما تدليه الشريعة الاسلامية .

- **بنك الاعمال الخاصة : بنك الاتحاد L'union bank**

انشأ هذا البنك في 07-05-1995 بواسطة تجمع اموال خاصة وطنية واخرى اجنبية , حيث ان النشاط الرئيسي لهذا البنك هو تمويل التجارة الدولية , و عمليات شراكة مع مشاريع قائمة او في قيد الانجاز .

- **البنك المختلط أفشور offshore:**

انشأ في 19-06-1988 بين البنك بنسبة 50 % من راس المال و أربعة بنوك تجارية عمومية بالنسبة للمتبقية وتتمثل في BADR- CPA –BEA – BNA:

نشاطه الرئيسي يتمثل في تحقيق كل العمليات البنكية المالية والتجارية بالعملة القابلة للتحويل , تولي عملية الاستثمار وتنمية التجارة داخل دول المغرب العربي .

- **البنك الجزائري الدولي :**

أسس نظرا لترخيص رقم 98 – 9 المؤرخ في 22-7- 1998 مقره الجزائر , 23 مكرر نهج زيغوت يوسف , الجزائر العاصمة , برأس مال يقدر ب 100.000.00 دج حيث يقوم بكل العمليات البنكية .

- **البنك الفرنسي مؤسسة غامة جزائرية :**

برأس مال قدره 500 مليون دج مكتتب من طرف المؤسسة العامة (الفرنسية) بنسبة 61% و holding F.I.B.A (الشركة القابضة) ب 29% و SFI ب 10% والبنك الافريقي للتنمية 10%.

ب – شركات التأمين الجزائرية : وتتمثل اهمها في [1]:

-الشركة الجزائرية للتأمين و اعادة التأمين :

تأسست بمرسوم 63- 197 في 08-06-1963 بقصد سد الثغرة الحاصلة من تراجع الشركات الاجنبية آنذاك , وقد سمح للصندوق بتولي كل اعمال التأمين ما عدا مخاطر

[1] - جديدي معراج , مدخل لدراسة قانون التأمين , ديوان المطبوعات الجامعية , الطبعة الثالثة , الجزائر , 2003, ص 9 .

الزراعة و حوادث العمل , وكانت 70% من فعاليته مكرسة للتأمين على السيارات , وقد كلف الصندوق بتغطية المخاطر الصناعية , الحريق و مخاطر النقل البري , البحري و الجوي .

-الشركة الجزائرية للتأمين :

تأسست بمرسوم 12-12-1962 على أساس القطاع المختلط في البداية و التعاون الفني مع مصر , و اهم اهدافها التأمين ضد المخاطر , التأمين ضد السرقة , المسؤولية المدنية و التأمين على الاشخاص .

وفيما يلي اهم الاصلاحات التي عرفها النظام المصرفي الجزائري :

من الصعب جدا فهم ومعرفة الدور الاساسي للنظام البنكي الجزائري دون التطرق الى الاصلاحات التي ادخلت النظام المصرفي .

وعموما يمكن تقسيم مراحل الاصلاحات الى ثلاثة مراحل اساسية تتماشى ومختلف القوانين التي جاءت معدلة ومكملة للنظام البنكي.

1-الاصطلاحات الاساسية قبل عام 1990:

لقد عرف النظام المصرفي الجزائري منذ نشأته العديد من العراقيل التي حالت دون قيامه بمهامه على احسن وجه , وعليه اصبح اصلاح هذا النظام حتميا سواء من حيث منهج التسيير او من حيث المهام المنوطة به.

وقد كانت اولى هذه الاصلاحات في عام 1986 من خلال مرسوم الرئاسي او القانون رقم 19-12 الصادر في 19 اوت 1986 , ويتعلق هذا القانون بنظام البنوك وشروط الاقراض , حيث تم ادخال اصلاح جذري على الوظيفة البنكية من اجل ارساء المبادئ العامة و القواعد الكلاسيكية للنظام المصرفي من خلال ادخال مقاييس الربحية , المردودية و الامان في تسيير البنوك التجارية خاصة في مجال منح القروض بكل انواعها, وهنا ظهر مفهوم جديد داخل عالم التسيير البنوك وهو الخط البنكي .[1]

ومن اهم التغيرات التي تضمنها هذا القانون ما يلي :

- استعادت البنك المركزي مهامه التقليدية على الاقل في ما يخص اعدا و تسيير ادوات السياسة النقدية .
- الحد من دور الخزينة في عملية التمويل .
- استعادت مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الادخار و توزيع القروض في اطار المخطط الوطني للقرض , حيث اصبح بإمكان البنوك ان تسلم الودائع كيفما كانت وتمنح القروض دون تحديد لمدتها او نوعيتها كما استعادت حق متابعة استخدام القرض ورده .[2]

وقد ترتب عن هذا القانون ما يلي :

على المستوى المؤسساتي أصبح الجهاز المصرفي يتكون من البنك المركزي الجزائري, إضافة إلى مؤسسات القروض المختصة , أما على المستوى توزيع القروض وجمع الموارد , فإن هذه الوظائف تؤدي في ظل الإحترام الكامل للأهداف المسطرة من طرف المخطط الوطني للقرض , الذي يندرج في إطار المخطط الوطني للتنمية , كما أعطيت البنوك حق

[1] -عبد اللطيف بلغرسة , تطوير دور المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تفعيل ادائها في ظل الاقتصاد الكلي بالنظر الى الاصلاحات المصرفية و المالية – دراسة تحليلية برؤية مستقبلية – الدورة التدريبية حول : تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية , سطيف , الجزائر , 25-28 ماي 2003, ص 2

[2] -الطاهر لطرش , مرجع سابق , ص 193.

الإطلاع على الوظعية المالية للمؤسسات قبل الموافقة على منح القروض , وكذا حق متابعتها .[1]

2 - إصلاح 1990 (قانون النقد و القرض 90 – 10) :

تزامنت فترة التسعينات بصدور القانون 90 – 10 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 14-04-1990 , وفترة حكومة مولود حمروش التي تواجدت في ظروف صعبة من حيث:

- تجربة الديمقراطية التي لم عليها سنة واحدة .
- تدهور حاد في أسعار المحروقات على الصعيد الدولي .
- تزايد عبء المديونية , وخدمة الدين .

ما يعني إليه هذا القانون هو تحرير الإقتصاد الجزائري , بتحضير مؤسساته للدخول في مرحلة التمويل المولد للمردود فهو قانون يطمح إلى المساهمة في تطوير المؤسسات و البنوك و إعطاء مكانة هامة للسياسة النقدية ' كما أنه يسعى إلى تنظيم إنتقال رؤوس الأموال بين الجزائر و الخارج .

3 - إصلاحات ما بعد 1990 .

- 1993 : تضمن الإصلاح في هذه السنة شروط فتح مكاتب الربط والتمثيلات و تنظيمها, الشروط الواجب توفرها في ممثلي البنوك و المؤسسات المالية , شروط تكوين أو إنشاء البنوك و المؤسسات المالية .

- 1995 : تضمن الإصلاح في هذه السنة السماح للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بالقيام بالعمليات البنكية , تحديد قواعد الحذر لتسيير البنوك و المؤسسات المالية , تنظيم النشاطات الثانوية للبنوك و المؤسسات المالية .

- 1996 : تضمن الإصلاح في هذه السنة تحديد الإجراءات القانونية لتأسيس شركات قرض الإيجار وكذلك شروط إعتمادها , تنظيم عمل المركزية الميزانية وهي التي تؤسس البنوك و المؤسسات المالية و شركات قرض الإيجار عند بنك الجزائر , كما عليها الإنخراط وكذا إحترام قواعد عملها و إرسال معلومات مالية إلى بنك الجزائر .

- 1997 : تضمن الإصلاح في هذه السنة تحديد شروط تواجد المؤسسات المالية كما بين فكرة الشباك الدائم , تحديد مبادئ تسيير وقواعد تنظيم غرفة المقاصة وشروط الإنضمام إليها , وتحديد الحد الأدنى للتعويض والذي قدر ب : 6000000 دج لكل مودع , كما على البنك دفع علاوة سنوية محسوبة لشركة ضمان الودائع على أساس المبلغ الإجمالي للودائع بالعملة الوطنية المسجلة في 31 ديسمبر من كل عام .

- 2000 : تضمن الإصلاحات في هذه السنة تحديد الإجراءات العامة و معايير و شروط عمليات إعادة الخصم للإنجازات العمومية و الخاصة وعمليات القروض الممنوحة للبنوك و المؤسسات المالية .

- 2003 -2004 : أدى تحرير القطاع المصرفي إلى وقوع عدة مشاكل منها مشكلة بنك الخليفة حيث تميز نشاطه بغياب الشفافية حيث لم تنشر أي معلومات تخص مصادر أموالها و أصحابها و حساباتهم أو مموليها وأثري التدقيق و المراجعة تبين أن أموال ضخمة تم

[1] - مليكة زغيبب ,حياة النجار ,النظام المصرفي الجزائري عبر الإصلاحات الإقتصادية ,تطور وتحديات , الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري – واقع و آفاق , قالمة , 5-6 نوفمبر 2001 .

تهربها إلى الخارج وتفاديا لوقوع مشاكل من هذا النوع إرتفعت درجة تدخل الدولة في التنظيم المصرفي من خلال القانونين السابقين حتى لا تترك حرية كبيرة للبنوك للتصرف و العمل دون الرجوع لبنك الجزائر وتتمثل في :

•الأمر رقم 03-11 الصادر في 04 مارس 2003 والذي يؤكد على سلطة البنك المركزي النقدية وقوة دخل الدولة في المنظومة المصرفية حيث أنه أضاف شخصان في مجلس النقد و القرض من أجل تدعيم الرقابة معينان من رئيس الجمهورية تابعين لوزارة المالية هذا الأمر لا يشير ولا يعطي فرصة التحدث عن التحرر المصرفي و إنما يعطي للتدخل الحكومي أكثر جدية .

•القانون رقم 10-04 الصادر في 4 مارس 2004 الخاص بالحد الأدنى لرأس مال البنوك و المؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر وهو 5,2 مليار دج للبنوك و 500 مليون بالنسبة للمؤسسات المالية .

فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف ينزع منها الإعتماد وهذا يؤكد تحكم السلطات السياسية و النقدية في النظام المصرفي .

•القانون رقم 02-04 الصادر في 04مارس 2004 الذي يحدد شروط تكوين الإحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر و بصفة عامة يتراوح معدل الإحتياطي الإجباري بين 0 % و 15 % كحد أقصى .

• القانون رقم 03-04 الصادر 04 مارس 2004 , الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية , ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم , يودع الضمان لدى الضمان لدى بنك الجزائر حيث يقوم بتسييره شركة مساهمة تسمى شركة ضمان الودائع البنكية , تساهم فيه بحصص متساوية ,وتقوم البنوك بإيداع علاوة نسبية لصندوق الضمان الودائع المصرفية , تقدر بمعدل سنوي(1% حسب المنظمة العالمية للتجارة) من المبلغ الإجمالي للودائع المسجلة في 31 ديسمبر من كل سنة بالعملة المحلية , حيث يلجأ إلى إستعمال هذا الضمان عندما يكون البنك غير قادر على تقديم الودائع للمودعين .[1]

ومن بين آثار الاصلاحات المصرفية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

يمكن تبيان هذه الاثار من خلال التطرق الى انواع الاثار التالية :

أ –الاثر التمويلي :

قبل الاصلاحات كان تمويل المؤسسات يتحدد بناء على ما يقرره المقرر الوطني وتصادق عليه الخزينة العمومية تحت اشراف الوزارة المكلفة بالتخطيط , بمعنى ان تمويل المصارف الجزائرية كان موجها نحو المؤسسات العمومية الضخمة , لكن بعد الاصلاحات وخاصة بعد قانون النقد والقرض 1990., الذي يشجع الاستثمار الحاص , اي انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , اصبح المجال مفتوحا امام هذه الاخيرة للاستفادة من القروض البنكية , كما ان اصلاحات نظام التمويل بعد 1990 الغت مبدأ تخصص البنوك, حيث اصبح بإمكان كل بنك تمويل الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية , اضافة الى مبدأ استقلالية البنوك وسع من حقلها في اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار في اطار المحافظة على توازنها المحاسبي و المالي , بعدما اصبحت شروط عملية اعادة التمويل امام البنك المركزي صعبة الى جانب المنافسة الحادة التي تتعرض لها البنوك الاخرى, هذه

[1] - خبابة عبد الله , الإقتصاد المصرفي , مؤسسة شباب الجامعة , الإسكندرية, 2008 , ص 193 .

الاجراءات لها تأثيراتها الايجابية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الخاصة منها لان هذا ما يفتح امامها الابواب للحصول على ما تحتاجه من اموال .[1]

ب –الاثر التسويقي:

ان الانفتاح على الاقتصاد العالمي و الخول الى اقتصاد السوق فرض على المؤسسات المصرفية تطبيق استراتيجية كسر التقليد و البحث عن العصرنة والتجديد , ولهذا طورت البنوك تقنيات لتمويل مرحلة ما بعد الانتاج من خلال الاهتمام بالمفهوم التسويقي للمنتج , حيث مولت الحملات الاشهارية و المعارض وتقنيات ترقية المنتوج اشهاريا واعلانيا في الداخل و الخارج , وقد استفادت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ذلك بحصولها على فرصة تسويق منتجاتها محليا و دوليا , ومن امثلة التقنيات البنكية في هذا المجال : القرض المستندي و القروض التصديرية الموجهة للمشروعات الاقتصادية الجزائرية و التي يرتفع حجمها من سنة الى اخرى .[2]

ج –الاثر الانتاجي :

ان تبني البنوك بعد اجراء الاصلاحات لمفهوم الخطر البنكي و الاعتماد على الفعالية الانتاجية و البحث عن الجدوى الاقتصادية , وان ظهرت كشروط قاسية الا انها في الحقيقة تمثل عوامل تحفيزية وعناصر تشجيع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية , لكي تحين من انتاجها كما و نوعا , ورفع مستوى انتاجاتها الى مستوى المعايير الدولية , ومنافسة المنتجات الاجنبية وطبعا هذا لا يكون الا بعصرنة الجهاز الانتاجي و تأهيل الطاقم البشري وتأمين المورد المالي , لذلك فان اصلاحات الجهاز المصرفي الجزائري كانت محفزة لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .[3]

البنوك الجزائرية و تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

لقد جاء في المادة 14 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انه سيتم انشاء صناديق ضمان القروض , وفقا للتنظيم المعمول به لضمان القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

وهكذا جاءت برتوكولات اتفاق بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدة بنوك وطنية لتجسيد هذا القانون , وقد تم توقيع الاتفاق مع خمسة بنوك عمومية وهي : (BNA .BADR.CPA. BDL .BEA) على :[4]

المادة 1 : موضوع هذا البروتوكول هو ترقية الوساطة المالية المشتركة بين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و البنوك.

المادة 2 : يعمل الطرفين خصوصا على :

-تطوير وترقية علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت رقابة بنك الجزائر.

-توجيه القروض الى النشاطات المنتجة التي تحقق القيمة المضافة و تخلق مناصب الشغل .

- توسيع توظيف خطوط القروض .

-تطوير منهجية موحدة وتشاورية وذلك بالتعاون مع الوزارات المالية و الشؤون الخارجية للبحث و جلب الاموال الخارجية لدى المقدمي المال الدوليين.

- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها قدرة التصدير عن طريق تمويل ملائم .

[1] - ملكية زغبيب , حياة نجار , مـــــرجـــع ســـابق, ص 55.

[2] - عبد اللطيف بلغرسة , مـــــرجـــع ســـــابق , ص 7.

[3] - نـــفس الـــــمرجـــع , ص 6.

[4] - بلعزوز بن علي , محاضرات في النظريات والسياسة النقدية , مـــــرجـــع ســـــابق, ص 48.

- اعادة المبادرة معا تحت اشراف وزارة المؤسسات الصناعات الصغيرة والمتوسطة من اجل وضع برامج لتكوين مسيري المؤسسات و الصناعات الصغيرة والمتوسطة و اطارات البنوك حول اجراءات تقديم التدفقات المالية .

وضع مقاييس ومتطلبات تقديم ملفات القروض في متناول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المادة 3: تعيين ممثلين مؤهلين و أكفاء من قبل الطرفين من اجل متابعة ترتيبات البروتوكول خاصة المشار اليها في المادة السابقة.

المطلب الثاني : مصادر منح القروض من طرف البنوك الجزائرية .

من العمليات الرئيسية للبنوك منح القروض مهما كانت طبيعتها , وقد الغى قانون النقد و القرض في هذا المجال الشروط التمييزية لمنح القرض وفق القطاع او حسب الطبيعة القانونية للمؤسسة وفي هذا الخصوص لم يعد انتماء المؤسسة الطالبة للقرض الى القطاع العام سببا كافيا لكي يستفيد من القروض بشروط اخف من الشروط المطبقة على مؤسسات القاطع الخاص, كما ان منح القروض اصبح بدوره يخضع الى قواعد التجارة , ومعايير المردودية والربحية , وهذا عامل من شأنه ان يدفع البنوك الى تكييف مناهجها وعقلنة استعمال الموارد المتاحة , وذلك بتجنب الاجراءات البيروقراطية وتحسين فعالية اجراءات التقييم الخاص بوضعية الزبائن واداء مشاريعهم بتنويع الخدمات المصرفية .

وفي ضوء التحديات الجديدة اصبحت تواجه البنوك الجزائرية , ليس فقط من البنوك الاجنبية بل وحتى من المؤسسات المالية غير المصرفية , والمؤسسات التجارية الاخرى , ازاء هذه التطورات ينبغي على البنوك الجزائرية تدعيم قدراتها التنافسية من خلال تقديم حزمة متنوعة ومتكاملة من الخدمات المصرفية تجمع فيها ما بين التقليدية والحديثة تكريسا لمفهوم البنوك الشاملة ومن اهم هذه الخدمات نذكر على سبيل المثال لا الحصر[1] :

-الاهتمام بالقروض الاستهلاكية الموجهة لتمويل الاحتياجات الشخصية والعائلية.

-الاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و المتناهية الصغر .

-استخدام اسلوب الائتمان الايجاري .

- القروض المشتركة .

- تقديم خدمات الاستشارة و خدمات الحيطة من مخاطر تقلب اسعارالفائدة و اسعار الصرف .

ولمواجهة المنافسة العالمية يتوجب على المصارف الجزائرية التعاون في ما بينها داخليا و مع المصارف الاخرى ذات الاهداف المشتركة خارج الدولة وذلك من أجل :

- تمويل المشروعات الاستثمارية الكبرى المعروضة التي تعجز عن تمويلها مصارف منفردة.
- تمويل عمليات التجارة الخارجية العربية .
- تقديم خدمات مصرفية دولية متكاملة.

نظرا للضعف المسجل على مستوى الاموال الخاصة اي ضآلة المال التأسيسي لمعظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تم انشائها, فان القطاع المصرفي الجزائري قد بدأ في استحداث ادوات تمويل جديدة تستجيب لاحتياجات هذه المؤسسات والتي منها :[2]

[1] - ملكية زغيب , حياة نجار , مداخلة بعنوان : النظام البنكي الجزائري , تشخيص الواقع وتحديات المستقبل, الملتقى الوطني الاول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – الواقع والتحديات –كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية , الجزائر , 14-15 ديسمبر 2004.

[2] -عبد المنعم محمد الطيب حمد نيل , مداخلة بعنوان : العولمة واثارها الاقتصادية على المصارف – نظرة شكولية –الملتقى الوطني الاول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية – الواقع و التحديات – كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية , الجزائر , 14-15 ديسمبر 2004.

-تفعيل السوق المالية : حيث تسعى السلطات الجزائرية الى تفعيل سوق القيم المنقولة حتى يتسنى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة منها كبديل تمويلي تعتمد عليه في تمويل مشاريعها . خاصة وان سوق القيم المنقولة قد أنشأت في سنة 1993 ولم يقدم الكثير بسبب الاجراءات المعتمدة في تقييد الاسهم و السندات .

-الرفع من رؤوس أموال البنوك و المؤسسات المالية : حيث قامت السلطات المصرفية برفع رأس المال التأسيسي للبنوك من 500 مليون دينار الى 2.5 مليار دينار, بينما حدد رأس المال التأسيس للمؤسسات المالية ب500ملسيون دينار جزائري, وذلك بموجب النظام 01-04 الصادر عن بنك الجزائر المؤرخ في 2004/03/04 كما ألزمت البنوك القائمة التكيف مع التغيير وذلك من أجل التكيف مع متطلبات لجنة بازل من جهة , والمساهمة في التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة التسهيلات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة اخرى.

للإشارة فان مجلس النقد والقرض قرر اعتماد مشروع تنظيم خاص بتحديد حد ادنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر , حيث حددت ب10 ملايير دينار بالنسبة للبنوك و 3.5 مليار دينار بالنسبة للمؤسسات المالية ومنحت كافة البنوك و المؤسسات المالية مهلة 12 شهرا لتقيد بهذا الاجراء ,وهذا من اجل توفر اموال لدى البنوك لتمنحها على شكل قروض.[1]

مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و العناصر التي تعرقل منح القروض لهذه المؤسسات :

ندرج الجدول الموالي كمثال يبين نسبة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب شكل التمويل ل 355 مؤسسة :

جدول رقم (8): نسبة تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب شكل التمويل ل 355 مؤسسة لسنة 2012.

شكل التمويل	عدد المؤسسات	%
الاموال الخاصة	122	34.4
القروض البنكية	78	22
الاقتراض من العائلة و الاقارب	33	9.3
الاموال الخاصة و القروض البنكية	40	11.3
الاموال الخاصة و الاقتراض من العائلة و الاقارب	12	3.4
القروض البنكية و الاقتراض من العائلة و الاقارب	08	2.3
مصادر اخرى للتمويل	62	17.3
المجموع	355	100

Source : MERZOUK FARIDA, Quel mode de financement pour les PME algériennes? Op mentionné ,p9.

[1] -htpp://ratoul.voila.net/resumcoll.htm,le04-05-2015 à 11h05.

الشكل رقم (3) : نسبة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب شكل التمويل 355 مؤسسة لسنة 2012.

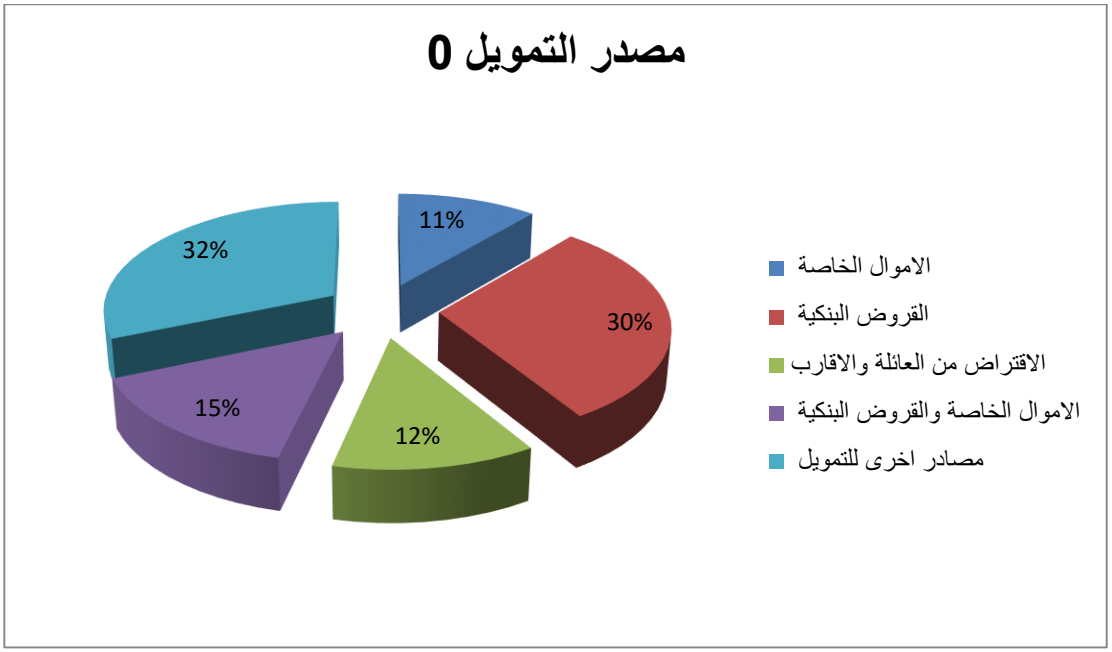

Source : MARZOUK FARIDA ,Quel mode de financement pour les PME algériennes ? Op mentionné , p10.

يعتبر التمويل الخارجي المصدر الثاني الذي يلجأ اليه صاحب المشروع عندما لا تكفيه امواله الخاصة لتمويل مشروعه .

انتجت الدراسة التي قامت بها الاستاذة " مرزوق فريدة " في اليوم الدراسي - اشكالية تجسيد الفكر المقاولاتي بعد التخرج الجامعي – يومي 5-6 ماي 2014 بالبويرة ان نسبة المؤسسات التي انشأت عن طريق القروض البنكية هو فقط 22 % وهذه النسبة تبين ان مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضعيفة , وعند البحث في اسباب هذه النسبة الضعيفة في التمويل نتوصل الى بعض العراقيل , منها :

-مناخ الاعمال الصعب للسوق الجزائري حيث ان الافراد يعتمدون بشكل اكبر على مصادر اخرى للتمويل غير البنوك (الاصدقاء , مساهمة افراد العائلة ,,,,)

-عدم ثقة البنوك بالملاءة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة , حيث تعتبرها البنوك ضعيفة و قلة ربحية القروض ذات المبالغ الصغيرة و كذا التخوف من خطر عدم استرجاع قيمة القرض .

-ان احجام البنوك لمنح الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرجع الى غياب الشفافية في مثل هذه المؤسسات , كما انها تفتقر الى منهج الادارة الحديثة التي تنطوي على التسويق , الادارة الرشيدة ونقص التحكم في ادوات التمويل , كما تعاني ايضا من غياب ادوات محاسبية فعالة .

ففي سنة 2012 احتلت الجزائر المرتبة 150 من مجموع 183 دولة فيما يخص منح القروض .[1]

[1] -MERZOUK FARIDA, Quel mode de financement pour les PME algériennes? Op mentionné, p 09.

وفي ما يلي بعض الاحصائيات التي تبين مساهمة البنوك في تمويل الاقتصاد :

جدول رقم (9) : تقسيم القروض المقدمة للاقتصاد حسب اجل القرض 2010-2011-2012-2013 الوحدة : مليار دج .

القروض حسب الاجل	2010		2011		2012		2013	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
قصيرة الاجل	11311	40.1	1363	36.6	1361.6	31.8	1423.4	48.6
متوسطة الاجل	831	25.4	847.9	22.8	978.1	22.8	1227.9	23.8
طويلة الاجل	1126.1	34.5	1515.6	40.7	1947.9	48.8	2505	27.6
المجموع	3268.1	100	3726.5	100	4287.6	100	5156.3	100

المصدر : بنك الجزائر .

بإعتبار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتمد على القروض المتوسطة و الطويلة الأجل , فإننا نستنتج من الجدول أن نسبة القروض المقدمة حسب الأجل أنها تتناقص من 25.4 % سنة 2010 إلى 22.8% سنة 2012 ثم تتزايد إلى 23.8% سنة 2013 بالنسبة للقروض متوسطة الأجل .

أما القروض الطويلة الأجل فكانت في تزايد , من 34.5% سنة 2010 لتصل إلى 48.8%سنة 2012 ثم تبدأ في التناقص لتصل إلى 27.6 % في سنة 2013 , وترجع هذه التغيرات إلى التغيرات في السياسة المتبعة من طرف الدولة .

الجدول (10) : تقسيم القروض المقدمة للإقتصاد حسب القطاعات خلال 2010 – 2011 – 2013 .(**الوحدة :** مليار دج .)

القروض حسب القطاع	2010		2011		2012		2013	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع العام	1460.6	44.7	1741.6	46.7	2040.2	47.6	2434	47.2
القطاع الخاص	1806.7	55.3	1984.2	53.2	2247	52.4	2721.9	52.8
المجموع	3268.1	100	3726.5	100	4287.6	100	5156.3	100

المصدر : بنك الجزائر.

بإعتبار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تنتمي إلى القطاع الخاص فهو القطاع الذي يهمنا في دراستنا , و بالنظر إلى الجدول نستنتج أن القروض المقدمة له تتناقص من 55.3% سنة 2010 إلى 52.8% سنة 2013 وهذا ناتج عن السياسات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية , التي أرادت الإهتمام أكثر بالقطاع العام وهذا ما تفسره نسبة القروض المقدمة لهذا القطاع , والتي كانت 44.7% سنة 2010 لتصبح 47.2%سنة 2013 .

مرت المنظومة المصرفية في الجزائر بعدة تغيرات و إجراءات منذ فترة تواجد المستعمر الفرنسي إلى اليوم , حيث أصبح لها نظام مصرفي يتكون البنوك بأنواعها و أشكالها وكذا شركات التأمين المختلفة و المتنوعة , والتي تمثل الممول والمحرك الرئيسي للإقتصاد , حيث أثرت هذه الإصلاحات على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بآثار تمويلية , تسويقية و إنتاجية , لكن النظام المصرفي الجزائري يسعى إلى توفير تمويل ملائم لمثل هذه المؤسسات , لأن البنوك تجد أمامها عدة عناصر و عوامل تؤدي إلى عرقلة عملية منح القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

ملخص الفصل الثاني :

تعتبر البنوك المصدر الاساسي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القروض البنكية التي تمنحها لها , والتي تكون في حاجة لها اما لخلق مؤسسات جديدة او لتوسيع استثماراتها او لحل ازمة سيولة آنية تمر بها , وتمنح هذه القروض وفق شروط ومعايير محددة من طرف البنوك , وهناك عدة انواع لهذه القروض مثل قروض الاستثمار , قروض الاستغلال ويتم تحديدها ومنحها حسب طبيعة نشاط المؤسسة وحاجتها, غير انها مهددة ومحفوفة بجملة من المخاطر جراء عملها فتطلب البنوك ضمانات منها شخصية عينة كإجراء وقائي وعلى امل التعويض في حالة حدوث هذه المخاطر .

الفصل الثالث

دراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- وكالة بوسعادة-

تمهيد الفصل الثالث:

قصد الإحاطة بالموضوع و الإلمام أكثر بجوانب الدراسة , وكذا محاولة الإجابة على الإشكالية المقترحة في مقدمة الدراسة , تم الإعتماد على جانب تطبيقي ممثل في دراسة ميدانية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية , وقد تم الحصول عليه من البنك ميدان الدراسة , وتمثلت خطوات الدراسة الميدانية في معرفة المكونات الأساسية لملف طلب قرض , وكذا معرفة أهم الضمانات و الإحتياطات الحاصرة و غير الحاصرة وكذا معرفة أهم الشروط المفروضة أو المطبقة على هذا النوع من القروض .

سنحاول من خلال هذا الفصل الذي قسمناه إلى ثلاث مباحث أساسية التطرق إلى :

- المبحث الأول : تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية .
- المبحث الثاني : تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة بوسعادة –
- المبحث الثالث : الإجراءات اللازمة لمنح قرض لمؤسسة صغيرة و متوسطة .

المبحث الأول : تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

إنطلاقا من الأهمية التي يحضى بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في الجهاز المصرفي الجزائري , إذ يعتبر واحدا من بين البنوك الجزائرية البارزة على المستوى الوطني , وكغيره من البنوك العمومية الجزائرية فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على مواكبة التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية العالمية , لذا سعى البنك إلى تقوية مركزه في الوسط المصرفي بالإنتشار الجغرافي المميز عبر كامل التراب الوطني أو عن طريق توسيع وتنويع مجال نشاطه من أجل الإستفادة من الفرص التي تتيحها تلك التطورات وإدارة التحديات لزيادة فرص النمو و الربحية .

المطلب الأول : نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

بنك الفلاحة و التنمية الريفية هو مؤسسة مالية وطنية تتمتع بقانون البنك التجاري أنشئ بموجب المرسوم رقم 106/82 المؤرخ في 13 مارس 1982 , كشركة مساهمة رأس مالها الإجتماعي يقدر ب 33 مليار دج , ويوجد المقرالرئيسي لبنك الفلاحة في الجزائر العاصمة [1], وقد تولد عن إعادة هيكلة البنك الجزائري (BNA) حيث أسندت له مهام المساهمة (وفقا لسياسة الحكومة) في تطوير القطاع الفلاحي وترقية النشاطات الفلاحية , الحرف اليديوية وكذا الصناعات الزراعية .

والبنك الفلاحي هو بنك ودائع بحيث يقبل الودائع الجارية أو لأجل من شخص طبيعي أو معنوي , بحيث يمنح قروضا متوسطة و طويلة الأجل تستهدف تكوين او تجديد رأس المال الثابت . كما أنه يعطي إمتياز للمهن الفلاحية و الريفية بمنحها قروضا بشروط أسهل (أي سعر فائدة أقل وضمانات أخف) .[2]

غير أنه في الوقت الراهن لم يعد بنك الفلاحة و التنمية الريفية متخصصا في تمويل القطاع الفلاحي وفيما أحيط به من مهام , بل تعدادها إلى مهام أخرى تجارية أكثر منها فلاحية , والسعي للربح أكثر ودوافعه في ذلك مجاراة لإقتصاد السوق والقدرة على المنافسة .

وطبقا لمرسوم 110/88 المؤرخ في 1988/05/16 , تم تحويله لشركة مساهمة وبرأس مال قابل للتعديل , وحدث هذا فعلا بتاريخ 1995/09/25 حيث حلت صناديق المساهمة و أستبدلت بشركات قابضة .[3]

المطلب الثاني : أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية ووظائفه.

من أجل التأقلم مع المناخ الإقتصادي الذي يتميز حاليا بالتغيرات الجذرية , لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال و نشاطات متنوعة للوصول إلى إستراتجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة تحضى بإحترام وثقة المتعاملين الإقتصاديين و الأفراد العملاء على حد سواء بهدف تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي .

أولا : أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

من أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك نجد :

- تحسين نوعية وجودة الخدمات ؛

[1] - المرسوم 106/82 المؤرخ في 1982/03/13 , المتضمن إنشاء BADR , الجريدة الرسمية , العدد 11 , 1982/03/16 .

[2] - منصور بن عمارة , بعنوان : المؤسسات المصغرة ودور البنوك في تمويلها , جامعة باجي مختار , كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير , عنابة , 2003/05/25 .

[3] - سمير مسعي , تسعير القروض المصرفية , مذكرة لنيل شهادة الماجستير , غير منشورة , قسم العلوم الإقتصادية , جامعة منتوري قسنطينة , 2007-2008 , ص 99 .

• توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة ؛
• الحصول على أكبر حصة من السوق ؛
• المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي ؛
• تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية ؛
• ترقية النشاطات الفلاحية و الحرفية وتنميتها ؛
• تحسين العلاقات مع الزبائن .

وبغية تحقيق تلك الأهداف إستعان البنك بتنظيمات وهياكل داخلية ووسائل تقنية حديثة بلجوئه إلى صيانة وترميم ممتلكاته وتطوير أجهزة الإعلام الآلي ؛ كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية و ترقية الإتصال داخل وخارج البنك,كما سعى البنك التقرب أكثر من العملاء وذلك بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم , والتعرف على حاجاتهم ورغباتهم , وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه ب :

• رفع حجم الموارد بأقل تكلفة و أعلى عائد عن طريق القروض المنتجة و المتنوعة و إحترام القوانين ؛
• توسيع نشاطات البنك فيما يخص حجم التعاملات
• التسيير الصارم لخزينة البنك سواء بالدينار أو العملة الصعبة .

ثانيا : وظائف بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب قانون تأسيسه بتنفيذ كل العمليات البنكية ومنح الإئتمان بكل أنواعه , وهو يعطي إمتيازا للمهن الفلاحية و الريفية بمنحها قروض بشروط أسهل و ضمانات أخف ومن وظائفه الأساسية :

• تطوير الموارد وهذا بفتح الحسابات دون تحفظات أو حدود ؛
• القيام بعمليات الإيداع و السحب وكذا تنفيذ جميع العمليات المصرفية و الإعتمادات المالية الخاصة بالقرض , والصرف والخزينة التي لها صلة بأعماله بغية تسيير أمواله ؛
• إستقبال التحويلات الواردة من الهيئات المستخدمة و تحويلها إلى حساب الموظفين ؛
• يقوم بإستلام الودائع المالية بأنواعها سواء كان ذلك بفائدة أو بدونها ؛
• إعادة إستثمار مبالغ الودائع في شكل قروض فلاحية أو تجارية , تمنح للقطاع العام والخاص.

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية .

يعد الهيكل التنظيمي إحدى الدعامات الأساسية في تكوين المنشآت أيا كان نوعها وفيما يلي الهيكل التنظيمي للمديرية العامة :

1 – مديريات القروض وتحتوي على :
- مديرية التمويل الفلاحي (D.F.A).
- مديرية تمويل النشاطات الخاصة (D.F.A.P) .
- مديرية تمويل المؤسسات العمومية (D.F.E.P).
- مديرية الشؤون الدولية (D.A.I).

2 – مديريات إدارية : وتضم ما يلي :
- مديرية التفتيش العام و المراجعة (D.I.G.A) .
- مديرية الخزينة و الشؤون المالية (D.T.A.F).
- مديرية التنظيم و الإعلام الآلي (D.O.I).

- مديرية التسويق و التنمية (D.M.D).
- مديرية الشؤون القانونية (D.A.J).
- مديرية المستخدمين و التكوين (D.P.F).
- مديرية الوسائل العامة (D.M.G).
- مديرية الإتصال (D.C).

ونظرا لوجود بعض الثغرات في الهيكل التنظيمي خاصة بالنسبة للوظائف التي كانت تؤديها بعض المديريات مع الوظائف التي كان ينبغي أن يقوم بها البنك وخصوصا بعد دخول الجزائر في إقتصاد السوق , وتحرير الخدمات البنكية إزدادت حدة التنافس بين البنوك وهذا سيشكل تهديدا للبنك مما سيجبره على تغيير إستراتيجيته , وبالتالي الهيكل التنظيمي يتماشى مع الظروف الجديدة ومن أجل تسيير البنك على أحسن وجه وتسهيل وظائف الإدارات قرر المسؤولين على بنك الفلاحة والتنمية الريفية تغيير هيكلها التنظيمي بصفة تدريجية إبتداءا من سنة 1999 , ليصبح الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية يضم ما يلي :

أ – الإدارة العامة : يترأسها المدير العام وهي تضم :

- إدارة التدقيق الداخلي (D.A.I) .
- قسم العلاقات (D.E.P. COM) .
- المراقبة العامة.
- مدير عام مساعد مكلف بالموارد والقروض و التغطية , وتندرج تحتها الإدارات التالية :
  - إدارة تمويل المؤسسات الكبيرة(D.I.G.E) .
  - إدارة تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (D.F.PME) .
  - إدارة تمويل النشاطات الفلاحية (D.F.A.A) .
  - إدارة الدراسات و الأسواق و المنتجات (D.E.P.M.P) .
  - إدارة المتابعة والتغطية (D.S.R) .
- مدير عام مساعد مكلف بالإعلام الآلي , المحاسبة و الخزينة (D.G.A/ICT) وهو مسؤول عن الإعلام الآلي والمحاسبة و الخزينة من خلال الإدارات التالية :
  - إدارة الإعلام الآلي المركزية (D.I.C) .
  - إدارة الإعلام الآلي لشبكات الإستغلال (D.I.R.E) .
  - إدارة التمويل و الصيانة الآلية (D.T.M.I) .
  - إدارة الخزينة (D.T) .
  - إدارة المحاسبة العامة (D.C.G) .
- مدير عام مساعد مكلف بالإدارة و الوسائل , وتندرج تحتها الإدارات التالية :
  - إدارة الموظفين (D.P) .
  - إدارة تكوين الموارد البشرية (D.R.R.H) .
  - إدارة الوسائل العامة (D.M.G) .
  - إدارة التنظيم , الدراسات القانونية و المنازعات (D.R.E.G.E) .
  - إدارة التنبؤ و مراقبة التسيير (D.P.C.G) .

ب – **القسم الدولي :** وهو يتضمن ما يلي :

- إدارة العمليات التقنية مع الخارج (D.O.T.E) .
- إدارة العلاقات الدولية (D.R.I) .

• إدارة المراقبة و الإحصائيات (D.C.S) .

الشكل رقم (04) الهيكل التنظيمي السابق لمديرية العامة المركزية لبنك بدر BADR .

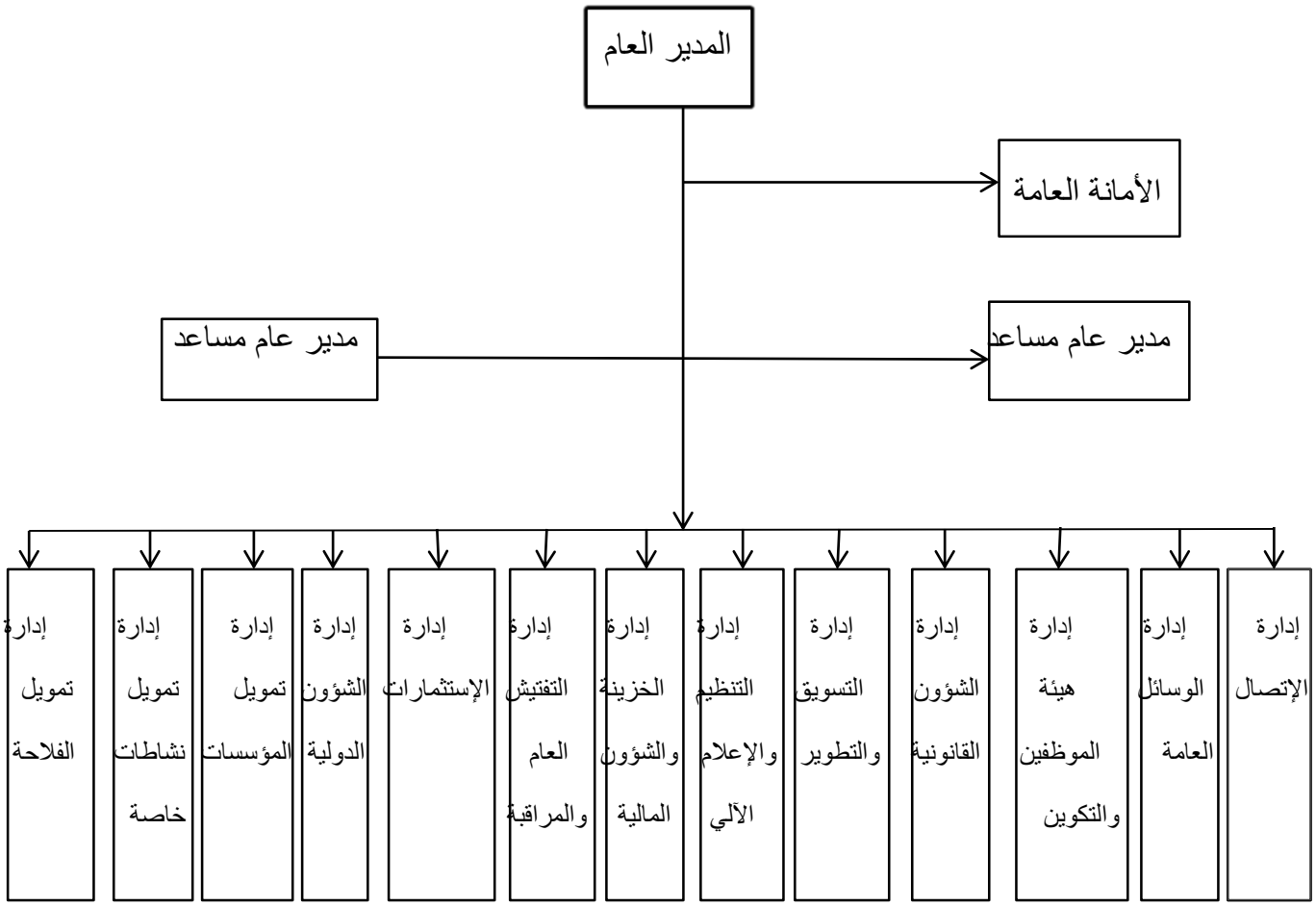

المصدر :بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بوسعادة -

الشكل رقم(05) الهيكل التنظيمي الجديد للمديرية العامة المركزية لبنك بدر BADR .

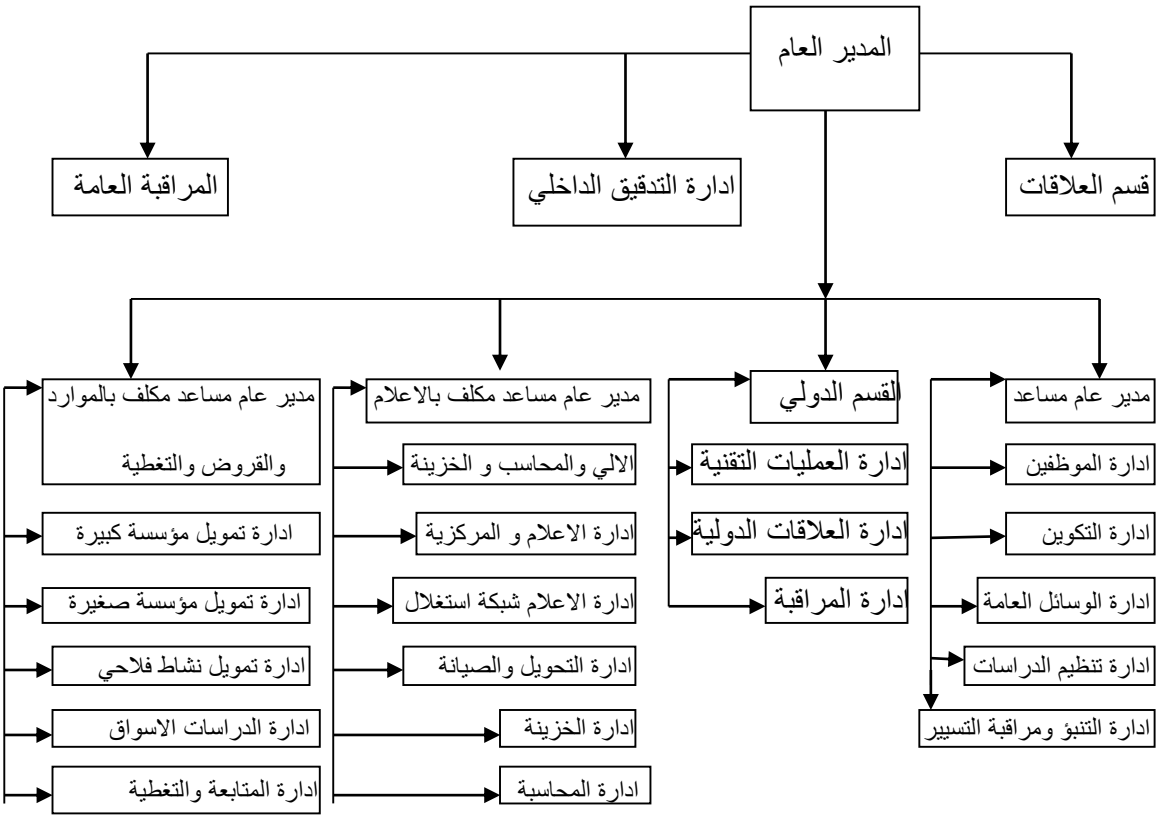

المصدر : بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة بوسعادة -

المبحث الثاني :تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة بوسعادة -

إنطلاقا من الأهمية الإستراتيجية للقطاع الفلاحي ضمن المسار التنموي , وكذا الظروف الملحة للنهوض بهذا القطاع و تطويره , تم إنشاء مؤسسة مالية مختصة في تمويل القطاع الفلاحي , وقد تمثلت هذه المؤسسة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

المطلب الأول : تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة بوسعادة –

أولا : تعريف الوكالة .

تأسست وكالة بوسعادة سنة 1982, وهي تعمل تحت رقابة المديرية الجهوية للإستغلال بالمسيلة , رقمها في التقسيم البنكي 905 , تسعى هذه الوكالة كغيرها من الوكالات إلى تحقيق و توسيع خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية بإعتبارها جزء منه والعمل على سياسة التموقع التي يسعى البنك لتحقيقها , أسندت لها مهام تتمثل أساسا في العمليات المصرفية المختلفة , كما تقوم بدور هام يتمثل في منح القروض لتمويل مشاريع مختلفة .

ثانيا : مهام الوكالة .

تتمثل المهام التي أنشأت من أجلها الوكالة في :

- تنفيذ مختلف العمليات البنكية الموكلة لها من طرف الزبائن وتحسين العلاقات التجارية مع الزبائن الجدد .
- منح قروض متنوعة لتمويل المؤسسات الإقتصادية و متابعتها .
- قبول الودائع من الجمهور وفتح حسابات للزبائن سواء بالعملة الصعبة والمحلية .
- العمل على تعبئة الضمانات اللازمة .
- إعداد التقرير السنوي حول نشاطها .

ثالثا : الهيكل التنظيمي للوكالة .

تحتوي الوكالة على مجموعة من المصالح ولكل منها مجموعة من المهام تقوم بها .

1 – مدير الوكالة : يقوم مدير الوكالة ويسهر على إدارتها وتوجيه و تنشيط ومراقبة أعمال الوكالة , وكذا ممارسة السلطة السليمة على الموظفين , كما يمثل الوكالة في مختلف المناسبات على المستوى المحلي .

2 – الأمانة : تقوم بتسجيل البريد الصادر و الوارد , كما تقوم بدور همزة وصل بين المديريات و الوسط الخارجي من الموظفين و الزبائن , كتابة المرسلات الإدارية , وكذا إعداد الإحصائيات الشهرية , العملية السداسية السنوية .

3 – المكاتب الخارجية (الواجهة) : وتضم على التوالي :

أ – مكلفون بالزبائن (واجهة البنك) :

- فتح الحسابات الجارية و لأجل .
- تقديم معلومات .
- تقديم منتجات البنك .إستقبال الشيكات بأنواعها .
- شيكات التحصيل وشيكات المقامة .
- تقديم الشيكات .
- إستقبال ملفات الزبائن .
- كتابة التقارير و المرسلات الآتية من المجمع الجهوي للإستغلال .
- كتابة تقارير المعاينة الميدانية .

ب – العمليات السريعة : وتشمل :

- إيداع وسحب الأموال بالعملة الوطنية و العملة الأجنبية .

- صرف معاشات المتقاعدين بالعملة الصعبة والإجراء و أصحاب المؤسسات الفردية و الجماعية , وكذا إعانة الفلاحين .

ج ـ الصندوق الرئيسي : ويتمثل في تحصيل أموالف الزبائن من إيداع و سحب .

4 ـ المكاتب الداخلية : وتضم كل من :

أ ـ عمليات القرض : تعتبر من أهم الوظائف البنك , حيث تقوم بتوظيف أموال البنك و المودعين وذلك بتقديم أنواع مختلفة من القروض .

ب ـ عمليات التجارة الخارجية : تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الإستيراد والتصدير من الناحية المالية , وكذا التعامل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية أو في شكل حويلات .

ج ـ عمليات إدارية ومحاسبة : تقوم هذه المصلحة بمراجعة الدفاتر الخاصة بالعمليات اليومية والوثائق و الشيكات , وكذا عمليات المراجعة الشهرية وكذا عمليات الجرد السنوي .

الشكل رقم (06) : هيكل بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة) .

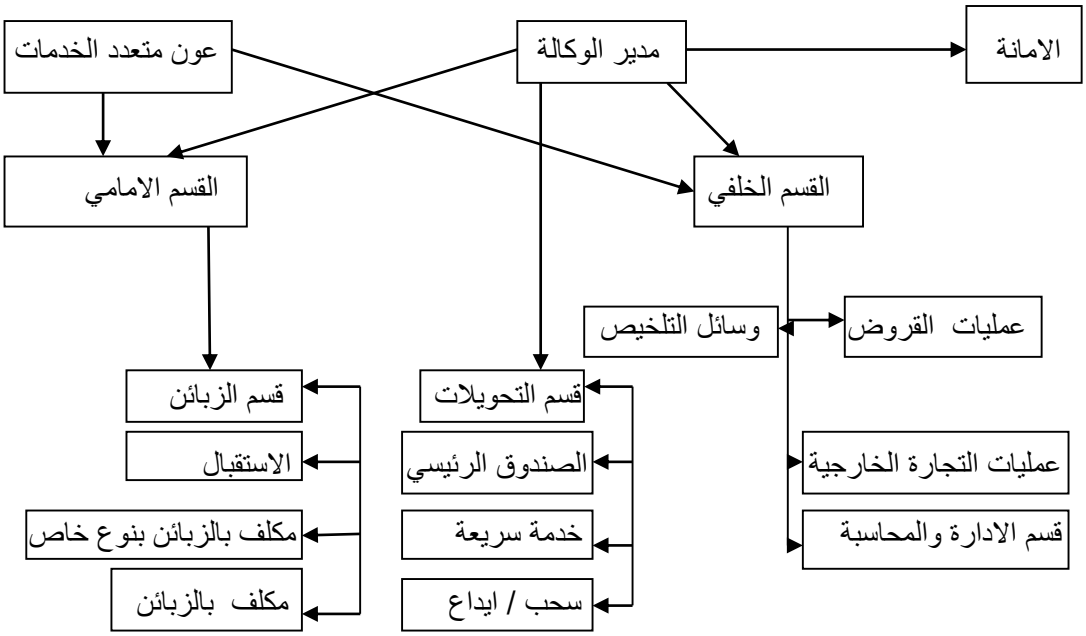

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك بدر (وكالة بوسعادة) .

المطلب الثاني : أنواع القروض التي يقدمها بنك بدر .

أولا : قروض الإستغلال أو قروض قصيرة الأجل .

وهي القروض الموجهة لتمويل نشاطات الإستغلال للمؤسسة المتكررة بإستمرار أثناء عملية الإنتاج ومن أمثلتها : التخزين ,التلوين ,الإنتاج ,التوزيع ,وتأخذ هذه النشاطات الجزء الأكبر من العمليات التمويلية للبنوك خاصة التجارية بإعتبارها مؤسسة وظيفتها تحويل إيداعات جارية في أغلبها إلى قروض .

ومدة هذا القرض سنة , وقد دعمت الدولة هذا النوع من القروض وكان الهدف من تدعيمها هو تشجيع القطاع والانتاج الفلاحي , حي اختصت القروض المدعمة قصيرة الاجل في :

-تربية الدواجن (البيض +لحم)

- شراء البذور .

ثانيا : قروض الاستثمار او القروض طويلة الاجل :

تختلف عمليات الاستثمار من عمليات الاستغلال من حيث طبيعتها ومدتها و موضوعها , ولذلك فان هذه العمليات تتطلب اشكال وطرق اخرى للتمويل تتلائم وهذه المميزات العامة , فاذا تعلق الامر بتمويل و الحصول على آلات ومعدات مثلا فالامر يتعلق بالتمويل متوسط الاجل اما ,اذا تعلق الامر بتمويل العقارات فاننا بصدد تمويل طويل الاجل .

1-**القروض متوسطة الاجل :** وتتراوح مدتها من سنة الى خمس سنوات وموضوعها في الغالب تمويل مشتريات ومعدات .

2-**التمويل طويل الاجل :** تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويل الى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن تعبئتها لوحدها وكذلك نظرا لمدة الانتشار وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على العوائد وهذه القروض تفوق في الغالب سبع سنوات , وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل : الحصول على العقارات .

و البنك يقوم بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن هذه الصيغة _على شكلين , قروض كلاسيكية وقروض مدعمة , حيث تتكون هذه الاخيرة من نوعين , النوع الاول يتمثل في الاعتماد الايجاري و الثاني موجهة للبطالين في ايطار وكالة دعم وتشغيل الشباب ANSEJ, ووكالة تسيير القروض المصغر ANGEM, ووكالة التأمين CNAC.

المطلب الثالث : موارد بنك الفلاحة و التنمية الريفية

BADR بنك كاسر البنوك بالاضافة الى رأسمالها المحدد في قانونها الاساسي ,فان مواردها المالية الموجودة بحوزتها تتشكل من :

-احتياطاتها القانونية والخاصة .

- الودائع التي تمثل المصدر الرئيسي للموارد خاصة الودائع الجارية (تحت الطلب) و الودائع الاجل .

- نسب الفوائد المحصلة من القروض الممنوحة للزبائن و المصاريف التي تتحصل عليها لقاء خدمات مقدمة للزبائن .

- القروض والسلفيات اذ تعتبر اكبر الموارد ربحا و اقلها سيولة بشكليها , مقابل ضمان وبدونه.

- ارباح الصرف وتتحصل عليها عند حصر الاوراق المالية .

- ميزانيته المحددة من طرف المديرية العامة .

وفي حالة عدم كفاية هذه الموارد فان BADR تلجأ الى البنك المركزي , الاقتراض مقابل نسبة من هذه الموارد سواء كانت بالعملة الوطنية او الصعبة و ايضا تلجأ الى السوق النقدية , كما تلجأ إلى الصناع و التجار للاقتراض منهم .

المبحث الثالث : الإجراءات اللازمة لمنح قرض لمؤسسة صغيرة ومتوسطة .

من الواضح أنه يتم منح القرض أي كان نوعه وفق إجراءات واضحة و مريحة تمثل مجموع الأطر القانونية , التي تعني بتحديد الشروط و الخطوات التي يتم وفقها إجراء منح القرض .

المطلب الأول : الشروط اللازمة لمنح القروض .

هناك عدة شروط يجب مراعاتها عند الإقدام على منح القرض , وهي تتعلق أساسا بشخص القرض وكذا نوع النشاط الذي طلب من أجله القرض , ومن بين هذه الشروط نجد :

1 – أهلية الزبون : يشترط في الزبون أن يكون ممتعا بالأهلية القانونية سواء ببلوغ العميل سن 19 سنة فما فوق بالنسبة للشخص الطبيعي أو بالإطلاع على العقد التأسيسي بالنسبة للشخص الإعتباري , وهذا ما يساعد على ضمان حقوق البنك أمام القضاء أن يستلزم الأمر ذلك .

2 – سمعة العميل : إن سمعة العميل الحسنة تعد محفزا على جعله موضع ثقة , كأن يكون العميل بدون سوابق عدلية .

3 – القدرة المالية : إذ يجب أن يكون العميل ذا مقدرة مالية تمكنه في المشاركة في تمويل مشروعه بنسبة معينة , حيث أن المساهمة لبنك بدر محددة بنسبة 70% لأي مشروع .

4 – خدمة الإقتصاد : يجب أن يكون للمشروع الممول اثار ايجابية على الاقتصاد الوطني .

5 _ خدمة المجتمع : وذلك بان يكون المشروع متماشيا مع عادات وتقاليد المجتمع المحيطة , اضافة الى التأكد من عدم اضرار البيئة , كما يشترط في المشروع ان يخلق بإنشائه فرص عمل جديدة للمجتمع المحيط به حتى يكون مصدر تنشيط للدور الاقتصادية .

6 _ الدراسة المالية : تعتبر الدراسة المالية للمشروع من بين اهم الشروط الواجب توفرها , لان قبول طلب القرض او رفضه يتوقف عليها .

المطلب الثاني : خطوات منح ومتابعة القروض من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية :

تمثل خطوات منك القروض وكذا المتابعة , الحلقة الدائرية تسير عملية الاقراض والتي تبتدئ بقيام المقترض باول اتصال له مع بنك البدر قصد الحصول على المعلومات المتعلقة بنوع وحجم القرض الذي يطلب وينتهي بتسديد المقترض لاخر دفعة من قيمة القرض الذي حصل عليه , تتحلل هذه المجموعة من خطوات يمكن تصنيفها الى :

1 _ خطوات منح القروض :

عادة ما تتم عملية منح القرض من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفق الخطوات التالية :

أ – اتصال المقرض بالبنك : تعد هذه الخطوة أول خطوة اتصال بين طرفي القرض الزبون و البنك خلالها على اهم و أدق المعلومات التي تتعلق بنوع قرضه.

ب – تقديم ملف القرض : بعد اطلاعه على مختلف الشروط و القوانين المتعلقة بقرضه وموافقته عليها يقوم العميل بتقديم الطلب الائتماني الذي يطلب منه , والذي يتكون من جملة من الوثائق المذكورة ايضا , اضافة الى وثائق اخرى حسب نوع قرضه.

ج – الدراسة التحليلية للملف : حيث يقوم البنك من اصغاء الملف لكل الشروط اللازمة لمنح القرض , وكذا التأكد من مصداقية و موضوعية الدراسة التقنية و الاقتصادية .

د – الزيارة الميدانية : قصد التأكد من صحة المعلومات الواردة في الملف يقوم المكلف بدراسة ملف القرض بزيارة ميدانية الى مكان اقامة المشروع موضوع القرض وذلك برفقة عمال من مصلحة العقارات يتم في الاخير اعداد محضر معاينة ,والذي يعتبر احد اهم انواع الرقابة الميدانية .

ه – عرض الملف على لجنة القرض : يتم عرض الملف بعد دراسته على لجنة القرض مرفقا بمحضر المعاينة , حيث تتكون لجنة المقرض من مدير للوكالة رئيس مصلحة الصندوق و رئيس مصلحة القروض , كما يمكن للمكلف بالدراسة الانضمام اليها بحكم درايته الجيدة بالملف , حيث تقوم هذه اللجنة باعداد " محضر لجنة القرض " الذي يتمثل في المعلومات الخاصة بصاحب المشروع , الدراسة التقنية الاقتصادية و المالية , طلب القروض و الضمانات المقدمة لكي يتم اصدار القرض والامضاء على المحضر من طرف جميع اعضاء اللجنة .

2 – خطوات متابعة القرض : تعد عملية متابعة القروض بعد مدته للعميل وسيلة رقابة فعالة لضمان البنك حقه في اجلها المحدد وفق الخطة المرسومة لذلك من جهة ومساعدة العميل و توجيهه و تقديم النصائح له اثناء قيامه بالنشاط من جهة اخرى .

ولمتابعة قروضه الممنوحة يتبع بنك بدر الخطوات التالية :

- فتح ملف بالنسبة للزبون الجديد , والذي يحتوي على كل الوثائق الضرورية التي تثبت تعامله مع البك , وكذا المعلومات الشخصية الهامة .

- تكوين اوراق خاصة بالمخاطر العامة التي يمكن ان يتعرض لها القرض وكذا تبين أساليب و طرق مواجهتها في حال حدوثها فعلا .

- متابعة لتصرفات الزبون وما ينجز عنها من تجاوزات للح منها وبالتالي ضمان أموال البنك.

- إعادة تقارير شهرية لتحديد نقاط الخطر وتفاديها لذلك نجد ان البنك المركزي يوجب على البنوك اعداد هذه التقارير .

- اعداد جدول لاهتلاك للقرض يحدد قيمة كل دفعة و فائدة , وكذا قيمة الرسوم المستحقة الدافع و العمل يجب ان يلتزم به , حيث يتم الاعلام المقترض باقتراب سداد قيمة قبل 15 يوما من وصول ميعاد التسديد عن طريق اشعار بذلك , وفي حالة عدم التسديد بعد 3 ايام يرسل له البنك انذار يدفع قيمة الدفعة مضافا اليه غرامة تأخير , أما اذ طالت المدة و ظهر بان العميل لن يدفع ما عليه فان البنك يقوم بالغاء جدول الاهتلاك ومطالبة العميل سداد قيمة القرض كاملة اضافة الى الفوائد و الغرامات التأخير , اما اذا تفادى العميل في امتناعه عن الدفع , فان البنك يلجأ الى القضاء كحل أخير لضمان حقوقه .

المطلب الثالث : دراسة حالة تمويل لمؤسسة صغيرة ومتوسطة من طرف الوكالة

أولا : مكونات ملف طلب قرض :

- طلب خطي

- شهادة ميلاد

- شهادة اقامة

- ديبلوم او شهادة التأهيل

- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية او رخصة السياقة .

- شهادة التأهيل مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب .

- فاتورة نموذجية او شكلية .

- تعهد بتثبيت الوسائل الممولة .

يودع الملف على مستوى الوكالة المحلية لدعم و تشغيل الشباب , وبعد دراسة الملف من طرف لجنة مختصة يتم قبول الملف على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال , وبعد دراسة الملف على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال يتم ارسال الى الوكالة المحلية ببوسعادة لتكملة إجراءات التمويل .

ثانيا : تقديم المشروع

يتمثل نشاط المشروع في اقتناء شاحنة لجمع الحليب قدرت تكلفتها الاجمالية ب2520139.25 منها 1% اي 25201.39 دج يتكفل بها صاحب المشروع .

730840.38 بمثابة قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب للمؤسسة المصغرة , أما ما قيمته 1764097.48 دج يأخذ شكل قرض بنكي مدته (108 شهرا ل 9 سنوات).

فترة استعمال القرض 12 شهرا + فترة السماح الكلية .

36 شهرا + مدة اهتلاك القرض 6 اشهر .

معدل الفائدة : السعر المرجعي + الهامش البنكي . = 5.5+0% .

دورية التسديد سداسية 6 اشهر .

قام المكلف بالدراسات على مستولى الوكالة البنكية بتسجيل القرض و التأكد من توفر البيانات و المعلومات الضرورية التي تمكنه من إعداد تقرير دراسة القرض المعني , كون المؤسسة زبونا جديدا للبنك.

الشكل رقم (07) يوضح نسبة التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

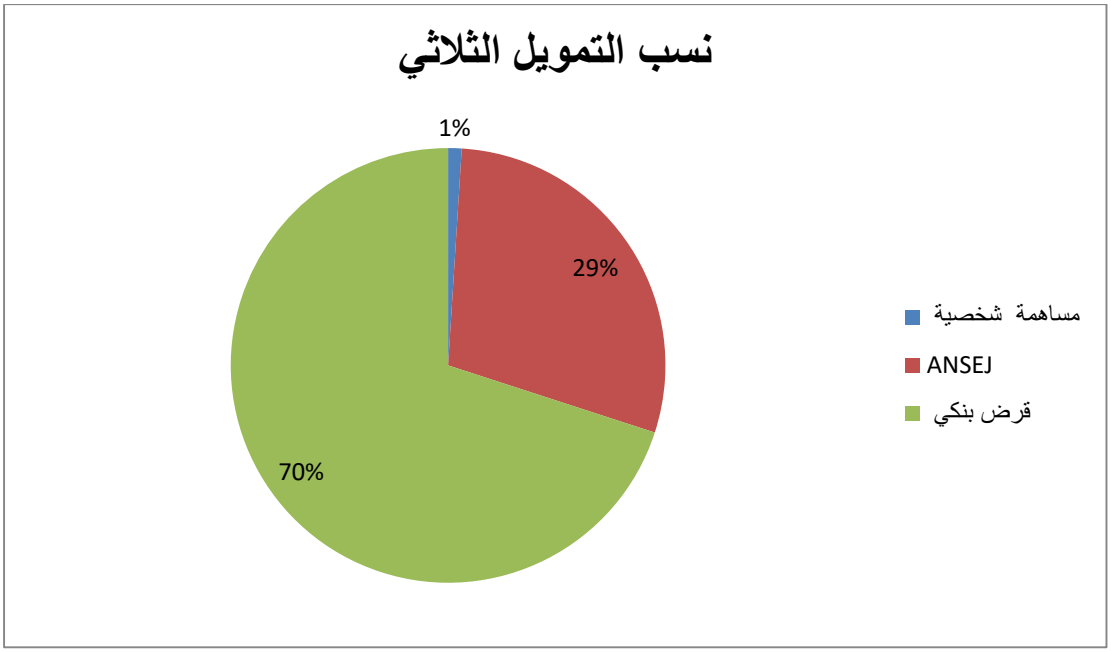

المصدر : من اعداد الطالب بناءا على معطيات مقدمة من طرف الوكالة

التعليق : نلاحظ ان مساهمة البنك تمثل الجانب الاكبر من تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , اما مساهمة الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب فتقدر ب 29% , اما المساهمة الشخصية فتقدر ب 1% .

ومنه يتضح ان للقروض المصرفية دور اساسي في عملية تمويل هذه المؤسسات .

ثالثا: الضمانات والاحتياطات الحاصرة و غير الحاصرة :

1 – الضمانات و الاحتياطات الحاصرة :

أ – الضمانات الحاصرة :

- التزام باكتتاب عقد التأمين متعدد الاخطار عن العتاد الممول لفائدة البنك بتحديد التأمين

- التزام باكتتاب عقد تعهد بالرهن الحيازي للشاحنة مع رهن الخزان .

- الاشتراك لدى صندوق ضمان الاخطار القروض لمدة سريان القرض .

ب- الاحتياطات الحاصرة :

- سجل تجاري صادر عن الغرفة الوطنية للسجل التجاري بالمسيلة.

- الدفع بالحساب لمبلغ الاعانة المقدم من طرف ANSEJ مع المساهمة الشخصية .

- امضاء اتفاقية القرض .

- اكتتاب سندات الأمر .

2 – الضمانات و الاحتياطات غير الحاصرة

أ – الضمانات غير الحاصرة :

- التأمين متعدد الاخطار و العتاد الممول.

- الرهن الحيازي للشاحنة مع رهن الخزان و البرميل .

ب – الاحتياطات غير الحاصرة .

- لا توجد.

خلاصة الفصل الثالث:

في هذا الفصل تطرقنا الى دراسة حالة تمويل مؤسسة صغيرة ومتوسطة حيث تم التطرق الى الشروط اللازمة لمنح قروض , وكذلك خطوات منح و متابعة القروض من قبل بنك بدر.

وتوصلنا الى نتيجة مفادها انه لا يتم تمويل العميل الى اذا توفرت فيه جميع الشروط اللازمة بالإضافة الى الضمانات و الاحتياطات الحاصرة و غير الحاصرة التي يطلبها البنك لفائدة منح القرض للعميل .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

من خلال دراستنا لموضوع دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك (دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية - وكالة بوسعادة -) حاولنا الإجابة على إشكالية البحث المتمثلة في ما مدى مساهمة البنوك في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟ وقد تمت معالجة هذه الإشكالية من خلال جزئين رئيسين نظري و تطبيقي , حيث خصصنا الجزء النظري لمختلف المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها من طرف البنوك , ودورها في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية , كما قمنا بإبراز مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ومراحل تطورها , بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في الإقتصاد الجزائري من خلق مناصب شغل والمساهمة في القيمة المضافة و تطوير الصادرات, إضافة إلى المشاكل التي تحد من نشاط هذه المؤسسات في الإقتصاد الوطني والتي من أبرزها مشكل التمويل ,كما قمنا بتحديد العلاقة التي تربط البنوك بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة , وحاولنا في بحثنا هذا دراسة مختلف المصادر التمويلية التي يضعها البنك تحت تصرف هذه المؤسسات , والمخاطر المحتملة في عملية الإقراض , والمخاطر التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وأثرها على البنوك .

أما الجزء التطبيقي فخصصناه لدراسة حالة الوكالة التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة بوسعادة 905 " , بإعتبار هذا البنك آلية من آليات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , وذلك من خلال معرفة أنواع القروض التي يقدمها , ومراحل وإجراءات منح هذه القروض .

النتائج : من خلال الدراسة النظرية و التطبيقية تبين لنا :

الدراسة النظرية

- إختلاف الدول في تحديد تعريف موحد راجع إلى مكانة الدول الإقتصادية المختلفة , و الإمكانيات و القدرات الإقتصادية لكل دولة .

- تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نواة الإقتصاديات المعاصرة نظرا للمساهمة الكبيرة و الدور الفعال الذي تؤديه لزيادة و نمو الدول , والخصائص والميزات التي تتمتع بها .

- يعرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر العديد من المشاكل و المعوقات , غير أن الحكومة أعطت إهتماما لهذا من خلال وضع هيئات وبرامج تمويلية , إضافة إلى صناديق لدعمها و التي هي من أسباب النهوض بهذا القطاع كالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب , و صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

- تم تحديد العلاقة التي تربط البنوك والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنموذجين أمريكي و ألماني , كما تفضل البنوك ربط علاقات تمويلية مع المؤسسات التي تكون في مرحلة النمو و التوسع , وهذا نتيجة قدرة البنك على قياس مردوديتها و تقدير خطر إقراضها .

- في ظل ضعف القدرات الذاتية لأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر البنوك التجارية واحدة من بين الحلول التي تساهم في تمويل هذه المؤسسات عن طريق منحها للعديد

من القروض , غير أنها تواجه العديد من المخاطر نتيجة تمويلها , مما يجعلها تطلب ضمانات منها شخصية ومنها عينية .

- تعرف مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجزائري , مجموعة من العراقيل تحول دون تنمية وترقية هذا القطاع , وتحقيقه للأهداف المسطرة ومن أهم هذه المعوقات :

• إنتشار البيروقراطية وضعف الجانب التشريعي و التنظيمي .

• عدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي .

• المشاكل المتعلقة بالمحيط , نقص المعلومات الإقتصادية حول هذا القطاع و أهم المجالات الخصبة التي يمكن الإستثمار فيها .

الدراسة التطبيقية

- ينفذ بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة بوسعادة – كل العمليات البنكية ومنح الإئتمان بكل أنواعه .

- زيادة الضمانات في تقديم القروض والتسهيلات الإئتمانية لضمات إسترجاع القرض من طرف البنك (وكالة بوسعادة) .

نتائج إختبار الفرضيات :

- تم إثبات صحة الفرضية المتمثلة في "يختلف مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من دولة لأخرى , فكل دولة تعتمد على معيار محدد لتحديد مفهومها " إذ أن مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يختلف من دولة لأخرى , وذلك لأنه توجد عوامل إقتصادية وتقنية وسياسية تصعب إيجاد مفهوم موحد , ولكل دولة معيار محدد لتحديد المفهوم ويكون عادة رأس المال وعدد العاملين .

- فرضية " تساهم البنوك في توفير العديد من القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة " صحيحة لأن البنوك توفر قروض لتمويل دورة الإستغلال , وتوفر قروض إستثمارية سواء في بداية نشاط المؤسسة أو في مراحل توسعها و تطورها , وتوفر قروض لتمويل التجارة الخارجية .

- تحقق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة معدلات نمو عالية بالإضافة إلى دورها الإيجابي في خلق العمالة , و التخفيض من البطالة , بالإضافة إلى مساهمتها في الصادرات وخلق القيمة المضافة , وهذا يثبت صحة الفرضية المتمثلة في "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إحدى أهم القطاعات في الإقتصاد الوطني الجزائري " .

- " يسهل بنك الفلاحة و التنمية الريفية - وكالة بوسعادة - , حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على القروض البنكية من خلال توفير الضمانات الكافية للبنوك " تبينت صحة الفرضية وذلك لأن بنك الفلاحة و التنمية الريفية - وكالة بوسعادة – يقوم بتمويل العديد من

المشاريع والتي أهمها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشرط توفير جميع الضمانات التي يطلبها البنك من أجل ضمان إسترجاع القرض .

التوصيات المقترحة:

من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات المتوصل إليها :

- تعزيز موقع ومكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سلم الإقتصاد الوطني وتشجيعها و تزويدها بالخدمات و التخصصات بما يبرهن على أهمية موقعها في مجمل الإهتمامات الإقتصادية الشاملة .

- تشجيع إنشاء مالية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , بحيث تقدم فرص تمويل تناسب خصائص هذه المؤسسات .

- ضرورة مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحصول على التكنولوجيا اللازمة لتطوير قدراتها التنافسية .

- تقديم التسهيلات التمويلية و الخفض من الإجراءات والتعقيدات الإدارية حتى تتمكن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الإنطلاق في نشاط هيكا حماسي وروح مقاولاتية عالية .

- تدعيم ومراقبة صناديق ضمان القرض و عدم إلزام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتقديم الضمانات في بداية نشأتها وتشجيع البنوك المانحة للقروض لإعفاءات ضريبية محددة مؤقتا .

- خلق آليات جديدة تمكن البنوك من الحصول على الثقة و الضمان لتشجيع تمويل هذه المشاريع .

أفاق البحث :

في هذا الإطار وبناءا على الدراسة التي قمنا بها يمكن أن نطرح مواضيع جديرة بالبحث مستقبلا وهي :

- ترقية أساليب وصيغ تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

- تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

- إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

- تسيير القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار عقود ANSEJ .

- دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

قائمة المراجع

الكتب و المجالات :

1- عمر صخري , مبادئ الاقتصاد الوحدوي , ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1998 .

2- جالين سيبنسرهل , ترجمة سليم بطرس , منشآت الاعمال الصغيرة , الدار الدولية للنشر والتوزيع , القاهرة مصر الطبعة الثانية , 1998 .

3- سمير علام , ادارة المشروعات الصغيرة و مطبع مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح , القاهرة 1993 .

4- توفيق عبد الرحيم يوسف , وادارة الاعمال التجارية الصغيرة , دار الصفاء للنشر و التوزيع , عمان , الاردن , الطبعة 1 ,2002 .

5- د . علي الضلاعين , المشروعات الصغيرة , مركز يزيد للنشر , عمان , الاردن , الطبعة 1, 2002.

6- د. سعاد نايف البرنوطي , ادارة الاعمال الصغيرة , ابعاد الريادة , دار وائل للنشر . عمان , الاردن , الطبعة 1 . 2005.

7- د. فريد النجار , الصناعات والمشروعات الصغيرة و متوسطة الحجم , مدخل رواد الاعمال , الدار الجامعية للنشر , الاسكندرية , مصر , 2006 .

8- نبيل جواد , ادارة وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , بيروت , محمد للنشر و التوزيع , الطبعة 1 . 2007 .

9- فتحي السيد عبده السيد احمد , صناعات الصغيرة و دورها في التنمية المحلية , مؤسسة شباب الجامعة , الاسكندرية , 2005 .

10- ماجدة العطية , ادارة المشروعات الصغيرة , طبعة 1 . دار العسير للنشر و التوزيع و الطباعة , عمان , 2002

11- كاسر نصر المنصور , شوقي ناجي جواد , ادارة المشروعات الصغيرة , الطبعة 1 . دار ومكتبة النشر و التوزيع , عمان , 2000 .

12- صفوت عبد السلام عوض الله , اقتصاديات الصناعات الصغيرة و دورها في تحقيق التنمية , دار النهضة العربية , منظمة العدل الدولية .1953.

13- د. محمد محروس اسماعيل , اقتصاديات الصناعة والتصنيع, مؤسسة شباب الجامعة , الاسكندرية , طبعة 1997 .

14- خيرت ضيف , محاسبة البنوك , دار النهضة العربية , بيروت , لبنتان 1999.

15- عادل احمد حشيش , اساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي ' الدار الجامعية , بيروت , لبنان .1999.

16- عاطف جابر , تنظيم وادارة البنوك , الدار الجامعية , الاسكندرية , مصر , 2008.

17- حسين احمد عبد الرحيم , البنوك , مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع , القاهرة , الطبعة الاولى 2011 .

18- مصطفى رشدي شيخي , الاقتصاد النقدي و المصرفي , الدار الجامعية , بيروت , لبنان 1995.

19- فريد الصالح , موريس نصر , متصرف و الاعمال المصرفية , الدار الجامعية , بيروت , لبنان , 1992.

20- سامر بطرس جلدة , النقود والبنوك , دار البداية ناشرون و موزعون , الطبعة الاولى 2009 .

21- احمد عبد الوهاب يوسف , التمويل وادارة المشروعات المالية , دار حامد للنشر و التوزيع , عمان , الاردن , الطبعة الاولى .

22- الطاهر لطرش , تقنيات بنوك الجزائر , ديوان المطبوعات الجامعة المركزية بن عكنون , الطبعة السادسة ,2007 .

23- خالد امين عبد الله , العمليات المصرفية , دار وائل للنشر و التوزيع , الطبعة 2 , 2000.

24- محمد سمير احمد , الجودة الشاملة و تحقيق الرقابة في البنوك التجارية , دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة , الطبعة 1 .2009 .

25- عبد المطلب عبد الحميد , اقتصاديات النقود و البنوك , الاسكندرية , دار الجامعة , 2007 .

26- حمزة محمود الزبيدي , ادارة الائتمان و التحليل الائتماني , الوراق للنشر و التوزيع , الاردن , 2002 .

27- منير ابراهيم الهنيدي , الفكر الحديث في مجال الاستثمار , منشأة لمعارف للنشر و التوزيع 1998.

28- عبد الغفار حنفي , اساسيات الاستثمار و التمويل , مؤسسة الشباب الجامعي الاسكندرية .

29- محمد مطر , ادارة الاستثمار و الاطار النظري و التطبيقات العلمية , ومؤسسة الورق للنشر والتوزيع , عمان , الاردن , 1996 .

30- حمزة محمود الزبيدي , ادارة المصارف (استراتيجية الودائع وتقديم الائتمان) , الوراق للنشر والتوزيع , عمان , الاردن , 2000 .

31- اسعد حميد العلي , ادارة المصارف التجارية (مدخل ادارة المخاطر) , اليازوري للنشر والتوزيع , عمان , الاردن 2013 .

32- صادق راشد الشموري , استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية واثارها في الاداء المالي للمصارف التجارية , ادارة اليازوري للنشر و التوزيع , عمان الاردن. 2012 .

33- محمد المعطي رضا ارشيد , ادارة الائتمان , الطبعة الاولى , دار وائل للنشر و التوزيع , الاردن 1999.

34- ربيعة بوقادير , عبد القادر مطاي , تقييم اداء قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال فترة 2001-2016 , مجلة اقتصاديات شمال افريقيا , المجلد 14. العدد19, الجزائر ,2018.

35- سامية عزير " مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية , مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية , العدد 2 , جوان 2011, جامعة ورقلة .

36- خباية عبد الله , الاقتصاد المصرفي , مؤسسة شباب الجامعة , الاسكندرية ,2008.

37 – جديدي معراج , مدخل لدراسة قانون التأمين , ديوان المطبوعات الجامعية , الطبعة الثالثة, الطبعة الثالثة , الجزائر , 2003 .

38 – مباركي محمد الهادي , " المؤسسة الصغيرة , المفهوم و الدور المرتقب " , مجلة العلوم الإقتصادية , جامعة منتوري قسنطينة , العدد 11 , 1999 .

مذكرات ورسائل و اطروحات :

1- حميدي يوسف , مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل العولمة , رسالة الدكتوراه جامعة , كلية العلوم الاقتصادية , 2008.

2- عثمان لخلف " واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها وتنميتها , دراسة حالة الجزائر " , اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه , جامعة الجزائر , 2003-2004.

3- احمد غيولي " تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر , رسالة ماجستير , جامعة قسنطينة , 2010-2011 .

4- برجي شهرزاد , " اشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , مذكرة ماجستير , تخصص مالية دولية , كلية علوم اقتصادية , جامعة بوبكر بلقايد , تلمسان , الجزائر , 2011-2012.

5- غدير احمد سليمة , تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة تقييمية لبرنامج ميدا " , مذكرة ماجستير , جامعة قاصدي مرباح , ورقلة,

6- ناصر دادي عدون , عبد الرحمان بابنات , التدقيق الاداري و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر , 2008.

7- عبد الرزاق خليل , عادل نقموش , دور الصناعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية , جامعة الاغواط .

8- عياش زبير , فعالية رقابة بنك الجزائر عن البنوك التجارية , مذكرة ماجستير غير منشورة , جامعة ام البواقي , كلية العلوم التجارية 2007/2006.

9- عمرات عبد الحكيم , استراتيجية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية , دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة , جامعة محمد بوضياف , الجزائر ,2007.

10- هبال عادل , اشكالية القروض المصرفية المتعثرة , دراسة حالة الجزائر , مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية , تخصص تحليل اقتصادي , جامعة الجزائر 03 .2013/2011.

11- طلحي سماح , قرض الايجار واشكالية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ,2007/2006.

12- عبد الحفيظ دحية , علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الاقتصادية (حالة الجزائر بين الماضي و الحاضر) , رسالة ماجستير العلوم المالية , المدرسة العليا , الجزائر ,1997.

13- غنوش بالعطرة , البنوك التجارية , دراسة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير , تخصص مالية , جامعة الجزائر , جوان 2011 .

ملتقيات و مؤتمرات:

1- لرقط فريدة , دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية و معوقات تنميتها , ورقة بحث مقدمة ضمن الدورة الدولية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغاربية , جامعة فرحات عباس , سطيف , ماي 2003.

2- بن يعقوب الطاهر , اثار اتفاق الشراكة الاوروجزائرية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , ورقة بحث مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول اثار اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير , جامعة فرحات عباس , سطيف , 13-14 نوفمبر 2006.

3- رقية سليمة , تجربة بعض الدول العربية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة , ورقة بحث مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية , جامعة حسيبة بن بوعلي , الشلف , 17-18 افريل 2006 .

4- محمود حين الوادي , المشروعات الصغيرة :ماهيتها والتحديات الذاتية فيها , ورقة بحث مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية , جامعة حسيبة بن بوعلي , الشلف , 17-18 افريل 2006 .

5- محمد الهادي مباركي , المؤسسات الصغيرة ودورها في التنمية , ورقة بحث ضمن الملتقى الدولي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في التنمية , الاغواط 2002 .

6 - أبرودي نعيمة , مداخلة بعنوان : التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية , الملتقى الدولي : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية , 17-18 افريل 2006 . جامعة تلمسان .

7- عبد الحكيم سعيجع , مريم محصري , مداخلة بعنوان مساعي تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر , الملتقى الدولي : اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر , الجزائر ,2017.

8- حوحو فطوم و آخرون , مداخلة بعنوان هياكل الدعم و التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر , الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 16-17 ديسمبر 2017 , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة الشهيد حمة لخضر , الوادي , الجزائر ,2017.

9- سمير سحنون , بونوة شعيب , " المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر " الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية , جامعة حسيبة بن بوعلي , الشلف , 17-18 افريل 2006 . ص 423 .

10- سليمان ناصر , عواطف محسن , مداخلة بعنوان : تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الاسلامية , الملتقى الدولي الاول : الاقتصاد الاسلامي و الواقع ورهانات المستقبل 23-24 فيفري 2011, المركز الجامعي, غرداية .

11- د. محمد فتحي صقر , المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي : الاشكاليات وافاق التنمية , ورشة العمل بعنوان (تقييم المشروعات الصغيرة و المتوسطة , واقع المشروعات الصغيرة و المتوسطة و اهميتها الاقتصادية , القاهرة , 18-22 يناير 2004.

12- حسين رحيم , ترقية شبكة دعم الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر , الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية , الاغواط , افريل 2002 .

13- ناجي رزق الحناء : " المشروعات الصناعية الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية , الواقع والتحديات و امكانية التعاون " , ورقة بحث مقدمة في مؤتمر المشروعات الصغيرة و افاق التنمية المستدامة في الوطن العربي , القاهرة , 18-20 افريل 2000 .

14- موسوس مغنية , بلغنو سمية , ترقية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر , مداخلة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية , جامعة حسيبة بن بوعلي , الجزائر , يومي 17-18افريل 2006 .
15- مناور حداد , دور البنوك و المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة , إضاءات من تجربة الاردن و الجزائر كمداخلة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية , جامعة حسيبة بن بوعلي , الجزائر , يومي 17-18افريل 2006 .
16- حسين بلعجوز , ادارة المخاطر البنكية و التحكم فيها , مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية , يومي 06-07 جوان 2005 , المركز الجامعي , جيجل .
17- بلعزوز بن علي , أليفي محمد , اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات بازل 2 , الملتقى الدولي , حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية , جامعة الشلف , يومي 17-18افريل 2006 .
18- مليكة زغيب , حياة نجار , مداخلة بعنوان :النظام البنكي الجزائري , تشخيص الواقع وتنميات المستقبل , الملتقى الوطني الاول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية , الواقع و التحديات , كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية , الجزائر ,14-15 ديسمبر 2004 .
19- عبد المنعم محمد الطيب حمد نيل , مداخلة بعنوان : العولمة و أثارها الاقتصادية على المصارف , نظرة شكولية , الملتقى الوطني الاول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية , الواقع والتحديات , كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية , الجزائر ,14-15 ديسمبر 2004 .
20 – مليكة زغبيب , حياة النجار , النظام المصرفي الجزائري عبر الإصلاحات الإقتصاديات تطور و تحديات , الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري - واقع و أفاق – قالمة , 5-6 نوفمبر 2001 .

<u>دراسات وتقارير وابحاث :</u>

1- عبد العزيز جميل مخيمر , د. احمد عبد الفتاح عبد الحليم , دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية , منشورات المنظمة العربية و التنمية الادارية ,2005.

2- محمد علي حيدر , دراسة استراتيجيات وبرامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ,منظمة العدل الدولية ,1996.

3- ايمان مرعي ,"المشروعات الصغيرة والتنمية , التجارب الدولية , المقارنة و الحالة المصرية "مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية , مصر ,2005.

4- تقرير منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE.

5 – إيمان مرعي ,"المشروعات الصغيرة و التنمية , التجارب الدولية , المقارنة و الحالة المصرية ",مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية , مصر , 2005 .

6 – عبد اللطيف بلغرسة , تطوير دور المشروعات الصغيرة و المتوسطة وتفعيل أدائها في ظل الإقتصاد الكلي بالنظر إلى الإصلاحات المصرفية و المالية – دراسة تحليلية برؤية مستقبلية – الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتطويرها ودورها في الإقتصاديات المغاربية , سطيف , الجزائر , 25-28 ماي 2003 .

7 – تقرير صندوق النقد الدولي .

8 – الوزير الأول عبد المالك سلال , الجزائر , 2012 .

9 – شاكر القزويني ، محاضرات إقتصاد البنوك ؛ ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 2000

قوانين و مراسيم :

1- مرسوم تنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 18 جويلية 1994 , يحد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , الجريدة الرسمية الجزائرية , العدد47, 20 جويلية 1994 .

2- قانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001, يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , الجريدة الرسمية الجزائرية , العدد 77,15 ديسمبر 2001.

3- مرسوم التنفيذي رقم 17-02 المؤرخ في10 جانفي 2017 , يتضمن التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , الجريدة الرسمية , العدد02, 11 جانفي 2017.

4- المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

5- وزيرالتجارة , 01 اكتوبر 2011 , الجزائر .

6 - وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار .

مراجع باللغة الأجنبية

1 • Bulletion d'information statistique de la PM en° 33 , ministère de l'industrie et desmines , novembre 2018 .

2 • Gérard A , Koukou Dokou , Maurice Bandoux , Michel Roge,: l'accompagnement mangérial et industriel de la PME , Edition l'harmation , Paris , 2000 .

3 • Directive n° 124 , 24/05/2003 , concernant la définition des très petites et moyennes entreprises, article de <<Annexe>> www.europa-eu-int /comme/entroprise / entroprise Policy / sne définition présentation . PDF .

4 • www.djazairess.com / elmassar / 6034 .

5 • www.elhiwarnet.com /02-11-2012 .

6 • htpp:// ratoul.voila.net /resumco // htm , le 04-05-2015 a' 11h05. 7 • MARZOUK FARIDA , Quel mode de financement pour les PME algériennes ?op mentionné .

قائمة الملاحق

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

التخصص : إقتصاد نقدي و بنكي

إستبيان

السلام عليكم تحية طيبة وبعد ...

أخي الفاضل / أختي الفاضلة

يشرفني أن أضع بين يديكم الإستبيان كأداة لجمع المعلومات المتعلقة بدراستنا لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر بتخصص نقدي و بنكي , هذا من خلال دراسة موضوع تحت عنوان :

دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف البنوك.

نرجو منكم التكرم و الإجابة على أسئلة الإستبيان , وهذا لإعتماد الدراسة على إجابتكم ,مع التأكيد على سرية المعلومات ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

شكرا لتعاونكم وإستجابتكم .

الأستاذة المشرفة : دخان أمال

الطالب : عبلي البشير

من فضلك ضع علامة (x) أمام الإجابة المناسبة :

i. بيانات شخصية

س1) الجنس

ذكر ☐ انثى ☐

س2) السن

- **من 20 الى 30 سنة ☐ من 31 الى 40 سنة ☐**
- **من 41 الى 50 سنة ☐**
- **اكثر من 50 سنة ☐**

س3) سنوات العمل

- **اقل من 3 سنوات ☐**
- **من 3 الى 5 سنوات ☐**
- **من 5 الى 10 سنوات ☐**
- **اكثر من 10 سنوات ☐**

ii. أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنسبة للبنك

- **الأهداف العامة.**

س1) هل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قطاع يدخل ضمن إهتمامات البنك

نعم ☐ لا ☐

- **الأهداف المنتظرة من خلال الاهتمام بدعم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة.**

س2) يسعى البنك من خلال الاهتمام بدعم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة الى تحقيق :

- **توزيع خطر القرض على القطاعات ☐**
- **زيادة ربحية البنك ☐**
- **الرفع من تنافسية البنك ☐**
- **إعطاء صورة جيدة للبنك ☐**
- **تنويع محفظة العملاء ☐**

س3) هل في نظرك يشكل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قطاع استراتيجي لابد من الاهتمام به من طرف البنك

نعم ☐ لا ☐

ولماذا ؟

iii. أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي يمولها البنك

س) ماهي اهم المؤسسات التالية التي يفضل البنك تمويلها :

- **المؤسسات الجديدة ☐**
- **المؤسسات القائمة ☐**

س) يفضل البنك تمويل المؤسسات القائمة وذلك بسبب:

- **وجود وثائق محاسبية تارخية ☐**
- **وجود علاقة تارخية مع هذه المؤسسة ☐**
- **إمكانية تصور أفاق تطور المؤسسة ☐**

iv. الخدمات المصرفية المقترحة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

س) ماهية طبيعة القروض المصرفية التي تمنحوها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (ترتب حسب الأهمية من حيث قيمة القرض)

- **قروض الاستغلال**
- **قروض الاستثمار**
- **قروض الاعتماد الايجاري**

س) ماهي طبيعة قروض الاستثمار التي يمنحها البنك كثيرا ؟ (ترتب حسب الأهمية من حيث قيمة القرض)

- **قروض متوسطة الاجل ☐**
- **قروض طويلة الاجل ☐**

س)هل قام البنك بتقديم قروض للمؤسسات حسب ضيغة الاعتماد الايجاري ؟

نعم ☐ لا ☐

س) ماهو عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي استفادت من القروض المصرفية ؟ (إذا أمكن).

القرض / السنوات	2019	2020	2021
قروض استغلال			
قروض الاستثمار			
قروض الاعتماد الايجاري			

v. علاقة البنوك بالهيئات المختصة في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

س) هل هناك تنسيق وتعاون بين البنك و الهيئات المختصة ؟

نعم ☐ ☐

س) هل الدراسة التي تقوم بها الهيئات المختصة تساعدكم كثيرا في اتخاذ قرار منح القرض ؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐ ☐

س) هل قمتم بتقديم اقترحات الى هذه الهيئات من اجل إعداد درسات اكثر فعالية :

نعم ☐ ☐

س) هل الضمانات المقدمة من طرف صنادق ضمان القروض كافية لإتخاذ قرار منح القرض؟

نعم ☐ ☐

س) هل لجأتم الى هذه الصناديق خلال 2021 لأسترجاع القروض غير المسددة من طرف المؤسسات ؟

نعم ☐ ☐

س) هل قام الصندوق بتسديد قروض المؤسسات ؟

نعم ☐ ☐

الإجراءات الإدارية لمنح القروض المصرفية

س) هل يوجد على مستوى البنك مكتب (موظف) مكلف بالدراسة الأولية لملفات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تطلب التمويل ؟

نعم ☐ ☐

س)ماهي الشروط التي يضعها البنك لقبول الملفات

س) هل شخصية مؤسس الشركة عنصر مهم في إتخاذ قرار منح القرض ؟

نعم ☐ ☐

س) ماهي أهم العناصر التي يعتمد عليها البنك في دراسة لملف القرض ؟ ترتب حسب الأولوية .

- **دراسة المحيط الخارجي للمؤسسة** ☐
- **الدراسة التقنية للمؤسسة** ☐
- **الدراسة المالية للوثائق المحاسبية المقدمة** ☐
- **دراسة شخصية مؤسس الشركة** ☐
- **الضمانات اللتي يطلبها البنك** ☐

س) هل من يقدم ضمانات اكبر هو الذي يحصل على النتمويل ؟

نعم ☐ ☐

س) في أي مجال من القرض تطلب الضمنات ؟

- **قروض تمويل دورة الاستغلال** ☐
- **قروض تمويل الاستثمار** ☐

س) ما هي طبيعة الضمانات التي يطلبها البنك ؟ (ترتيب حسب النسبة الضمانات التي ستخدها البنك)

- **الكفالة** ☐
- **الضمان الاحتياطي** ☐
- **الرهن الحيازي** ☐
- **الرهن العقاري** ☐

س) من المسؤول عن إتخاذ قرار منح القرض ؟

- **لجنة القرض على مستوى البنك** ☐

- المديرية الجهوية ☐
- المدرية العامة ☐

س) ماهي المدة اللازمة للإ تخاذ قرار الموافقة او الرفض بمنح القرض ؟

- على مستوى البنك (الوكلة) .....
- على مستوى المدرية الجهوية .....
- على مستوى المديرية العامة .....

المشاكل التي يجدها البنك في التعامل مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

س) ماهي من بين العناصر التالية التي يتمثل أحد مشاكلكم في التعامل مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

- طبيعة المؤسسات التي تطلب التمويل ☐
- عدم قدرة أصحاب المؤسسات تقدم ضمانات كافية ☐
- التأخير في تسديد أقساط القرض في الاجل المحدد ☐
- عدم قدرة أصحاب المؤسسات على التسير الإداري ☐
- هذه المؤسسات أكثر مخاطرة من حيث استرداد القرض ☐
- طبيعة التكوين و الخبرة لأصحاب المؤسسات غير كافية ☐
- الوثائق المحاسبية المصرح بها لاتبيين النشاط الحقيقي للمؤسسة ☐
- الدراسات المقدمة غير واقعية من حيث التقديرات المقترحة ☐
- إقبال أصحاب المؤسسات على نوع واحد من النشاط ☐

نشكركم لحسن تفهمكم وتعاونكم معي